

تعزير
المجتمع المدني
في العالم



مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2017

في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
النسخة السادسة – كانون الأول/ديسمبر 2018



USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

ICNL
INTERNATIONAL CENTER
FOR NOT-FOR-PROFIT LAW

fhi360
THE SCIENCE OF IMPROVING LIVES

صورة الغلاف: فتيات من بلدية الظليل في الأردن يجتمعن لحفل افتتاح مهرجان "الظليل تجمعنا" الذي تدعمه "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" (USAID). فعلى غرار عدة مدن أردنية، تبدّلت بنية مجتمع الظليل تدريجيًا بسبب النزاعات الإقليمية. وهذا المهرجان الذي دام لثلاثة أيّام، والذي شكّل "سابقة" بالنسبة إلى هذا المجتمع المتنوع، عزز تماسك المجتمع وتضمّن دورات توعية حول مكافحة التطرف والمخدرات، واستكشف كيفية إشراك كافة أعضاء المجتمع بشكل أفضل – لا سيما اللاجئين وذوي الاحتياجات الخاصة.

تصوير: البتول علي، مشروع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حول المدن الأردنية المطبقة للحلول الشفافة والابتكارية والفعالة (USAID CITIES)

مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2017

في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
النسخة السادسة – كانون الأول/ديسمبر 2018

إعداد:

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)
مكتب الديمقراطية والنزاع والمساعدة الإنسانية
مركز الامتياز للديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم

بالشراكة مع:

منظمة صحة الأسرة الدولية 360 (FHI 360)
المركز الدولي للممارسة القانونية غير الساعية للربح (ICNL)

الشكر والاعتراف: تيسر إعداد هذا المنشور عبر الدعم الذي قدّمته "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" (USAID) بموجب الاتفاق التعاوني رقم AID-OAA-LA-17-00003.

إخلاء مسؤولية: إن الآراء المعرب عنها في هذا المستند هي آراء أعضاء الفريق وباحثين آخرين في المشروع، وهي لا تعكس بالضرورة وجهات نظر "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" (USAID) أو "منظمة صحة الأسرة الدولية 360" (FHI 360).

فهرس المواد

i	المقدمة
ii	الشكر والعرفان
1	الملخص التنفيذي
	تقارير مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2017 بحسب البلد
6	مصر
15	العراق
23	الأردن
33	لبنان
41	المغرب
49	الضفة الغربية وقطاع غزة
58	اليمن
67	الملحق أ: المنهجية المعتمدة في مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني
85	الملحق ب: البيانات الإحصائية
87	الملحق ج: الخارطة الإقليمية

المقدمة

يسرّ "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" (USAID) أن تقدّم النسخة السادسة من "مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" الذي يغطي التطورات التي حصلت عام 2017.

في عام 2017، أعادت "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" التأكيد على التزامها بالعمل مع مجموعة متنوعة من الشركاء، ومنهم المجتمع المدني، من أجل دعم مبادئ الاعتماد على الذات والتنمية المستدامة محليًا. ويقدم "مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني" (CSOSI) تقييمًا شاملاً لقدرة المجتمع المدني على العمل كشريك قصير الأمد في تنفيذ الحلول التنموية، وكجهة فاعلة طويلة الأمد في الحرص على استدامة النتائج التنموية. ويعمل "مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني" على تمكين المجتمع المدني لتقييم بشكل جماعي ليس البيئة التي يعمل فيها فحسب، بل أيضًا قدرته على التأييد والعمل بشكل مستدام والتواصل مع المواطنين. فيشكّل السماح للمجتمع المدني المحلي بتحديد التحديات التنموية بنفسه الخطوة الأولى نحو تعزيز المرونة والاعتماد على الذات على المدى الطويل.

تقدّم هذه النسخة من المؤشر تقريرًا حول قوة قطاعات منظمات المجتمع المدني وقابلية نجاحها الإجمالية في كل من مصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب والصفة الغربية وقطاع غزة واليمن. لهذه الغاية، يعالج المؤشر كل من التقدّمات المحرزة والتراجعات في سبع مكونات أو "أبعاد" أساسية لاستدامة قطاعات المجتمع المدني وهي: البيئة القانونية والقدرة التنظيمية وقابلية النجاح المالي والتأييد وتقديم الخدمات والبنية التحتية القطاعية والصورة العامة. ويهدف المؤشر إلى أن يخدم كمصدر مفيد للمعلومات لمنظمات المجتمع المدني المحلية والحكومات والجهات المانحة والسلك الأكاديمي وغيرها من الجهات التي ترغب في فهم الأوجه الأساسية للاستدامة في قطاع منظمات المجتمع المدني ومراقبتها.

ويعتمد المؤشر على لجنة خبراء ممارسين وباحثين في مجال منظمات المجتمع المدني في كل بلد لتقدّم نقطة لكل بُعد من الأبعاد السبعة المذكورة آنفًا. وتتراوح النقاط بين 1 (ما يشير إلى مستوى مرتفع من التنمية والاستدامة في هذا المجال نتيجة السياسات والممارسات المعتمدة) و7 (ما يشير إلى الهشاشة وعدم الاستقرار في هذا المجال مع مستوى منخفض من التنمية نتيجة السياسات والممارسات المعرّقة، عمومًا من قبل حكومة تعارض قطاع منظمات المجتمع المدني المستقل). ويتم بعدها احتساب معدل النقاط السبع لوضع نقطة إجمالية على الاستدامة. ويجمع المؤشر كافة النقاط ضمن ثلاث فئات شاملة وهي: الاستدامة المحسّنة (للقاط 1 إلى 3) والاستدامة المتطورة (للقاط 3.1 إلى 5) والاستدامة المعرّقة (للقاط 5.1 إلى 7). وتخضع النتائج التي تتوصل إليها هذه اللجنة إلى مراجعة لجنة تحريرية مؤلفة من خبراء فنيين وإقليميين من أجل الحفاظ على مقاربات ومعايير متماسكة وتسهيل المقارنات بين البلدان. وتتوافر تفاصيل إضافية حول المنهجية المستخدمة لاحتساب النقاط وصياغة التقارير الإخبارية ذات الصلة في "الملحق أ".

ويأتي "مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" ليكمّل منشورات مشابهة تغطي مناطق أخرى، وتشمل تقارير حول واحد وثلاثين بلد أفريقي جنوب الصحراء وأربعة وعشرين بلد في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية وأوراسيا، وتسعة بلدان في آسيا. وتجمع هذه النسخات من "مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني" إجمالي البلدان التي تم استطلاعها في عام 2017 والتي يصل عددها إلى واحد وسبعين بلد.

الشكر والعرفان

ما كان من الممكن إعداد منشور من هذا النوع لولا مساهمة عدد كبير من الأفراد والمنظمات. نتقدّم بشكر خاص إلى شركائنا في التنفيذ الذين اضطلعوا بالدور الجوهري المتمثل في تسهيل عقد اجتماعات لجان الخبراء وكتابة التقارير الخاصة بكل بلد. ونود أيضاً أن نوجّه الشكر لممثلي منظمات المجتمع المدني والخبراء وشركاء "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" (USAID) والمانحين الدوليين الذين شاركوا في لجان الخبراء في كل بلد. إن معرفتهم ونظرتهم وأفكارهم وملاحظاتهم ومساهماتهم هي الأساس الذي يقوم عليه هذا المؤشر.

مصر	د. هشام عيسى، مريم نجم، مي سعود، مركز خدمات التنمية
العراق	قوة محمد فرج صابر، حرش فخرالدين خوكرم، حسام حكيم برزنجي، "منظمة تطوير الاقتصاد في كردستان" (KEDO)؛ يوسف خوشناو
الأردن	عايدة السعيد، عايد تيم، "مركز المعلومات والبحوث" / "مؤسسة الملك حسين"
لبنان	رولا مخايل، وليال بهنام، "مؤسسة مهارات"
المغرب	ياسين بزّاز، ياسمين بوطيب، زينب الجواق، "معهد بروميثيوس للديمقراطية وحقوق الإنسان"
الضفة الغربية وقطاع غزة	منى عماشة، سامر سعيد، نادر سعيد، "مركز العالم العربي للبحوث والتنمية" (AWRAD)
اليمن	ماهر عثمان، "رنين اليمن"

مدراء المشروع

منظمة صحة الأسرة الدولية 360 (FHI 360)

مايكل كوت

دافيد لينيت

أليكس نيجاديان

المركز الدولي للممارسة القانونية غير الساعية للربح (ICNL)

إلي بايج

كاثرين شي

جنيفر ستوارت

لجنة التحرير

ناجية الوزير، أيمي هاوثرن، وستيفن كلي، كريستن ماكغيني، إلي بايج، لبنى الرئيس، أستنا زنبو

الملخص التنفيذي

يقيم "مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" قوة قطاعات المجتمع المدني في مصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب والصفة الغربية وقطاع غزة واليمن وجوها. ويعطي هذا الإصدار من المؤشر الأحداث والتوجهات التي أثرت على منظمات المجتمع المدني في عام 2017.

في عام 2017، استمرت منظمات المجتمع المدني في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمواجهة مجموعة من التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية التي أثرت على استدامتها. وعانت بلدان متعددة من آثار الصراع العنيف. ففي اليمن، زادت الحرب الأهلية الوحشية التي تشهد تدخلاً دولياً من صعوبة تنقل موظفي منظمات المجتمع المدني في مختلف أنحاء البلاد وأدت إلى ظهور إحتياجات هائلة للمساعدات الإنسانية. وواصل تنظيم "الدولة الإسلامية" ومقاتلين آخرين شن هجمات على المدنيين في العراق على مدى فترة طويلة من عام 2017، إلا أن تحرير بعض المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة "الدولة الإسلامية" في أواخر العام نفسه فتح المجال أمام منظمات المجتمع المدني لتوفير المساعدة والمعونة في المناطق التي تعذر الوصول إليها في السابق. ونفذ تنظيم "الدولة الإسلامية" أيضاً هجمات في مصر فردت عليها الحكومة باعتماد قانون طوارئ وسع صلاحيات السلطات وخولها فرض حظر التجول والرقابة على الصحافة، وزاد ذلك من القيود القانونية المتعددة التي تواجهها منظمات المجتمع المدني. واستمرت أعداد اللاجئين الكبيرة الهاربة من الحرب في سوريا إلى لبنان والأردن بإنهاك موارد البلدين وزادت الحاجة إلى سلع منظمات المجتمع المدني وخدماتها.

وشكّلت التوترات السياسية والاضطرابات تحديات أمام منظمات المجتمع المدني في بلدان متعددة أيضاً. ففي العراق، واجهت منظمات المجتمع المدني النزاع بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان العراق الذي سعى إلى الاستقلال عن طريق استفتاء أجراه في تشرين الثاني/نوفمبر. فتوقفت السلطات في إقليم كردستان عن تسجيل منظمات المجتمع المدني الجديدة في ذروة التوترات. واستمرت منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة بمواجهة تحديات قانونية وإدارية ناجمة عن التوترات بين المنطقتين، إذ وضعت السلطات في الجانبين عقبات أمام تسجيل المنظمات التابعة لأخصامها السياسيين في الجانب الآخر وتمويلها. ولطالما وقعت منظمات المجتمع المدني في اليمن ضحية الفصائل المتعارضة وتعرضت للتمييز ولتضييق الدولة على أساس انتماءاتها السياسية.

وتفاقت الصعوبات المالية التي تواجهها منظمات المجتمع المدني من جراء التحديات الاقتصادية التي تشهدها مختلف أنحاء المنطقة وتؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أنشطتها. وأدى التخفيض الحاد لقيمة الجنيه في مصر وتقليص دعم النفط والكهرباء إلى نقص أثر على قدرة منظمات المجتمع المدني على تقديم السلع والخدمات الأساسية وتغطية تكاليف العمليات الأساسية. وساهمت الصعوبات الاقتصادية في تغذية الاحتجاجات الضخمة التي عمّت المغرب. فدعمت بعض منظمات المجتمع المدني هذه الاحتجاجات أو انخرطت فيها فشاركت في تظاهرات واعتصامات فرقتها السلطات. ودفع الركود الاقتصادي وارتفاع الأسعار في الأردن منظمات المجتمع المدني إلى التركيز بدرجة أكبر على دعم القروض الصغيرة وتطوير المهارات من أجل المساعدة على بناء الوكالة الاقتصادية للأفراد. واستمر الحصار على قطاع غزة بتقييد الفرص الاقتصادية في القطاع في حين واجهت الضفة الغربية عجزاً هاماً في الميزانية. وما زال اليمن من بين البلدان الأشد فقراً في العالم، وقد ساهمت الحرب الأهلية في انتشار الجوع وتدهور الخدمات العامة التي واجهت منظمات المجتمع المدني صعوبات في توفير البديل عنها.

التوجهات من حيث الاستدامة

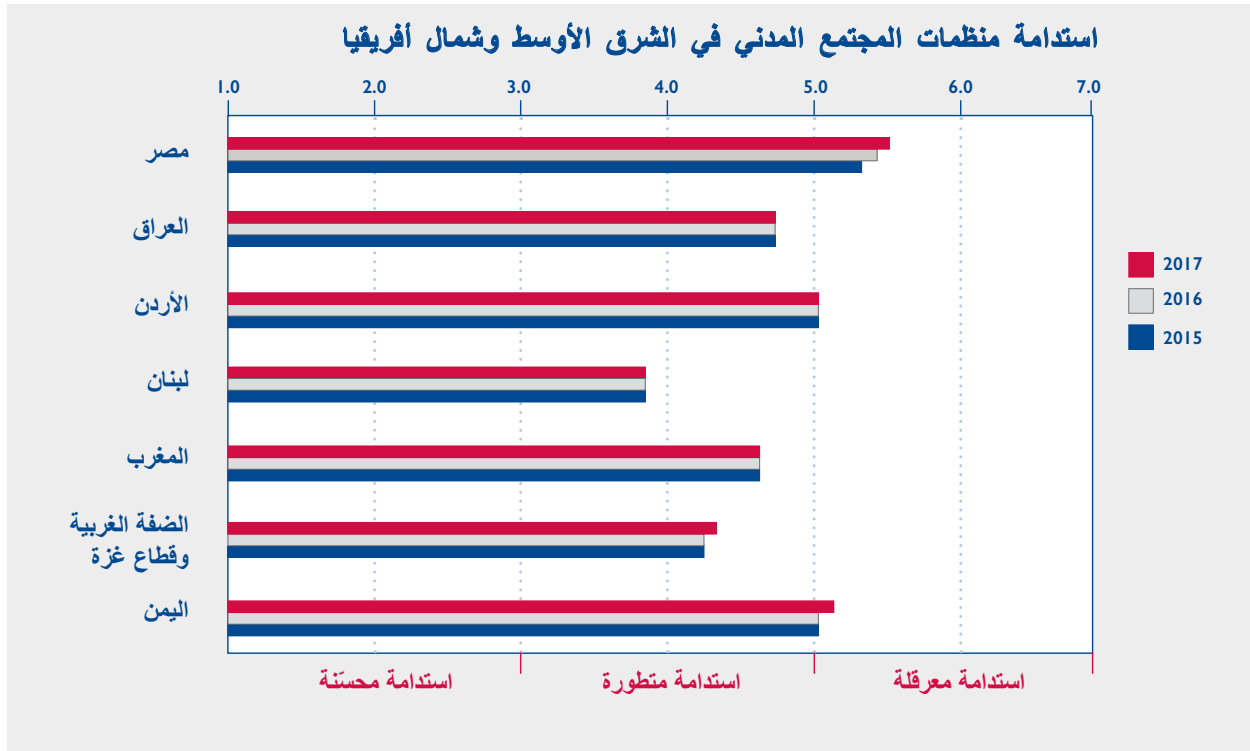
ما زالت استدامة منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مهددة في عام 2017. فاستمر تراجع نقاط الأبعاد الفردية للاستدامة والاستدامة العامة أيضاً في البلدان كافة، وذلك في فئتي الاستدامة المتطورة أو الاستدامة المعرّقة.

وابتداءً من عام 2016، سجّل لبنان المستوى الأعلى في استدامة منظمات المجتمع المدني. وتدهورت إلى حد ما البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني اللبنانية فضلاً عن جدواها المالية، ولكن تحسّن تأييد منظمات المجتمع المدني وبقيت أبعاد الاستدامة الأخرى كافة أكثر تمكياً من أي مكان آخر في المنطقة. واستمرت الضفة الغربية وقطاع غزة بتسجيل ثاني أعلى مستوى في استدامة منظمات المجتمع المدني بالرغم من تآزم البيئة القانونية وضعف الجدوى المالية وتراجع تقديم الخدمات.

وتدهورت استدامة قطاع منظمات المجتمع المدني في مصر في عام 2017 مع العلم أنه الأكثر ضعفاً في المنطقة. وكما كان الحال في السنة السابقة، تفاقم وضع الأبعاد كافة تقريباً: فواجهت منظمات المجتمع المدني بيئة قانونية أكثر تقييداً وقدرة تنظيمية أكثر محدودية وتراجعاً لقدرتها على التأييد وضعف البنية التحتية القطاعية وصورة عامة أكثر سلبية.

وحافظت العراق ولبنان والمغرب والصفة الغربية وقطاع غزة على نقاط استدامة تدرج ضمن تصنيف الاستدامة المتطورة في حين حافظت مصر والأردن واليمن على نقاطها بشكل عام في فئة الاستدامة المعرّقة. وبقيت الاستدامة العامة لمنظمات المجتمع المدني في مختلف أنحاء المنطقة على حالها أو تدهورت. وشكّلت الجدوى المالية والبيئة القانونية والتأييد

الأبعاد الأكثر ديناميكية، كما يرد أدناه على نحو مفصل.



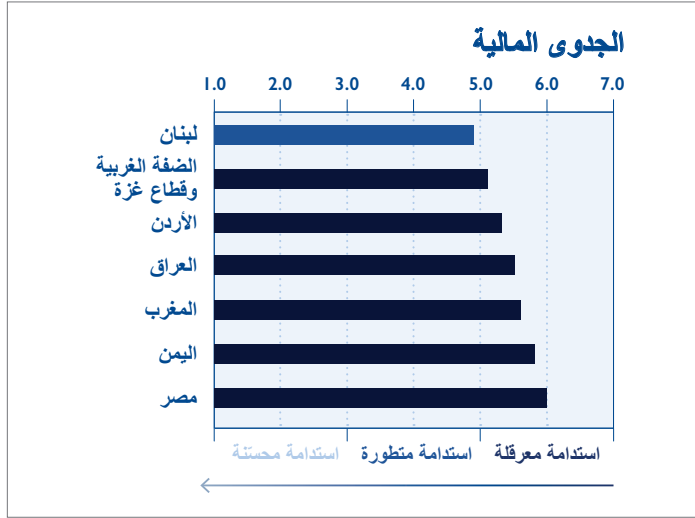
الصعوبة في تأمين الموارد

عانت منظمات المجتمع المدني في مختلف أنحاء المنطقة من صعوبات مالية في عام 2017. وفي البلدان كافة تقريباً، شكّلت الجدوى المالية البعد الأضعف من أبعاد استدامة منظمات المجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، شهدت منظمات المجتمع المدني في البلدان كافة باستثناء المغرب تدهوراً في الجدوى المالية، سواء نتيجة تغيير أولويات المانحين أو العقوبات القانونية الجديدة أو ظهور تحديات اقتصادية أوسع نطاقاً. وأثر انعدام الأمن من حيث التمويل والنقص في الأموال على قدرة منظمات المجتمع المدني على التخطيط للمستقبل والحفاظ على استدامة أنشطتها وموظفيها.

ونظراً لاعتماد منظمات المجتمع المدني في المنطقة بشكل عام على التمويل الأجنبي، أثر تغيير أولويات المانحين الأجانب على الجدوى المالية للمنظمات في بلدان متعددة. فعلى سبيل المثال، يعتمد عدد كبير من منظمات المجتمع المدني في لبنان في المقام الأول على التمويل الأجنبي وخفّض في عام 2017 عدد من كبار المانحين التمويل المخصص للبرامج المتعلقة بسوريا واللجنيين. وتعهّد المانحون المساهمون في الصندوق الدولي الرئيسي للاستجابة للأزمة السورية التي تقودها منظمات المجتمع المدني في لبنان بأقل من نصف الأموال المطلوبة للسنة المعنية، وتلقّت وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني اعتباراً من أيلول/سبتمبر ما يقارب ربع المبلغ المتعهّد به. وتعتمد منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة أيضاً بدرجة كبيرة على المانحين الأجانب، وواجهت تراجعاً مماثلاً في المساعدات الخارجية في عام 2017. بالإضافة إلى ذلك، كتّفت حكومات أجنبية متعددة إجراءات التدقيق وأوجه الرقابة الأخرى على تمويل منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية، وذلك للحدّ بالدرجة الأولى من تمويل المجموعات التي تؤيّد حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها. وفي اليمن، ازدادت فرص التمويل من الخارج بشكل طفيف، ولكن ازداد أيضاً التنافس، إذ سعت منظمات المجتمع المدني غير القادرة على إعالة نفسها للحصول على الدعم الخارجي. بالإضافة إلى ذلك، بدأت بعض المنظمات الدولية بتنفيذ الأنشطة مباشرة بدلاً من تمويل منظمات المجتمع المدني المحلية لتتولّى تنفيذها. وفرضت منظمات أخرى قيوداً جديدة على منحها أو قّدمتها بالريال اليمني الذي يشهد تراجعاً مستمراً بدلاً من اليورو أو الدولار الأمريكي.

وزادت في بعض البلدان المبادرات القانونية من صعوبة حصول منظمات المجتمع المدني على التمويل. ففي مصر، أقرّت الحكومة قانوناً جديداً ومقيّداً جداً لمنظمات المجتمع المدني، فزاد من تقييد إمكانية حصولها على التمويل المحلي والخارجي

على حدّ سواء. ويفرض القانون رقم 70 المعني بتنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة في مجال العمل الأهلي الحصول على ترخيص من الحكومة قبل جمع التبرعات أو تلقيها أو القيام بحملات جمع التبرعات. ويتطلب أيضًا موافقة الحكومة المسبقة قبل أن تتلقى منظمات المجتمع المدني تمويلًا من الخارج. وزاد عدم صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم 70 في خلال السنة المعنية



الأمر تعقيدًا، إذ كان من المفترض أن تُوفّر تفاصيل إضافية حول كيفية الحصول على الموافقة المتعلقة بمختلف أشكال التمويل. وحدّث أيضًا العقوبات القانونية من حصول منظمات المجتمع المدني على التمويل في الأردن. واستغرقت موافقة الحكومة على المنح الأجنبية، التي ينص عليها القانون الأردني أيضًا، مدةً أطول وازدادت احتمالات رفضها بالمقارنة مع السنوات السابقة.

وفاقت التحديات الاقتصادية الأوسع نطاقًا في المنطقة الصعوبات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في تأمين الموارد. وفي أماكن متعددة، زاد تدهور الاقتصاد وخيارات التمويل المحلي المحدودة من اعتماد المنظمات على التمويل الأجنبي وزاد ذلك

في الوقت عينه من حدة التنافس بين المنظمات للحصول على هذا التمويل. وفي الأردن على سبيل المثال، تفاقم الاقتصاد الوطني الغارق بالمصاعب والتضخم المتزايد مع تراجع في تمويل القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدني، وزاد ذلك من حدة التنافس للحصول على التمويل من الخارج. ومع تفاقم الكساد الاقتصادي في اليمن، انخفض التمويل من القطاع الخاص وتبدّد التمويل الحكومي وضعفت قدرة منظمات المجتمع المدني على إعالة نفسها عن طريق المشاريع التي تركز على الدخل المكتسب. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، حدّ العجز في ميزانية الدولة من إمكانية حصول منظمات المجتمع المدني على التمويل العام ولم يكفّ بشكل عام التمويل المحلي لتغطية نفقاتها. وفي مصر، زاد تخفيض قيمة الجنيه وارتفاع أسعار السلع والخدمات من الصعوبات المالية التي تواجهها المنظمات.

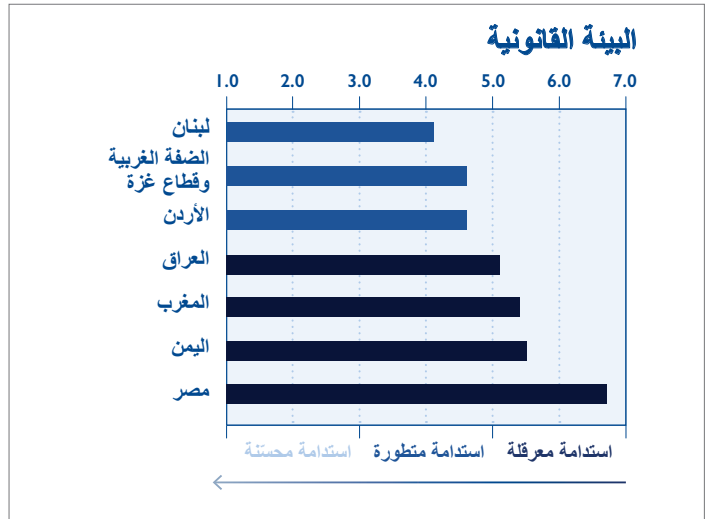
وتمكن بعض المنظمات بالرغم من التحديات التي تواجهها من دعم نفسها عن طريق نماذج التمويل المستدامة. وأنشأ عدد من منظمات المجتمع المدني في لبنان مشاريع مدرة للدخل من مثال المطاعم والمقاهي والصيدليات. وأنشأت بعض منظمات المجتمع المدني في مصر مؤسسات اجتماعية ولجأت في بعض المناسبات إلى التمويل الجماعي عبر شبكة الإنترنت لدعم مشاريعها ولكن عرّض إقرار القانون رقم 70 هاتين الطريقتين في جمع الأموال للخطر. وعملت الحكومة في المغرب على قانون يمكن منظمات المجتمع المدني من إنشاء مؤسسات اجتماعية ويزيد ذلك من احتمالات توفّر خيارات تمويل جديدة ومستدامة في المستقبل.

قيود القوانين والممارسات

تعرض البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني عوائق كثيرة في معظم أنحاء المنطقة، وازدادت في عام 2017 التحديات التي تواجهها في البلدان كافة باستثناء الأردن والمغرب. وفرضت الحكومات قوانين وأنظمة وممارسات جديدة حدّت من إنشاء منظمات المجتمع المدني وعملها. وواجهت المنظمات أيضًا فيضًا من التدابير الجديدة التي تقيد حرية التعبير والرأي. وما زالت البيئة القانونية في مصر هي الأصعب أمام منظمات المجتمع المدني وقد أصبحت أكثر تقييدًا حتى في عام 2017 بعد إقرار القانون رقم 70. وعزّز القانون الجديد بدرجة كبيرة رقابة الحكومة على تسجيل منظمات المجتمع المدني وتمويلها وأنشطتها. إن التسجيل بموجب القانون رقم 70 إلزامي ومعقد ويستغرق وقتًا طويلاً ويخضع لصلاحيات السلطات التقديرية. ويمنح القانون مسؤولي الأمن والاستخبارات دورًا رسميًا وحرية تصرف شاملة في الرقابة على تمويل منظمات المجتمع المدني والتحكم به. ويشمل القانون أيضًا عوائق جديدة أمام أنشطة منظمات المجتمع المدني: لا يجوز لمنظمات المجتمع المدني أن تمارس نشاطًا "يضر بالأمن القومي للبلاد أو النظام العام أو الآداب العامة أو الصحة العامة"، ويتعيّن عليها الحصول على موافقة الحكومة المسبقة قبل القيام بالبحث الميداني أو استطلاعات الرأي.

بالإضافة إلى ذلك، لم تعلن الحكومة عن اللائحة التنفيذية للقانون في عام 2017، ولكن أدخل المسؤولون بعض أحكامه حيّز التنفيذ وأدى الارتباك الناجم عن وضع القانون إلى عدم التيقّن في صفوف المنظمات ودفع ببعضها إلى تقليص عملياتها. واستمرّت السلطات المصرية بملاحقة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني قضائيًا ومعاقبتها لتلقيها تمويلًا مزعومًا من الخارج على نحو غير مشروع وضيقت على الأفراد المرتبطين بالمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان واعتقلتهم.

وواجهت منظمات المجتمع المدني في أنحاء أخرى من المنطقة صعوبات قانونية من جزاء ممارسات التنفيذ التقييدية التي تقوم بها السلطة. وفي الأردن على سبيل المثال، ازدادت صعوبة عملية تسجيل منظمات المجتمع المدني في عام 2017 إذ تراجع عدد الاجتماعات التي عقدها مجلس التسجيل لمراجعة طلبات التسجيل وأدى ذلك إلى تراكم كبير في الطلبات. وفي المغرب ولبنان، أحرّت السلطات عملية تأسيس منظمات المجتمع المدني أكثر من المدة التي يسمح بها القانون، إما من خلال تأخير إصدار إيصال العلم والخبر الذي يُستخدم كدليل على إنشائها، وإما رفض إصدار الإيصال من الأساس. وواجهت أيضًا المنظمات عمليات ومتطلبات خارجة عن نطاق القانون في ما يتعلّق بالتسجيل والأنشطة. وطلب من منظمات المجتمع المدني العراقية تقديم وثائق لا يطلبها



القانون، وفي بعض الأحيان إعادة التسجيل مع العلم أن القانون ينص على تسجيل المنظمات لمرة واحدة فقط. وفي اليمن، أفادت منظمات المجتمع المدني عن طلبات الحصول على رشاوى في خلال عملية التسجيل. واشترطت السلطات أيضًا على منظمات المجتمع المدني الحصول على ترخيص للقيام بأنشطة محددة. وعلى نحو مماثل، طلب من منظمات المجتمع المدني في بعض الحالات في الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة ضمان موافقة الحكومة المسبقة قبل القيام بالفعاليات.

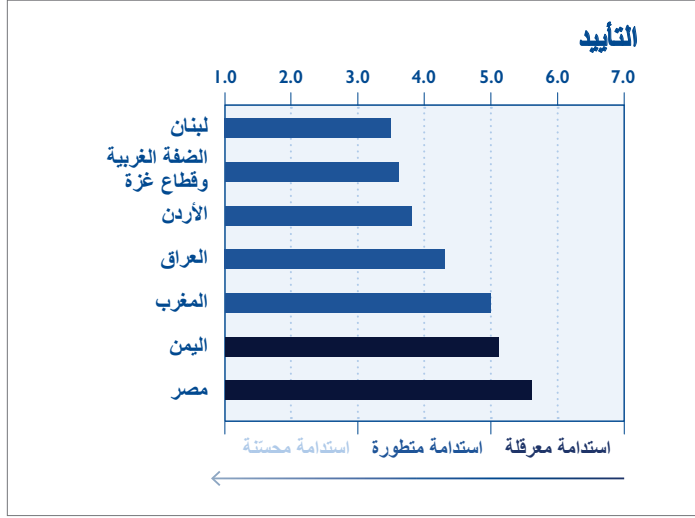
وواجهت منظمات المجتمع المدني في بلدان متعددة قيودًا جديدة على حرية التعبير والرأي والحق في التجمّع والصحافة. وأصدرت السلطات في الضفة الغربية وقطاع غزة قانونًا جديدًا للجرائم السيبرانية يسمح بفرض قيود على حرية التعبير والرأي على شبكة الإنترنت بناءً على أسس مبهمّة من مثال "أمن الدولة" و"التوافق الوطني" ويفرض عقوبات بالسجن أو غرامات باهظة عند الانتهاكات. وأدانت منظمات المجتمع المدني الفلسطينية فضلًا عن المنظمات الدولية هذا القانون. وفي أيلول/سبتمبر، اعتقل مدافع عن حقوق الإنسان لانتقاده "السلطة الفلسطينية" عبر موقع "فيسبوك" وحُكم عليه بموجب القانون الجديد. ونظر البرلمان العراقي في مسودة قانون تقييد للجرائم السيبرانية ولكن من دون إقراره، ونظر أيضًا في مسودة قانون حول حرية التعبير والرأي نصت على قيود على حرية التعبير والتجمّع بما في ذلك الحد من حجم التظاهرات العامة المسموح بها. وأقرّت الحكومة المصرية قانونًا جديدًا لمكافحة الإرهاب منح السلطات القدرة على تغريم الصحفيين الذين يناقضون الرواية الرسمية لأي حدث يرتبط بالأمن في تقاريرهم. وحجبت وزارة الداخلية أيضًا مئات المواقع الإلكترونية في عام 2017 ومن بينها المواقع الإخبارية. وتأثرت قدرة المنظمات على الوصول إلى المعلومات بدرجة كبيرة من جزاء هذه القيود واضطرت بعض المنظمات إلى تغيير عناوين بروتوكول الإنترنت الخاصة بها بانتظام للبقاء على اتصال مع أعضائها والمستفيدين منها. واحتُجز في لبنان النشطاء والصحافيون وحقق معهم مكتب الجرائم السيبرانية لنشرهم تعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي اعتبرها تشهيريًا أو تطاولًا على المقامات الدينية. وفي المغرب، ما زال رئيس منظمة مجتمع مدني تعمل في مجال حقوق الإنسان يخضع للمحاكمة لأنه رُوّج لتطبيق على الهاتف المحمول يتمحور حول صحافة المواطن ويحمي خصوصية المستخدمين. وقد اتهمته السلطات "بتهديد أمن الدولة".

النجاح في السعي إلى الإصلاح

بالرغم من تحديات التمويل والقيود القانونية والحواجر الإدارية، لا تزال منظمات المجتمع المدني ناشطة في تأييد التغيير. واستمرت المنظمات بتنفيذ الحملات الهادفة إلى معالجة القضايا التي تهم عامة الناس حتى في إطار القمع القانوني أو الحرب الأهلية.

وتدهورت بيئة التأييد في مصر واليمن ولكن المنظمات بقيت ناشطة. وشكّل القانون رقم 70 عقبات قانونية جديدة في وجه التأييد شملت حظرًا عامًا على "أي عمل ذي طابع سياسي". وقد تتعرّض على الأرجح منظمات التأييد لملاحقات قانونية وتصبيح خارج نطاق القانون وحرمان من الدعم المالي فضلًا عن تشويه عام للسمعة في وسائل الإعلام. ومع ذلك، لم تتوان المنظمات عن التزامها بتأييد عدد من القضايا ولا سيّما القانون رقم 70 بحد ذاته إذ أُيدت عشرات المنظمات معارضة هذا القانون عن طريق البيانات الصحافية والتصريحات المشتركة. وفي اليمن، حدّت الاضطرابات السياسية والنزاع المسلح القائم من مجال مشاركة منظمات المجتمع المدني في التأييد والإدارة. وتبيّن لمنظمات المجتمع المدني في مختلف أنحاء البلاد أنها لا تستطيع التأييد لدى السلطات من دون التعرض لاتهامات بدعم الطرف الآخر من النزاع. وبالرغم من ذلك، قامت المنظمات اليمنية بأنشطة قوية في مجال التأييد تناولت مواضيع تتراوح بين الاختفاء القسري ومشاركة الشباب والنساء في الحياة السياسية.

وفي المقابل، تمتعت بعض منظمات المجتمع المدني في أنحاء أخرى من المنطقة بحرية أكبر للتأييد فضلاً عن فرص أفضل في الوصول إلى صانعي القرار وحققت في حالات كثيرة نجاحات تأييدية بارزة في القضايا الصعبة والمثيرة للجدل. وفي لبنان على سبيل المثال، حققت منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التأييد نجاحات متعددة، فأقرت الحكومة قانون الحق في الحصول على المعلومات الذي أيده المنظمات منذ عام 2010 على الأقل؛ وأقرت الحكومة قانون مكافحة التعذيب الذي ألحّت منظمات المجتمع المدني في دعوتها لإقراره بما في ذلك عن طريق التزام مع "لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة"؛ وألغت الحكومة المادة 522 من قانون العقوبات التي تحمي المغتصب في حال تزوّج من ضحيته وقد أيد عدد من منظمات المجتمع المدني إلغائها في عام 2017. ونجح في العراق أيضاً التأييد الذي قامت به منظمات المجتمع المدني في التأثير في المبادرات التشريعية المتعلقة بالحقوق. وفي أعقاب حملة قام بها عدد من منظمات المجتمع المدني وشملت تجمعات عامة كبيرة الحجم ومؤتمرات صحافية مشتركة رفضت الحكومة إقرار تعديلات على قانون الأحوال الشخصية العراقي كانت ستسمح بزواج الأطفال. ونظمت أيضاً منظمات المجتمع المدني عدداً من الفعاليات والأنشطة حول مسودات مشاريع تقييدية أخرى، ومن ضمنها مسودة قانون الجرائم السيبرانية ومسودة قانون حرية التعبير والرأي المثيرة للجدل. ولم يتم اعتماد أي من المبادرات. وحققت حملات بارزة متعددة أهدافها في عام 2017 حتى في الأردن حيث لا يزال بعد التأييد مندرجاً ضمن فئة الاستدامة المعاقة. وشملت هذه الحملات الحملة التي قادتها منظمات المجتمع المدني لإلغاء المادة 308 من قانون العقوبات التي سمحت للمغتصب بالإفلات من العقاب في حال تزوّج من ضحيته؛ وحملة لإصلاح قانون الإجراءات الجنائية؛ وحملة لإقرار قانون جديد حول الأشخاص المعوقين.



ووجهت منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديات خطيرة عام 2017 ولكنها واصلت سعيها لتحقيق أهدافها وتحقيق النتائج وخدمة دوائرها الشعبية. وفي حين واجهت عراقيل قانونية وإدارية جديدة وصعوبات مالية، بقيت ناشطة في التأييد لصالح عامة الناس واستمرت بتقديم المساعدة الضرورية للمحتاجين. وتعطي التقارير التالية الخاصة بكل بلد لمحة مفصلة عن قطاعات منظمات المجتمع المدني في مصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب والضفة الغربية وقطاع غزة واليمن. ونأمل أن تساعد المعلومات الواردة هنا المنظمات المحلية والحكومات والمانحين والباحثين وكل من يسعى إلى تطوير قطاع منظمات المجتمع المدني المستقل والمستدام.

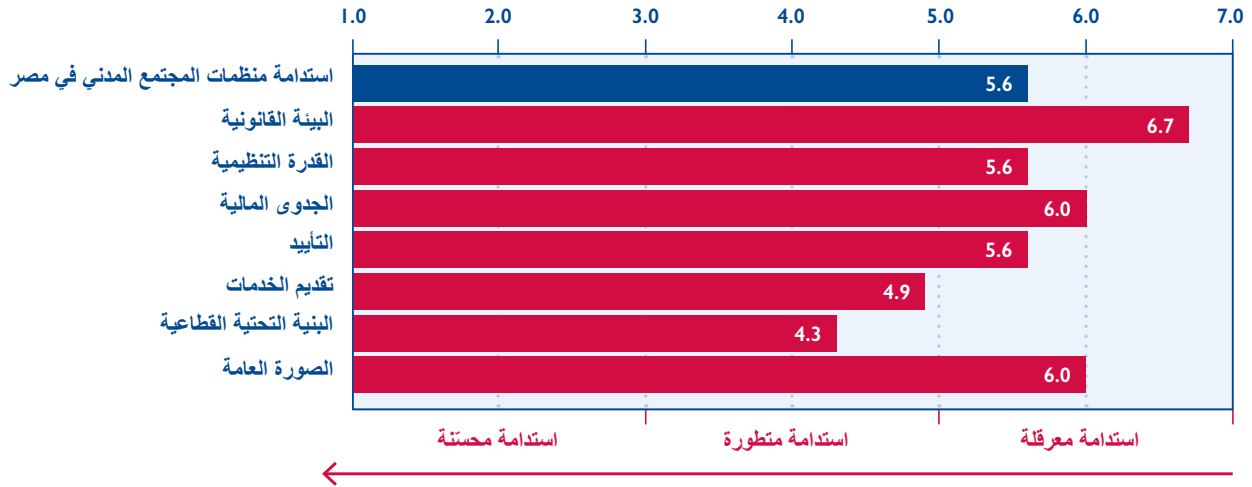
الخلاصة

واجهت منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديات خطيرة عام 2017 ولكنها واصلت سعيها لتحقيق أهدافها وتحقيق النتائج وخدمة دوائرها الشعبية. وفي حين واجهت عراقيل قانونية وإدارية جديدة وصعوبات مالية، بقيت ناشطة في التأييد لصالح عامة الناس واستمرت بتقديم المساعدة الضرورية للمحتاجين.

وتعطي التقارير التالية الخاصة بكل بلد لمحة مفصلة عن قطاعات منظمات المجتمع المدني في مصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب والضفة الغربية وقطاع غزة واليمن. ونأمل أن تساعد المعلومات الواردة هنا المنظمات المحلية والحكومات والمانحين والباحثين وكل من يسعى إلى تطوير قطاع منظمات المجتمع المدني المستقل والمستدام.

العاصمة: القاهرة
 عدد السكان: 97,041,072
 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وفقاً لتبادل القوة
 الشرائية): \$12,700
 مؤشر التنمية البشرية: متوسط (0.696)
 الحرية في العالم: غير حرّة (26/100)

الاستدامة الإجمالية لمنظمات المجتمع المدني: 5.6



بصورة عامة، تدهورت استدامة منظمات المجتمع المدني في مصر في عام 2017، إذ خلّفت التحديات القانونية والسياسية والاقتصادية آثاراً كبيرة على قطاع المجتمع المدني. وبلغت التدابير القانونية القمعية بحق منظمات المجتمع المدني أوجهاً مع صدور القانون رقم 70 لعام 2017 المعني بتنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة في مجال العمل الأهلي (القانون رقم 70) الجديد في أيار/مايو والذي فرض قيوداً مشددة على إدارة القطاع. وعزّز هذا القانون من سيطرة الدولة على جوانب متعددة من المجتمع المدني وازدادت بالتالي العقوبات القانونية وتضييقات الدولة التي واجهتها منظمات المجتمع المدني، ولا سيما تلك التي تعمل في مجال الحقوق الإنسانية والسياسية. ومع العلم أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قد صادق على القانون الجديد، بقي وضعه مبهماً إلى حد ما، إذ لم تصدر الحكومة لائحة تنفيذية في خلال العام المذكور ولم ينفذ المسؤولون أحكامه على نحو متسق. وأدى وضع القانون المبهم إلى حالة من عدم التيقن في صفوف المنظمات في ما يتعلّق بالتزاماتها القانونية ودفعها إلى تخفيض حجم عملياتها وتقليص عدد موظفيها.

وفرضت مبادرات قانونية أخرى تحديات إضافية في وجه الحريات المدنية. واستمرّ عدد من منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال قضايا حقوق الإنسان والإصلاح في الخضوع لتحقيقات جنائية تتعلّق بتسجيلها وتمويلها. ومُنِع عدد كبير من رؤسائها وموظفيها من السفر وجُمِدت أصولهم وأصول منظماتهم. وفي أعقاب التفجير الذي استهدف كنيسة في قبطيتين في نيسان/أبريل 2017 وتبنته جهة تابعة لتنظيم "الدولة الإسلامية"، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ من جديد وسمح ذلك، من بين عوامل أخرى، بتعزيز صلاحيات السلطات في ما يتعلّق بإحالة المدنيين إلى محاكم أمن الدولة وفرض الرقابة على الصحافة وحظر التجوّل. وازدادت البيئة سوءاً بالنسبة للصحفيين. ووفقاً للجنة حماية الصحفيين (CPJ)، احتلّت مصر المرتبة الثالثة في العالم في اعتقال أعضاء الجسم الصحفي. وأعطى قانون مكافحة الإرهاب الذي صدر في كانون الثاني/يناير 2017 الدولة أداة أخرى تستهدف بها الصحافة عن طريق تمكين السلطات من تغريم الصحفيين عند مناقضة الرواية الرسمية لأي حدث يرتبط بالأمن. وفي الوقت عينه، حجبت وزارة الداخلية ما لا يقلّ عن 496 موقع إلكتروني ومن بينها المواقع الإخبارية من مثل "مدى مصر" وHuffPost عربي. وعرقلت هذه القيود القانونية قدرة منظمات المجتمع المدني على التخطيط للمستقبل واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

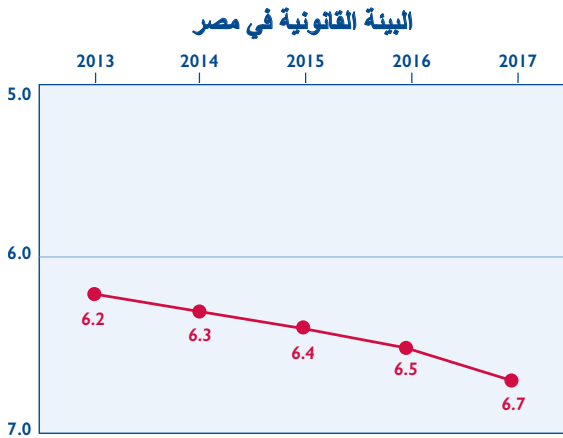
استُخرجت المعلومات المتعلقة بالعاصمة وعدد السكان والناتج المحلي الإجمالي من كتاب حقائق العالم أو The World Factbook الصادر عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية والمتوفّر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/>
 تتوفّر بيانات مؤشر التنمية البشرية على الموقع الإلكتروني التالي: <http://hdr.undp.org/en/composite/HDI>. تتوفّر بيانات الحرية في العالم على الموقع الإلكتروني التالي: <https://freedomhouse.org/report-types/freedom-world>
 تعود البيانات إلى عام 2017.

واستمر الاقتصاد المصري بمواجهة صعوبات في عام 2017 انعكست على الجدوى المالية لمنظمات المجتمع المدني. وقضى التخفيض الحاد لقيمة الجنيه المصري في أواخر عام 2016 على مذكرات معظم السكان وسبل معيشتهم. وخفّضت الحكومة بعد فترة وجيزة دعم النفط والكهرباء ورفعت سعرهما بدرجة كبيرة وزادت الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 1 في المئة. وبحلول نهاية عام 2017، ارتفع سعر الغذاء والدواء وغيرهما من السلع الأساسية وقلّ توقّرها. وأثرت هذه التحديات على قدرة منظمات المجتمع المدني على تأمين السلع الأساسية للمستفيدين فضلاً عن توفير التمويل وتسيّد تكاليف التشغيل من مثال مرتبات الموظفين والإيجار.

وأفادت وزارة التضامن الاجتماعي أن العدد الإجمالي للجمعيات المسجّلة في عام 2017 بلغ 48,000 جمعية، غير أن منظمات المجتمع المدني تزعم أن الأغلبية الساحقة منها غير ناشطة أو قائمة على الورق ليس إلا. وغالبًا ما سُجّلت منظمات المجتمع المدني التي تعمل على قضايا حقوق الإنسان أو حقوق المرأة أو القضايا البيئية قبل عام 2017 كشرركات مدنية أو كمراكز أبحاث. وأعيد تسجيل بعض هذه الكيانات أو جرت محاولة تسجيلها كجمعيات في عام 2017 للتقيّد بالقانون رقم 70 الذي يفرض على أي كيان يعمل في مجال "العمل الأهلي" أن يتسجّل بموجب القانون.

6.7 البيئة القانونية:

أصبحت البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني أكثر تقييدًا في عام 2017 لا سيّما بعد إقرار القانون رقم 70 في أيار/مايو. وبالرغم من أن القانون ينص على إصدار لائحة تنفيذية في غضون شهرين من إقرار القانون من أجل إرشاد تفسيره وإنفاذه، لم تصدر أي لائحة بحلول نهاية عام 2017.



وارتكز بدلاً من ذلك تطبيق القانون في خلال هذه السنة على أنظمة القانون السابق (القانون رقم 84 لعام 2002). وتسبب هذا الوضع بحالة من عدم التيقن والارتباك لمنظمات المجتمع المدني والمسؤولين في وزارة التضامن الاجتماعي على حدّ سواء، علمًا أن مسؤولية تطبيق القانون تقع على عاتق هذه الأخيرة.

وأقرّ القانون رقم 70 من دون استشارة عامة أو توفر فرص بناءً للإحاطة بأراء المجتمع المدني وملاحظاته وشكّل عقبات قانونية جديدة متعددة أمام منظمات المجتمع المدني. وينبغي تسجيل منظمات المجتمع لتتمكن من العمل بطريقة شرعية بموجب القانون الجديد. وتنص المادة الأولى من القانون على أنه لا يجوز لأي كيان العمل في مجال "العمل الأهلي" من دون التقيّد بأحكام القانون. وبناءً على ذلك، ينبغي على منظمات المجتمع المدني المسجّلة سابقًا كشرركات مدنية أو غيرها أن تتسجّل بموجب القانون رقم 70.

وينص القانون على تسجيل منظمات المجتمع المدني عن طريق إخطار السلطات بوجودها ليس إلا، ولكن عملية الإخطار صعبة وتستغرق وقتًا طويلاً وتخضع لتقدير السلطات. وتشمل المتطلبات الأخرى ضرورة أن تقدّم منظمة المجتمع المدني الجديدة معلومات شخصية شاملة عن مؤسسيها وأن توفّر سند رسمي موثّق بشغل مقر وأن تدفع مبلغًا تصل قيمته إلى 10,000 جنيه (حوالي 560 دولار). وبعد سنّ القانون رقم 70، أفادت وزارة التضامن الاجتماعي أن 800 منظمة جديدة تقريبًا قد سُجّلت بموجب القانون الجديد.

وشكّل القانون رقم 70 أيضًا عقبات جديدة أمام أنشطة منظمات المجتمع المدني. وينصّ القانون على أنه لا يجوز لمنظمات المجتمع المدني أن تمارس نشاطًا "يدخل في نطاق عمل الأحزاب أو النقابات المهنية أو العمالية أو ذا طابع سياسي أو يضر بالأمن القومي للبلاد أو النظام العام أو الآداب العامة أو الصحة العامة". ويتعيّن على منظمات المجتمع المدني الحصول على ترخيص مسبق من الحكومة قبل القيام بأنشطة معينة أخرى ومن ضمنها البحث الميداني أو استطلاعات الرأي. وعلى نحو مماثل، يُحظرّ على منظمات المجتمع المدني التعاون مع منظمة أجنبية أو محلية أخرى أو الانضمام إليها أو المشاركة في عملها من دون ترخيص مسبق من الحكومة.

وينصّ القانون رقم 70 على إنشاء "الجهاز القومي لتنظيم عمل المنظمات الأجنبية غير الحكومية"، وهي هيئة رقابة تشرف على منظمات المجتمع المدني الأجنبية في مصر فضلًا عن التمويل من الخارج لمنظمات المجتمع المدني المحلية. ووفقًا للقانون، ينبغي على منظمات المجتمع المدني المصرية الحصول على موافقة الجهاز قبل تتلقّى تمويلًا من الخارج ويتمتع الجهاز بسلطة تقديرية شاملة في ما يتعلّق برفض طلبات التمويل من الخارج. وتشمل عضوية الجهاز ممثلين عن وزارة الداخلية وجهاز المخابرات العامة ويضفي ذلك طابعًا رسميًا على دور مسؤولي الأمن والمخابرات في الرقابة على تمويل منظمات المجتمع المدني والتحكم به. ويفرض هذا القانون أيضًا عقوبات مشددة على أعمال كثيرة تُعتبر انتهاكًا للقانون وتشمل هذه العقوبات غرامات مالية تصل قيمتها إلى مليون جنيه (حوالي 56,000 دولار) وأحكامًا بالسجن

تتراوح مدتها بين السنة الواحدة والخمس سنوات. ويمنح القانون المحاكم حق حلّ منظمات المجتمع المدني من دون الحق في الاستئناف.

وفي عام 2017، واصلت السلطات ملاحقة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني قانونيًا ومعاقبتها لتلقيها التمويل من الخارج على نحو غير مشروع. وغالبًا ما ارتكزت هذه الملاحقات القانونية إما على قانون منظمات المجتمع المدني السابق (القانون رقم 84 لعام 2002 المعني بالجمعيات والمؤسسات الأهلية) الذي فرض أيضًا على منظمات المجتمع المدني الحصول على موافقة الحكومة قبل الحصول على تمويل من الخارج، أو على المادة 78 من قانون العقوبات التي عدّلت في عام 2014 لفرض عقوبات مشددة على تلقي أموال من الخارج بقصد "ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية" أو "المساس باستقلال البلاد" أو "الإخلال بالأمن والسلم العام". واستهدف التحقيق الجنائي عددًا من المنظمات الحقوقية لجهة تسجيلها وتمويلها وعُرفت بالقضية رقم 173 أو "قضية التمويل الأجنبي". وجمّدت أموال قادة وموظفي منظمات مستهدفة متعددة وأرغم بعضها على الإغلاق من مثال منظمة "نظرة للدراسات النسوية" وتعرّض مؤسّسها وموظفوها أيضًا للتمييز ولتضييق الدولة. وفي كانون الثاني/يناير على سبيل المثال، قرّرت محكمة تنظر في القضية رقم 173 تجميد أموال السيدة مزن الحسن، وهي مؤسسة "نظرة للدراسات النسوية" ومديرتها التنفيذية والسيد محمد زارع، وهو رئيس "منظمة الإصلاح الجنائي العربي" (APRO) والسيد عاطف حافظ، وهو الباحث القانوني السابق لدى المنظمة. وفي خلال الشهر عينه، صدر قرار بحظر السفر بحق السيد نجاد البرعي، وهو محامي في مجال حقوق الإنسان ومدير "المجموعة المتحدة لحقوق الإنسان" ومتهّم أيضًا في القضية رقم 173. وفي أيار/مايو، استجوب السيد محمد زارع، وهو مدير "معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان" (CIHRS) في مصر في إطار القضية رقم 173 قبل إطلاق سراحه بموجب كفالة قيمتها 30,000 جنيه (حوالي 1,700 دولار).

واستمرت أيضًا في عام 2017 تضييقات الدولة بحق أفراد مرتبطين بمنظمات أخرى لحقوق الإنسان وسجنهم. على سبيل المثال، حاولت السلطات المصرية في أيلول/سبتمبر إغلاق "اللجنة المصرية للحقوق والحريات" (ECRF) لإبلاغها عن حالات الاختفاء القسري. وتعرّض السيد إبراهيم متولي حجازي المحامي في مجال حقوق الإنسان وأحد مؤسسي "منظمة عائلات المختفين في مصر" ومنسّقها للاعتقال التعسفي وتعرّض للتعذيب بعد عمله المناهض للاختفاء القسري. واعتُقلت أيضًا السيدة ماهينور المصري بانتظار المحاكمة وهي محامية أخرى في مجال حقوق الإنسان ومدافعة عن حقوق السجناء، وذلك لمشاركتها في تظاهرات حزيران/يونيو ضد اتفاقية نقل ملكية جزيرتي تيران وصنافير المصريتين إلى السعودية. واتُهمت بالمشاركة في "تظاهرات غير مرخص لها" وإهانة رئيس الجمهورية.

وبالإضافة إلى القيود المفروضة على التمويل من الخارج، يفرض القانون رقم 70 على الجمعيات الحصول على ترخيص من وزارة التضامن الاجتماعي قبل ثلاثين يومًا من جمع التبرعات أو تلقيها أو القيام بحملات جمع التبرعات. ولكن هذا الشرط لم يطبّق بشكل عام سنة 2017 في ظل غياب لائحة تنفيذية. ويجوز للجمعيات بموجب القانون رقم 70 كسب الدخل عن طريق إنشاء مؤسسات اجتماعية مثلًا ويتطلّب ذلك ترخيصًا مسبقًا من وزارة التضامن الاجتماعي أيضًا.

وفي ما يتعلّق بفرض الضرائب، ينص القانون رقم 70 على أن منظمات المجتمع المدني المنشأة بموجب القانون معفاة من بعض الضرائب ورسوم الدمغة على جميع العقود والتوكيلات والوثائق الأخرى، ومن الضريبة العقارية على أملاك الجمعية، وضريبة الدخل على المنح، والضريبة الجمركية. وتحصل الشركات التي تقدّم المنح لمنظمات المجتمع المدني على تخفيض ضريبي بنسبة 10 في المئة على دخلها الخاضع للضريبة. وبشكل عام، تعرف منظمات المجتمع المدني وتفهم هذه المنافع التي كانت قائمة أيضًا بموجب القانون رقم 84. ولكن من الناحية العملية، تندر في الواقع المنظمات التي تستفيد منها لأن عملية الحصول على هذه الإعفاءات صعبة وتستغرق وقتًا طويلاً.

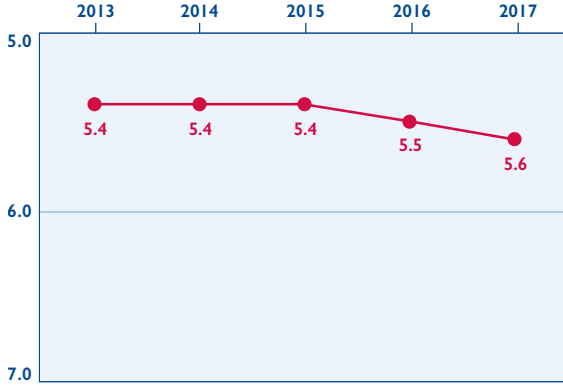
ويتمتع بعض المحامين المحليين، ولا سيّما في القاهرة، بخبرة في القضايا القانونية الخاصة بمنظمات المجتمع المدني وقد درسوا القانون رقم 70. ولكن بما أن اللائحة التنفيذية التابعة للقانون الجديد لم تصدر بعد، ما زال من الصعب تحديد كيفية تفسير أحكام القانون المختلفة من الناحية العملية.

القدرة التنظيمية: 5.6

تدهورت القدرة التنظيمية العامة لمنظمات المجتمع المدني في عام 2017. وخفّض عدد كبير من منظمات المجتمع المدني حجم عملياته وقصّ أعداد موظفيه نتيجة القانون رقم 70 وعدم التيقن المحيط بتنفيذه. على سبيل المثال، خفّضت منظمة "خريطة التحرش" (HarassMap)، التي تجمع البيانات المتعلقة بالتحرش الجنسي وتشرها، أنشطتها في خلال السنة. وتأثرت بشكل خاص قدرات المنظمات التي لا تربطها علاقات بالحكومة بالبيئة القانونية فضلاً عن النقص في التمويل.

إن المنظمات الكبيرة التي تعمل في محافظات كثيرة في مجال تقديم الخدمات أو الأنشطة الخيرية تتمتع بقدرة أكبر على بناء دوائر شعبية محلية قوية والحفاظ عليها. وتشمل هذه المنظمات مؤسسات "مصر الخير" و"مجدي يعقوب لأمراض وأبحاث القلب" و"الرسالة" و"بنك الطعام المصري". ولا يزال بناء الدوائر الشعبية المحلية يشكل تحديًا للمنظمات الصغيرة والمتوسطة الحجم بسبب قلة الموارد المالية؛ يعرقل نقص التمويل قدرات منظمات كثيرة على تعميم

القدرة التنظيمية في مصر



عملها أو تسويقها أو التواصل مع المجتمعات المحلية التي ليس لديها مناصرون أو مستفيدون ثابتون.

بصورة عامة، يقوّض عدم الاستقرار الاقتصادي المستمر وعدم التيقن بشأن الإطار القانوني وتدخّل الحكومة في شؤون منظمات المجتمع المدني الداخلية قدرة هذه الأخيرة على التخطيط على المدى الطويل وتنفيذه. إن المنظمات التي اعتبرت أنها لا تشكل تهديداً يُذكر على الحكومة من مثال مؤسسة المرأة الجديدة ومؤسسة المرأة والذاكرة كانت الأكثر ترجيحاً، إلى حدّ ما، في وضع الخطط الاستراتيجية واعتمادها وتنفيذها من أجل مواجهة تحديات التمويل القاسية ولكن آليات المواجهة التي اعتمدها لم تنجح دائماً.

ولا تزال منظمات المجتمع المدني الكبيرة الحجم الأكثر ترجيحاً في اعتماد سياسات وإجراءات إدارة قوية تترافق مع تسلسل وظيفي واضح وتقسيم للعمل. ومن جهة أخرى، تتولى إدارة المنظمات الصغيرة الحجم في أغلب الأحيان شخصية مهيمنة واحدة أو أكثر. ولكن ما زالت منظمات المجتمع المدني عام تفتقر إلى هياكل إدارية محددة بوضوح وديمقراطية بصرف النظر عن اعتماد سياسات إدارة داخلية.

ومع تزايد عدد المنظمات التي تعاني من ندرة التمويل، واجهت صعوبات في التوظيف والحفاظ على موظفين دائمين مدفوعي الأجر. وفي عام 2017، استخدم عدد كبير من منظمات المجتمع المدني موظفين مؤقتين أو مستشارين، متعاقدين لمدة المشروع أو النشاط على سبيل المثال، لتجنّب التكاليف الزائدة أو الاضطرار إلى تسريح موظفين آخرين. وتعتمد المنظمات الصغيرة الحجم على أعضاء المجتمع المحلي الذين يساعدون في إدارة بعض الأنشطة اليومية كمتطوعين. وأصبح من الصعب أيضاً الحصول على التكنولوجيا والتجهيزات المكتبية العصرية والمحدّثة بانتظام في ظل ندرة التمويل. وتميل المنظمات في قطاع منظمات المجتمع المدني إلى الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي مثل موقع "فيسبوك" وتطبيق "واتساب" للوصول إلى جمهورها المستهدف وبخاصة الشباب. إن منظمات المجتمع المدني ومن بينها تلك التي تعرّضت لتضييق الدولة في عام 2017 من مثال "نظرة للدراسات النسوية" و"مركز النديم لمناهضة العنف والتعذيب" تملك صفحات خاصة على موقع "فيسبوك" وهي ناشطة جداً في الإجابة على الأسئلة التي تتلقاها عبر شبكة الإنترنت.

الجدوى المالية: 6.0

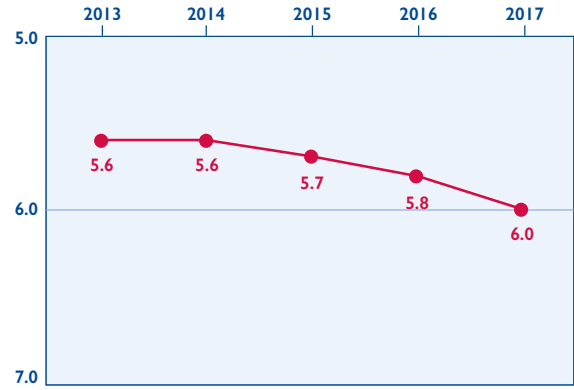
تدهورت الجدوى المالية لمنظمات المجتمع المدني بشكل ملحوظ في عام 2017 مع فرض قيود جديدة على تدفق التمويل إلى المنظمات والتراجع المستمر للتمويل من الخارج. وساهم أيضاً تخفيض قيمة الجنيه وارتفاع أسعار السلع والخدمات في المشاكل المالية التي تواجهها هذه المنظمات.

ويتألف جزء كبير من المجتمع المدني المصري من المنظمات الخيرية التي تملك مصادر تمويل متعددة. وتفضّل عادةً منظمات المجتمع المدني الصغيرة الحجم التمويل المحلي لأنه أكثر استدامة، إذ لا يرتبط بدورات المانحين الدوليين وأولوياتهم. ولكن كما أفيد أعلاه، فرض القانون رقم 70 قيوداً جديدة على مصادر التمويل المحلية وتطلّب من الجمعيات الحصول على ترخيص من الحكومة قبل جمع التبرعات أو تلقيها أو القيام بحملات جمع التبرعات. ولم يتضح بعد كيف سيبلي هذا الشرط على صعيد الممارسة ولا سيّما في المناسبات الدينية من مثال رمضان عندما يكون العطاء الخيري شائعاً. وكان من المفترض توفير تفاصيل إضافية حول الإجراءات القانونية للحصول على الموافقة لمختلف أشكال التبرعات أو طرق جمع الأموال في اللائحة التنفيذية التي لم تصدر في خلال السنة.

ويعتمد جزء صغير من القطاع يتألف من المنظمات الكبيرة الحجم في المقام الأول على التمويل من الخارج الذي يخضع أيضاً لموافقة الحكومة. وفي عام 2017، أفاد مسؤولون في وزارة التضامن الاجتماعي أن هذه الأخيرة رفضت حوالي 200 طلب تمويل من الخارج تقدّمت بها منظمات المجتمع المدني وبلغت قيمة الطلبات الإجمالية مليار جنيه تقريباً (حوالي 55.9 مليون دولار). ووفقاً لبيان صدر عن وزارة التضامن الاجتماعي في أوائل عام 2017، توافق الحكومة على معذّل تمويل سنوي من خارج مصر بقيمة 700 مليون جنيه تقريباً (حوالي 39 مليون دولار). وأشار مسؤول سابق في الوزارة إلى أن هذه الأموال تستلمها 290 منظمة تقريباً وتستخدمها، وهذه نسبة صغيرة جداً من قطاع المجتمع المدني بشكل عام.

وعلى ضوء القيود القانونية المفروضة على التمويل من الخارج والهجمات الحكومية والإعلامية على المنظمات التي تتلقى أموالاً من الخارج، توجّهت منظمات المجتمع المدني على نحو متزايد إلى برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات للحصول على الدعم المالي.

الجدوى المالية في مصر



وتجدر الإشارة إلى أن التمويل من برامج الشركات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات يحدّد عادة الخدمات الأساسية من مثال التعليم والصحة، وتميل الشركات إلى تفضيل الشراكة مع منظمات منحازة إلى الحكومة. ولا يُتاح بشكل عام التمويل من هذه البرامج لمجموعات التأييد وحقوق الإنسان التي لا تزال تعتمد في المقام الأول على التمويل من الخارج.

وتقدّم الحكومة في بعض الحالات العقود والمنح لمنظمات المجتمع المدني. وتدير وزارة التضامن الاجتماعي برامج الحماية الاجتماعية من مثال برنامج "فرصة" التي تنفذها منظمات المجتمع المدني على مستوى المجتمعات المحلية. ويُتاح أيضًا التمويل من وزارة التضامن الاجتماعي لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الائتمان البالغ الصغر لدعم

تمكين العائلات ذات القدرات الاقتصادية الضعيفة. كان هناك أيضًا برنامج "حقي" والذي ركز على محاربة العنف ضد المرأة برعاية وزارة العدل والمجلس الثقافي البريطاني وبتنفيذ منظمات مجتمع مدني مصري ولكن تم إلغاء البرنامج في عام 2017.

وتتلقى منظمات المجتمع المدني تبرعات محلية ولا سيما في خلال شهر رمضان وغيره من الأعياد بما في ذلك عن طريق الحملات الإعلامية لجمع أموال الزكاة من الأفراد. وحاولت منظمات المجتمع المدني الصغيرة الحجم استخدام وسائل مبتكرة لتوفير التمويل من مثال التمويل الجماعي عبر شبكة الإنترنت. على سبيل المثال، تستخدم المؤسسات الاجتماعية "مدد" و"بسيطة" منبرًا عبر شبكة الإنترنت لعرض المشاريع التنموية التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني الأخرى وتوفير التمويل الجماعي لها. ولكن إقرار القانون رقم 70 الذي يشمل قيودًا على جمع الأموال المحلية زرع الشك حول جدوى هذه الطريقة لجمع التبرعات.

وتشكّل أيضًا منظمات المجتمع المدني مؤسسات اجتماعية تقدم خدمات ومنتجات لدرّ الدخل. واتخذت الحكومة خطوات لدعم القيام بمشاريع اجتماعية وكذلك فعلت الشركات وكيانات التنمية الأجنبية والسفارات الأجنبية (عبر برنامج "مصر تبدأ" الممول من قبل السفارة البريطانية) ومنظمات المجتمع المدني الكبيرة الحجم (من مثال مسابقة "جسر" التابعة لـ"مصر الخير").

تعتمد على الأرجح منظمات المجتمع المدني الكبيرة الحجم نظم إدارة مالية سليمة إذ تميل إلى استخدام الموظفين والموارد اللازمة للحفاظ على هذه النظم. ولكن يشكّل فقدان الشفافية مشكلةً لمنظمات كثيرة، ولا سيّما منظمات المجتمع المدني الصغيرة الحجم التي غالبًا ما تقوم بمعاملات نقدية من دون تسجيلها في دفاتر رسمية أو سجلات مالية. ويشترط القانون رقم 70 على منظمات المجتمع المدني كافة أن "تلتزم بمعايير الشفافية والإفصاح" وتعلن عن مصادر التمويل والأنشطة كافة على موقع وزارة التضامن الاجتماعي الإلكتروني "وتحتفظ في مركز إدارتها بالوثائق والمكاتبات والسجلات الخاصة بها وكذلك الإشعارات والخطابات البنكية". ستفسّر هذه الأحكام وتوضّح على نحو إضافي في اللائحة التنفيذية للقانون رقم 70 ولكن تتوقع منظمات المجتمع المدني أن يستتبع ذلك على الأرجح إشراقًا وتدقيقًا من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات ما سيلحق ضررًا إضافيًا بالجدوى المالية لمنظمات المجتمع المدني.

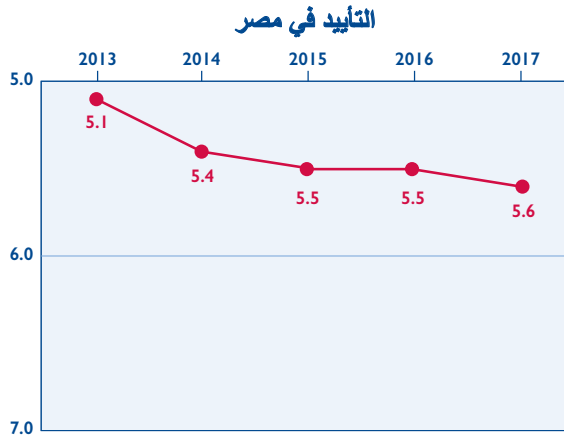
التأييد: 5.6

تدهورت بيئة التأييد في مصر في عام 2017. وواجهت غالبية منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التأييد مشهّدًا مقيّدًا جدًّا في عام 2017، ويعود ذلك في المقام الأول إلى إقرار قيود قانونية جديدة على التأييد وإلى تضيق الدولة المستمر على المنظمات العاملة في مجال التأييد.

شكّل القانون رقم 70 عقبات قانونية جديدة أمام أنشطة التأييد. فعلى سبيل المثال، لا بدّ أن تتمكن المنظمات من القيام ببحث نوعي وكمي لفهم مشكلة معينة من أجل التأييد بشكل فعال. ولكن بموجب القانون الجديد، ينبغي على المنظمات أن تتقدّم بطلب الحصول على موافقة من الحكومة قبل أن تباشر بمشاريع جمع البيانات أو استطلاعات الرأي أو غيرها من الأبحاث الميدانية. وبالرغم من غياب لائحة تنفيذية خاصة بالقانون رقم 70، دخلت هذه الأحكام حيّز التنفيذ في عام 2017 وتعيّن على منظمات المجتمع المدني التي تقوم بأبحاث ميدانية أن تحصل على موافقة مسبقة من الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، يحظر القانون "أي عمل ذي طابع سياسي"، وهذه صياغة عامة تعطي الحكومة سلطةً تقديرية لتقرر ما نوع التأييد أو الضغط الذي يُعتبر "سياسيًا" وبالتالي محظورًا.

بصورة عامة، يُنظر إلى منظمات التأييد على أنها مجموعات معارضة تسلط الضوء على التقصير في أداء الحكومة وقد تتعرض بالتالي لملاحقات قانونية وتضييق خارج عن نطاق القانون وحرمان من الدعم المالي فضلاً عن تشويه عام للسمعة في وسائل الإعلام.

على سبيل المثال، يُعتبر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان من أبرز المدافعين الناشطين عن حقوق الإنسان في مصر، فينتقد الحكومة عندما يبتين له أن الدولة عجزت عن حماية هذه الحقوق. وتعرضت المنظمة وموظفوها للاضطهاد على يد الدولة وبطرق كثيرة شملت في عام 2017 استجواب مدير برنامجها في مصر ومنعه من السفر إلى الخارج. ولا تنطبق هذه العقوبات على مجموعات الدفاع عن حقوق الإنسان فحسب، بل تطال أيضاً المنظمات التي تعمل على قضايا "أقل خطورة" من مثال البيئة وتغير المناخ. فعلى سبيل المثال، تعتبر الحكومة المجموعات البيئية التي تشكل نسبة صغيرة جداً من قطاع منظمات المجتمع المدني بمثابة عائق أمام النمو التجاري والاقتصادي. وأدى ذلك إما إلى إغلاق بعض منظمات التأييد البيئية التي تفضّل عدم الكشف عن هويتها أو عزل قادتها أو التعرض لتجميد الأصول؛ فقد أغلق عدد كبير منها بسبب النقص في التمويل في عام 2017. بالإضافة إلى ذلك، كانت وزارة التضامن الاجتماعي لترفض على الأرجح الأنشطة المقترحة التي بدت سياسية. على سبيل المثال، رفضت السلطات الموافقة على مشروع نفذته إحدى منظمات المجتمع المدني لأنه يحمل اسم "تمكين الشباب". فتعيّن على المنظمة تغيير اسمه إلى مشروع "معا من أجل تنمية المجتمع" قبل أن تتمكن من الحصول على الموافقة على المشروع وتمويله. وطلبت المنظمة والجهة المانحة عدم الكشف عن هويتها.



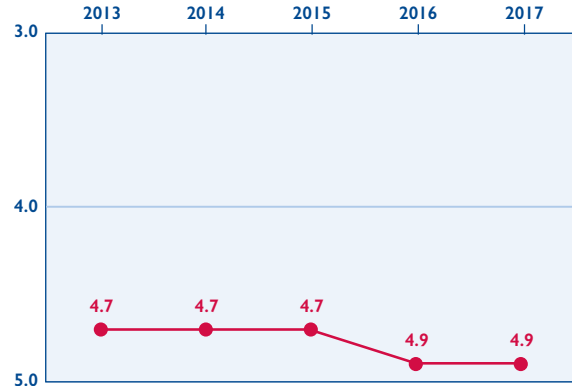
لكن بالرغم من القيود التي تواجهها منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان وعدم وضوح الإطار القانوني في ما يتعلق بأنشطة التأييد، واصلت المنظمات نشاطها والتأييد علناً في بعض الحالات ولا سيما في ما يخص القانون رقم 70. وشارك أكثر من ستين منظمة من منظمات المجتمع المدني، ومن بينها "مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان" و"المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" و"نظرة للدراسات النسوية" بقوة في تأييد مناهضة القانون رقم 70 في عام 2017. فعارضت على سبيل المثال إقراره عن طريق البيانات الصحافية. وبعدها وقّع الرئيس السيسي القانون في أيار/مايو، دعت إلى إلغائه. وفي حين فشلت الحملة، فقد عكست قدرة جزء من قطاع منظمات المجتمع المدني على الصمود والاستمرار في التأييد بالرغم من التهديدات الخطيرة.

تقديم الخدمات: 4.9

لم يطرأ تعديل يُذكر على تقديم الخدمات من قبل منظمات المجتمع المدني في عام 2017 بالمقارنة مع عام 2016. واستجابت منظمات المجتمع المدني التي تقدّم الخدمات للحاجة إلى الخدمات العامة ومن ضمنها التعليم والصحة والمساعدات الغذائية. وتقدّم منظمات خيرية متعددة ومنظمات مجتمع مدني أخرى خدمات أساسية لا تستطيع الحكومة المصرية توفيرها أو لا توفرها من مثال الكشوفات الطبية الكاملة والمدارس المجتمعية وحزم الطعام في خلال شهر رمضان.

وارتفع طلب المصريين على السلع والخدمات الأساسية في عام 2017 بسبب غلاء الأسعار وضعف العملة ولكن منظمات المجتمع المدني لم تكن بالضرورة مجهزة بشكل أفضل لتلبية هذه الاحتياجات. وفي حين تعرف منظمات المجتمع المدني بشكل عام احتياجات المجتمعات المحلية التي تخدمها، أصبح من الصعب عليها إجراء تقييمات للاحتياجات على نطاق واسع أو البحث عن القيام بالأبحاث باستخدام الطرق الكمية بما أن القانون رقم 70 يتطلب موافقة مسبقة وتصريحاً أمنياً للقيام بهذا البحث الميداني. بالإضافة إلى ذلك، يعمل عدد كبير من مقدمي الخدمات المحليين مع منظمات دولية من مثال "منظمة إنقاذ الطفولة" (Save The Children) و"بلان إنترناشونال" Plan International ولكن القانون رقم 70 يتطلب أيضاً موافقة مسبقة من الحكومة على العلاقات التعاونية بين منظمات المجتمع المدني المحلية والكيانات الأجنبية. وأخيراً، أغلقت الحكومة بعد عام 2013 المئات من الجمعيات الخيرية التابعة للإخوان المسلمين التي كانت توفر هذه السلع؛ أعيد فتح بعض هذه الجمعيات في عام 2017 بعد تغيير قيادتها وإشراف الحكومة الصارم عليها ولكن لم تتضح إمكانية سدّ الفجوة في تقديم الخدمات التي نتجت عن إغلاقها.

تقديم الخدمات في مصر



وتنظر بشكل عام الحكومة وعامة الناس إلى منظمات المجتمع المدني التي تقدّم الخدمات بطريقة إيجابية. وقد تقدّم منظمات المجتمع المدني وحدها الخدمات الأساسية ولا سيّما في المناطق الريفية والمهمشة من البلاد وتضطلع بالتالي بأهمية كبرى لدى المستفيدين منها. وتحافظ المنظمات الدولية الكبيرة الحجم التي تتماشى مع الأولويات التنموية الوطنية للحكومة على علاقات إيجابية: استمرت "منظمة كير الدولية" (Care International) على سبيل المثال بتقديم مجموعة من الخدمات الصحية والتعليمية ومكافحة الفقر في عام 2017.

ومع ذلك، لا يزال وضع مقدّمي الخدمات المحليين هشاً وقد تؤدي بسهولة العلاقات مع المجموعات أو البيانات أو الأنشطة المعارضة التي لا تتماشى مع الحكومة إلى عدم حصول المنظمة على التمويل أو إغلاقها. على سبيل المثال، وفر "مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب" الرعاية الصحية الطارئة وغيرها من المساعدات لضحايا الاعتداء الجسدي والجنسي. فأغلقت السلطات مكاتب المركز في شباط/فبراير 2017 بعدما جمّدت الحكومة أصوله ومنعت أحد مؤسسيه من مغادرة مصر.

واستمرت منظمات المجتمع المدني بتقديم السلع والخدمات للأفراد من غير أعضائها. وتعمل في بعض الأحيان منظمات المجتمع المدني مع كيانات حكومية من مثال وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة الشباب والرياضة لتنفيذ مشاريع أو برامج محددة تخدم المجتمعات المحلية أو مستفيدين محددين مثل الأطفال المعوّقين.

إن بعض منظمات المجتمع المدني، ولا سيما تلك التي تقدّم خدمات صحية أو تعليمية مثل دور الحضانه أو المدارس المجتمعية، تفرض رسوماً بحدّها الأدنى عادةً وتغطي جزئياً فحسب كلفة تقديم الخدمات. وتعمل بعض منظمات المجتمع المدني التي تصنع سلعاً من مثال الحرف اليدوية أو النسيج كمؤسسات اجتماعية وتولّد دخلاً صغيراً يغطّي جزءاً من تكاليف تشغيلها. ويعمل عدد متزايد من منظمات المجتمع المدني في دعم رواد الأعمال الشباب وتوفير هيكل حضانه للمبادرات الناشئة؛ ويذكر من هذه المنظمات منظمة "إنجاز" التي تملك برنامجاً يدعم رواد الأعمال من النساء.

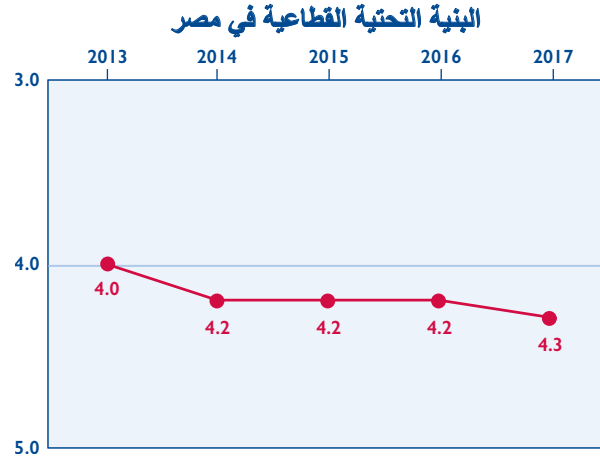
البنية التحتية القطاعية: 4.3

تدهورت البنية التحتية التي تدعم قطاع منظمات المجتمع المدني في عام 2017 مع تراجع فرص بناء القدرات والتدريب ومع العقوبات القانونية الجديدة التي زادت من صعوبة تعاون منظمات المجتمع المدني مع الكيانات الأخرى.

تعمل بعض منظمات المجتمع المدني من مثال "مركز خدمات التنمية" فضلاً عن الشركات الاستشارية من مثال "بيت الكرامة للاستشارات" كمنظمات دعم وسيطة أو مراكز موارد. وتوفّر هذه الكيانات بناء القدرات والتدريب والمساعدة الفنية لمنظمات المجتمع المدني الأخرى. وتستفيد أيضاً منظمات المجتمع المدني من منظمات محلية مقدّمة للمنح. وتقدّم "مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية" التي تُعنى في المقام الأول بالتدريب الوظيفي والعمالة بعض المنح لمنظمات المجتمع المدني المحلية في القاهرة فضلاً عن بعض المناطق الريفية في مصر من أجل تحسين سبل عيش الشباب ودعم التمكين الاقتصادي من خلال ريادة الأعمال وتوفير فرص العمل. وفي مشروع بدأ في عام 2016 ويستمر في عام 2017 واسمه "نساء مصريات: رائدات المستقبل"، دخلت مؤسسة "ساويرس" في شراكة مع "هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" والسفارة الفرنسية لتمويل منظمة مجتمع مدني شاملة تهدف إلى توفير التدريب وفرص العمل للنساء والشابات. وتقدّم أيضاً بعض الشركات الخاصة منحاً عبر برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات التابعة لها والتي تركز بشكل عام على مجالات التنمية الاجتماعية من مثال الإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم والصحة وتعزيز الجمعيات المحلية لتنمية المجتمعات المحلية.

وتُتاح أمام منظمات المجتمع المدني أدوات بناء القدرات وموارد توفير التمويل. على سبيل المثال، توفّر مؤسسة "بيت الكرامة للاستشارات" بوابة إلكترونية لمنظمات التنمية في مصر أطلقت في عام 2015 وتُدعى "بوابة خريطة طريق المساعدة الإنمائية في الشرق الأوسط" (DARPE). وتتيح هذه المنصة على شبكة الإنترنت للمنظمات وفي الوقت المناسب فرص المشاركة في المناقصات والحصول على المنح للمشاريع الإنمائية. وترتبط أيضاً منظمات المجتمع المدني التي تتولّى التنفيذ بالوكالات المانحة والمنظمات المانحة الشريكة. ومن خلال اشتراكات فصلية أو سنوية، تُتاح الفرصة أمام منظمات المجتمع المدني لتنمية أعمالها والحفاظ على منظماتها وبناء قدراتها. وتساعد المبادرات الجديدة من مثال مدد المنظمات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تسويق مشاريع التنمية المستدامة الخاصة بها والبحث عن تبرعات عبر الإنترنت بشكل غير رسمي.

بشكل عام، كان مدى جهود بناء القدرات وفرص التدريب محدودًا في عام 2017، على الرغم من بعض فرص التدريب التي ما زالت متوفرةً ويقدمها بدرجة كبيرة المانحون الأجانب أو المنظمات الأجنبية. درّبت "منظمة كير الدولية" (International Care) على سبيل المثال حوالي 1,000 جمعية محلية صغيرة تُعنى بالتنمية المجتمعية ومنظمة مجتمع مدني في عام 2017 بشأن مواضيع من مثال التخطيط الاستراتيجي



وكتابة المقترحات وجمع الأموال. ويستثمر الاتحاد الأوروبي أيضًا في قدرات جمعيات التنمية المجتمعية الصغيرة الحجم وغيرها من منظمات المجتمع المدني في مصر عبر التدريب والمساعدة التقنية. وتجري عادةً عمليات التدريب باللغة العربية ويتولّاها مدربون مصريون؛ نادرًا ما يتولّى خبراء دوليون التدريب. وتُتاح أيضًا لمنظمات المجتمع المدني بعض كتيبات بناء القدرات والتدريب على شبكة الإنترنت علمًا أنه من غير الواضح ما إذا كانت هذه المنظمات تستخدم الموارد المماثلة بدرجة كبيرة.

يشكّل الإطار القانوني عقبات أمام الشراكات وحتى التنسيق غير الرسمي بين منظمات المجتمع المدني المحلية وبينها وبين الكيانات الأجنبية. فالقانون رقم 70 ينصّ على ضرورة حصول منظمات المجتمع المدني على ترخيص من وزارة التضامن الاجتماعي قبل أن "تتعاون أو تنضم أو تندمج أو تشارك" في أي نشاط مدني مع منظمة أخرى سواء أكانت محلية أم أجنبية. وعلى الصعيد العملي، إن احتمال منح الترخيص بشكل عام للشراكات أو العلاقات الأخرى التي تشمل منظمة أجنبية أقل من احتمال منحه للشراكات بين منظمات المجتمع المدني المحلية.

تمكنّت منظمات المجتمع المدني من الدخول في عدد محدود من الشراكات ما بين القطاعات في عام 2017، ومن ضمنها مبادرات متنوعة برعاية الوكالات الحكومية. ولكن ما زالت هذه نادرة. ويُذكر من الأمثلة القليلة على ذلك الشراكة التي جمعت بين وزارة التضامن الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني فمحتها الوزارة التمويل عبر برنامج المستقبل في أيدينا. وحصلت ثمانون منظمة مجتمع مدني محلية على تمويل لتوفير التدريب والتعليم للشباب حول دور المجالس المحلية وأهمية التصويت في انتخابات المجالس المحلية. وأفادت وزارة التضامن الاجتماعي أن منظمات المجتمع المدني قد درّبت 37,925 شابًا وشابة في إطار الشراكة.

الصورة العامة: 6.0

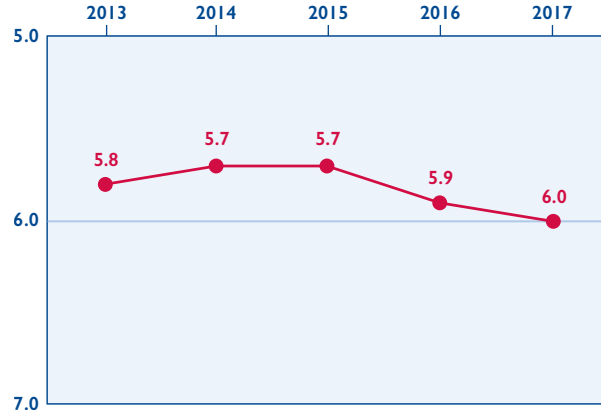
تدهورت بالإجمال الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني في عام 2017، ولا سيّما بعد إقرار القانون رقم 70.

فالتغطية الإعلامية التي حظيت بها منظمات المجتمع المدني، ولا سيّما مجموعات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المحلية التي تتلقى تمويلًا من الخارج، ظلّت سلبية بدرجة كبيرة. ويميل الخطاب المتعلق بهذه المنظمات في وسائل الإعلام الرئيسية إلى تجريدها من الطابع الشرعي باعتبارها خاضعة للمصالح الأجنبية، في محاولة لتبرير قمع الحكومة للمجتمع المدني. ونشرت وسائل الإعلام حالات رفضت فيها الحكومة طلب تمويل منظمة معينة أو نشاطها المقترح من أجل تصوير منظمات المجتمع المدني على أنها مسيئة للشعب المصري. وفي أواخر عام 2017 على سبيل المثال، استخدم مقدم البرامج مصطفى بكرى برنامجه التلفزيوني الأسبوعي لانتقاد منظمات المجتمع المدني واصفًا إياها بالخائنة وبالتجسس لصالح أمريكا.

وتُستثنى من هذه التغطية الإعلامية السلبية المنظمات الخيرية التي تستطيع توفير الأموال لمشاريعها عبر الحملات الإعلامية ولا سيّما في خلال المناسبات الدينية من مثال شهر رمضان وعيد الأضحى. وبقي التعليق الإعلامي الداعم نادرًا جدًا. ولكن في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، تحدّث مقدّم البرامج التلفزيونية البارز عمرو أديب عن تأثير القانون رقم 70 على المنظمات الخيرية وتمويلها في خلال برنامجه الأسبوعي "كل يوم" وسلط الضوء على نوع العمل الذي تقوم به هذه المنظمات ونصح البرلمان بإعادة النظر في القانون حتى لا يحدّ من تمويلها. ولكن تعليقاته لم تؤدّ إلى تعديل القانون كما أنه لم يكرر التعليقات أو يتوسّع بها.

وتعزز الرسائل السلبية بأغلبها التي تنشرها وسائل الإعلام حول منظمات المجتمع المدني صورة المنظمات المحلية والوطنية السلبية بدرجة كبيرة في صفوف العامة والموظفين المدنيين والحكومة. ولكن ما زالت منظمات المجتمع المدني التي تُعنى بتقديم الخدمات تحظى بنظرة إيجابية من جانب الحكومة والعامة بالمقارنة مع الأنواع الأخرى من منظمات المجتمع المدني.

الصورة العامة في مصر



وضعت قدرة منظمات المجتمع المدني على المشاركة في جهود العلاقات العامة في عام 2017. وتعتمد المنظمات الصغيرة والمتوسطة الحجم الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي مثل "فيسبوك" و"تويتر" للترويج لعملها. ولكن أصبح استخدام هذه الوسائل محفوفاً بخطر كبير في عام 2017 في ظل الحديث عن مشروع قانون تقييدي لتنظيم وسائل التواصل الاجتماعي. وتأثرت قدرة المنظمات على الوصول إلى المعلومات ودوائرها الشعبية بدرجة كبيرة بعدما أمرت الحكومة بإغلاق المئات من المواقع الإلكترونية؛ اضطرت بعض المنظمات إلى تغيير عناوين بروتوكول الإنترنت الخاصة بها بانتظام أو نسخ المواقع الإلكترونية للبقاء على اتصال مع أعضائها والمستفيدين منها. وبالرغم من هذه الجهود، تشير منظمات المجتمع المدني إلى أن فعالية التوعية التي تنشرها قد تراجعت في خلال هذا العام.

لا تملك منظمات المجتمع المدني بشكل عام قانون أخلاقيات خاص بها ولا تُعتمد أيضاً قانون أخلاقيات موحد على مستوى القطاع. وهذا غالباً ما تذكره وسائل الإعلام لدعم تصويرها السلبي لمنظمات المجتمع المدني. ويلزم القانون رقم 70 منظمات المجتمع المدني بعدد من شروط الإبلاغ وتشمل نشر ميزانياتها السنوية وأنشطتها ومصادر تمويلها على مواقعها الإلكترونية وموقع وزارة التضامن الاجتماعي. ولكن في عام 2017، استمر عدد قليل منها فحسب بنشر ميزانياتها على شبكة الإنترنت. ويمكن ربط ذلك بالخوف من تغطية إعلامية سلبية ولا سيما في حالة المنظمات التي تتلقى تمويلاً من الخارج.

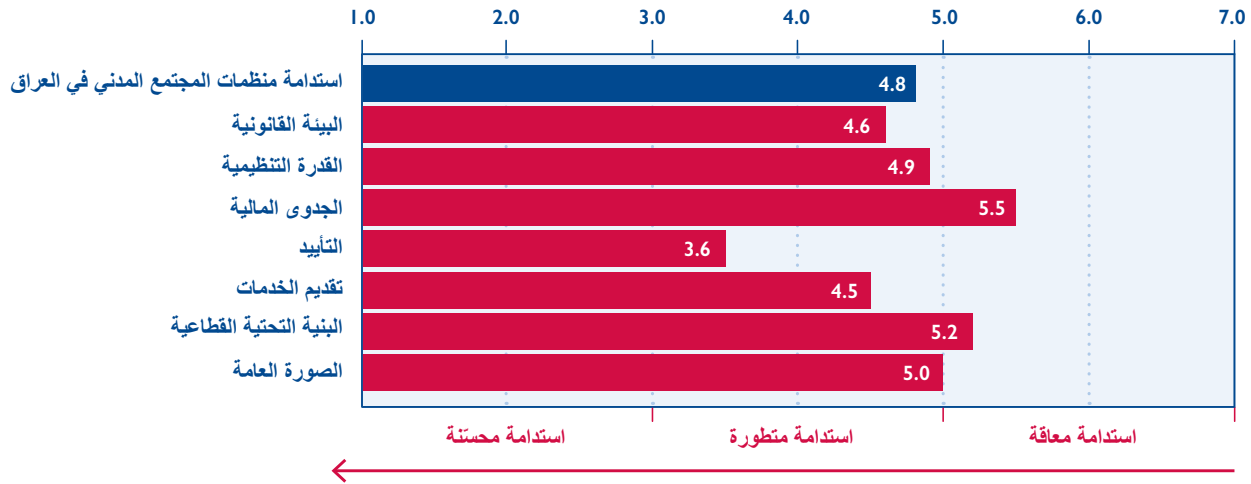
وعندما تثير منظمات المجتمع المدني قضايا تتعلق بحقوق الإنسان أو بالحوكمة الرشيدة، يتصدى السياسيون والمسؤولون الحكوميون لها عن طريق التشكيك في مصادرها واستخداماتها للتمويل. وبشكل عام، تقدر الحكومة منظمات المجتمع المدني التي تقدم الخدمات أكثر من تلك التي تعمل في مجال التأييد. وتشكل الولاءات السياسية أيضاً عاملاً هاماً في نظرة الحكومة إلى منظمات المجتمع المدني. وتتلقى منظمات المجتمع المدني التي تدعم حزب الحكومة الحاكم منافع متنوعة في حين يتعرض مناصرو الأحزاب المعارضة لتضييق الدولة. وتستخدم الحكومة الكثير من قنواتها الإعلامية للترويج للنجاحات التنموية في البلاد من دون الاعتراف بمساهمة منظمات المجتمع المدني ويؤثر ذلك بشكل إضافي في نظرة العامة إلى منظمات المجتمع المدني.

ويغطي عدد كبير من الصحفيين منظمات المجتمع المدني ويجرون أبحاثاً أو يكتبون تحليلات انطلاقاً من مصلحتهم الشخصية. وتملك معظم منظمات المجتمع المدني مواقعها الإلكترونية الخاصة وتعرض عبرها أنشطتها وتظهر شفافيتها. وتعتبر وسائل الإعلام أيضاً هذه المواقع كمصادر معلومات موثوقة. وتستخدم منظمات المجتمع المدني أيضاً وسائل التواصل الاجتماعي مثل "فيسبوك" و"تويتر" من أجل التواصل مع الزملاء وأصحاب المصلحة.

إن منظمات المجتمع المدني ملزمة قانوناً بإعداد تقارير برنامجية سنوية وتقديمها للحكومة وتقييد معظم المنظمات بهذا الشرط. وحدها المنظمات الكبيرة الحجم تنشر تقارير سنوية مرفقة ببيانات مالية. لم تعتمد بعد معظم منظمات المجتمع المدني قانون أخلاقيات أو مفهوم الإدارة الذاتية.

العاصمة: بغداد
 عدد السكان: 39,192,111
 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وفقاً لتعديل القوة
 الشرائية): \$17,000
 مؤشر التنمية البشرية: متوسط (0.685)
 الحرية في العالم: غير حر (27/100)

الاستدامة الإجمالية لمنظمات المجتمع المدني: 4.8



واجه العراق تحديات أمنية وسياسية متواصلة في عام 2017، من بينها اعتداءات تنظيم "الدولة الإسلامية" ومقاتلين آخرين على المدنيين، والصراع بين الحكومة الاتحادية في العراق وإقليم كردستان العراق. وفي هذا السياق، بقيت الاستدامة الإجمالية لمنظمات المجتمع المدني معاقة.

واستمر مقاتلو تنظيم "الدولة الإسلامية" لفترة طويلة من عام 2017 في شن هجمات فتاكة في العراق أسفرت عن تدمير واسع الانتشار وعن خسارة الأرواح. وواصلت القوات العراقية والكردية وتلك الحليفة حملتها ضد مقاتلي "الدولة الإسلامية" طوال ذلك العام. وفي تموز/يوليو، تم تحرير مدينة الموصل التي كانت تخضع لسيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية" منذ عام 2014. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر، وعقب حملات كبيرة نفذها الجيش العراقي وحلفاؤه في محافظات الأنبار وكركوك وصلاح الدين وديالى، تم تحرير كافة المناطق تقريباً. وفي كانون الأول/ديسمبر، أعلن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي الانتصار على تنظيم "الدولة الإسلامية". وسمح هذا التحرير لمنظمات المجتمع المدني بتقديم المساعدة والعون إلى أجزاء من البلاد لم يكن من الممكن الوصول إليها سابقاً. فأمنت هذه المنظمات الأغذية والمياه النظيفة والألبسة والأغطية من ضمن سلع أخرى إلى أفراد شردهم النزاع؛ كما ساعدت على إعادة بناء بعض المناطق وسهّلت عودة النازحين.

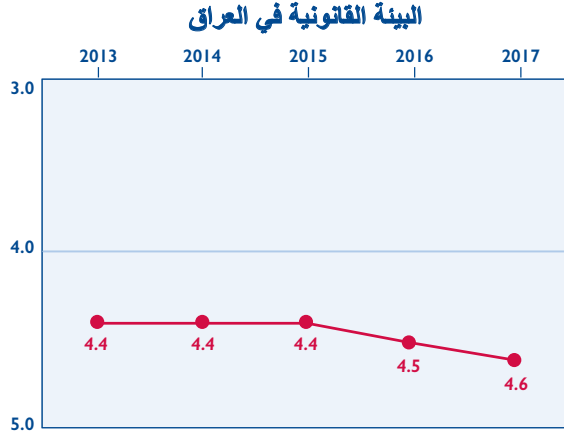
وتأثرت منظمات المجتمع المدني أيضاً بالاضطرابات السياسية الناتجة عن استفتاء إقليم كردستان العراق حول الاستقلال الذي أجري في أيلول/سبتمبر رغم الاعتراضات العراقية والإقليمية القوية. فصوّتت الأغلبية الساحقة من الأكراد لصالح الاستقلال، ما دفع بالحكومة الاتحادية إلى الرد بتدابير انتقامية شملت عملية عسكرية للاستيلاء على كركوك - وهي أرض متنازع عليها كانت تسيطر عليها سابقاً القوات الكردية. وعقب هذه التدابير، عرض إقليم كردستان العراق تجميد نتائج الاستفتاء ودخل في حوار مع الحكومة الاتحادية، وتتحى رئيس الإقليم مسعود بارزاني في تشرين الثاني/نوفمبر. وساعدت منظمات المجتمع المدني من إقليم كردستان العراق ومناطق أخرى من العراق السكان الأكراد الذين نزحوا في خلال هذه الأحداث.

وبقيت استدامة قطاع منظمات المجتمع المدني في العراق مستقرةً بالإجمال في عام 2017. فقد واجهت منظمات المجتمع المدني بعض العوائق القانونية الجديدة - وقد اتخذ قسم كبير منها شكل ممارسات تنفيذية غير ملائمة من السلطات - وكافحت هذه المنظمات للحفاظ على الجدوى المالية في وجه تبديل أولويات المانحين. ومع ذلك، حافظت على قدرتها التنظيمية الإجمالية وحققَت نجاحات ملحوظة في التأييد في مسائل أساسية متعلقة بحقوق الإنسان. وعبر توسيع نطاق السلع والخدمات المقدّمة إلى المناطق التي وقعت في وقتٍ من الأوقات تحت سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية"، مثل جهود إعادة بناء المنازل المدمّرة ودعم النازحين، استطاعت منظمات المجتمع المدني أيضاً أن تحسّن صورتها العامّة.

تتألف معظم منظمات المجتمع المدني في العراق من منظمات غير حكومية مسجلة. وبحلول أواخر عام 2017، بلغ عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة لدى الدائرة الاتحادية للمنظمات غير الحكومية في العراق 3,154 منظمة – بعد أن كان عددها 2,844 منظمة في عام 2016. وأفادت دائرة المنظمات غير الحكومية في كردستان بوجود 3,011 منظمة غير حكومية مسجلة، بعد أن ازداد عددها من 2,850 في عام 2016.

4.6 البيئة القانونية:

أصبح الإطار القانوني الذي يحكم منظمات المجتمع المدني في العراق يفرض نوعًا ما المزيد من القيود في عام 2017. فواجهت المنظمات تحديات جديدة مرتبطة بتنفيذ الحكومة غير الملزم للقانون، ما شمل فرض السلطات لعمليات ومتطلبات خارجة عن نطاق القانون.



ويبقى قانون المنظمات غير الحكومية (القانون 12 لعام 2010) القانون الأساسي الذي يحكم منظمات المجتمع المدني في مناطق العراق الاتحادية المختلفة عن إقليم كردستان العراق. فتعمل منظمات المجتمع المدني في إقليم كردستان العراق تحت قانون المنظمات غير الحكومية في إقليم كردستان العراق (القانون 1 لعام 2011). وتنص أحكام التنفيذ الخاصة بالقانون 12 على وجوب أن تسجل منظمات المجتمع المدني قبل أن تتمكن من العمل. أما في إقليم كردستان العراق، فلا يُطلب من منظمات المجتمع المدني أن تسجل، لكن التسجيل ضروري بشكل عام حتى تحصل هذه المنظمات على تمويل المانحين وتنفذ أكثر من مجرد مبادرات صغيرة النطاق. وعلى منظمات المجتمع المدني التي سبق أن تسجلت في إقليم كردستان العراق إنما تسعى إلى العمل عبر العراق أن تسجل أيضًا لدى الدائرة الاتحادية للمنظمات غير الحكومية في بغداد.

غالبًا ما تواجه منظمات المجتمع المدني العوائق لدى محاولة التسجيل، مثل استهلاك الوقت وتعقيد العملية بالإضافة إلى فرض متطلبات خارجة عن نطاق القانون. فيستغرق تسجيل منظمة المجتمع المدني بموجب القانون الاتحادي في العراق عادةً من ثلاثة إلى أربعة أشهر. وفي حين أن التسجيل في إقليم كردستان العراق أسرع عمومًا ويستغرق معدل شهر إلى شهرين، تطرح هذه العملية تحديات أخرى. فغالبًا ما يصعب تسجيل المنظمة إذا لم يكن المدير من أصول كردية على سبيل المثال، بالإضافة إلى ذلك، لا يقبل مسؤولو التسجيل دائمًا مواد التسجيل باللغة العربية. ويتضاءل احتمال أن تتم عملية التسجيل بنجاح في البلاد إذا لم تكن المنظمات مدعومة من حزب سياسي يتمتع بالنفوذ.

استمرت تحديات التسجيل الأخرى أو ازدادت في عام 2017. فكما في السنوات السابقة، غالبًا ما كانت السلطات في كافة المناطق تطلب من منظمات المجتمع المدني أن توفر مستندات إضافية أكثر من تلك التي يطلبها القانون عند محاولة التسجيل. فعلى سبيل المثال، كان يُطلب من هذه المنظمات في الموصل تقديم رسالة من جهاز الأمن في الموصل ورسالة من المحافظة، من ضمن مستندات أخرى، كجزء من مواد تسجيلها. وفي الوقت نفسه، كان يُطلب من منظمات المجتمع المدني في إقليم كردستان العراق توفير وثائق خارج نطاق القانون تشمل استمارات أمنية يملؤها موظفوها إلى جانب صور الموظفين ومعلومات عن عائلاتهم. وفي عام 2017، طلبت أيضًا دائرة المنظمات غير الحكومية في كردستان من بعض منظمات المجتمع المدني إنجاز عملية إعادة تسجيل سنوية، رغم أن القانون لا يطلب من المنظمات التسجيل إلا مرة واحدة. ولم تكن منظمات المجتمع المدني قادرة على تنفيذ الأنشطة أو زيارة المكاتب الحكومية في إقليم كردستان العراق من دون شهادة تُثبت التجديد السنوي للتسجيل. وفي وقت متأخر من ذلك العام، أوقفت السلطات التسجيل تمامًا لعدة أشهر في إقليم كردستان العراق وفي وسط العراق وجنوبه، بما فيه بغداد، ويعود سبب ذلك جزئيًا إلى الوضع الأمني.

ويسمح عمومًا كل من القانون 12 لعام 2010 في العراق والقانون 1 لعام 2011 في إقليم كردستان العراق لمنظمات المجتمع المدني بتنفيذ أنشطة تدرج ضمن أهداف المنظمات. ويمنع القانون 12 لعام 2010 في العراق بشكل خاص الأنشطة غير القانونية وغير الدستورية، والأنشطة الربحية لتنفيذ أعضاء المنظمة، وأنشطة تمويل المرشحين السياسيين. ولا يفرض أي من القانونين قيودًا ملحوظة على الإدارة الداخلية للمنظمات، وينص كلاهما على الدور المحدود للحكومة في الإشراف والرقابة على منظمات المجتمع المدني. فلا تُسأل هذه المنظمات مثلًا إلا عن التزامات تبليغ طفيفة بموجب القوانين.

لكن من ناحية الممارسة، يتدخل المسؤولون الحكوميون في عمليات منظمات المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، أنشأت حكومة إقليم كردستان العراق في عام 2014 ثلاثة مجالس تنسيق لتقديم الخدمات إلى اللاجئين السوريين وإلى الأشخاص النازحين داخليًا وهي: "مركز تنسيق الأزمات المشترك" في إربيل، و"مركز تنسيق الأزمات المشترك" في السليمانية،

و"مجلس الإغاثة والشؤون الإنسانية" في دهوك. وتم تأسيس هذه المجالس تحت إشراف وزارة الداخلية لتوزيع الأموال الدولية وتنسيق تقديم المساعدة الإنسانية والخدمات من منظمات المجتمع المدني المحلية. لكن وفقاً لمنظمات المجتمع المدني المحلية، بدأت المجالس الحكومية في عام 2017 بإيقاف التمويل لمنظمات المجتمع المدني التي لا تُظهر أي انتماءات لأحزاب سياسية أو ارتباطات بالحكومة. كما ذكرت منظمات المجتمع المدني المحلية ممارسة المسؤولين الحكوميين الذين يشكّلون منظمات المجتمع المدني من أفراد عائلاتهم، ويستغلون روابطهم الحكومية للحصول على تمويل دولي يمكن أن يذهب في حالات أخرى إلى المنظمات المستقلة. وعلى الرغم من هذه الأحداث، يُسمح عمومًا لمنظمات المجتمع المدني وممثليها في كافة مناطق العراق بالعمل بحرية، وتشمل هذه الحرية العمل على المسائل المثيرة للنزاع والأنشطة التي تشمل انتقاد الحكومة.

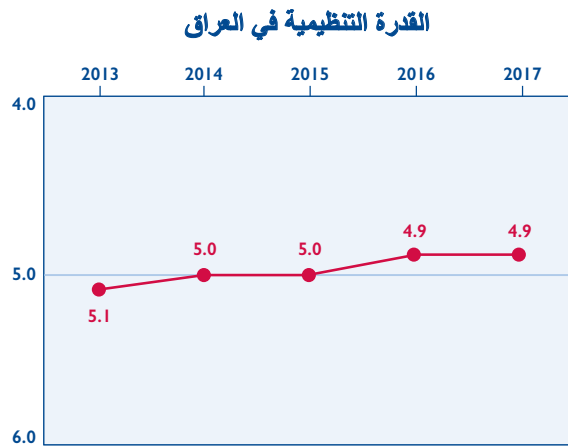
يسمح القانون لمنظمات المجتمع المدني بتقاضي دخلٍ من خلال فرض رسوم مقابل السلع والخدمات التي تقدّمها إلى عامة الناس، عبر إنشاء مؤسسات اجتماعية أو تشكيل شركات غير ربحية. كما بإمكانها جمع الأموال عبر حملاتٍ للتبرع. وبموجب القانون، يُسمح لمنظمات المجتمع المدني بالتنافس على العقود والمشتريات الحكومية للمواد الغذائية والأغذية والمواد الزراعية والأدوية مثلًا. ويُسمح لها بقبول الأموال من المانحين الأجانب، شرط أن توضّح مصادر هذه المنح للسلطات الأمنية.

بموجب القانون العراقي الاتحادي للمنظمات غير الحكومية، لا تُعفى سوى منظمات المجتمع المدني التي تهدف إلى "المنفعة العامة" من دفع ضرائب الدخل وضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية وضرائب المبيعات. ولتتمتع بهذه المنافع الضريبية، يجب أن تتقدم منظمات المجتمع المدني بطلبٍ وتحصل على صفة المنفعة العامة بموجب قرارٍ صادر عن مجلس الوزراء. ولا يحظى المانحون من الشركات والأفراد بالخصومات أو أي منافع أخرى مقابل المنح التي يقدمونها إلى منظمات المجتمع المدني. وفي المقابل، ينص القانون 1 لإقليم كردستان العراق على إعفاء كافة منظمات المجتمع المدني وأموالها وممتلكاتها من الضرائب والرسوم الجمركية. لكن واجه هذا القانون مشاكل في التنفيذ في عام 2017: ففي تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر مجلس الوزراء في كردستان القرار رقم 4698 الذي يفرض ضريبة إضافية على منظمات المجتمع المدني ويحذر من عدم تجديد التسجيل للمنظمات التي لا تدفع الضرائب.

تواجه منظمات المجتمع المدني في العراق قصورًا في عدد المحامين المدربين الذين يتمتعون بالكفاءة في القوانين التي تحكم المنظمات المحلية والإقليمية والدولية.

القدرة التنظيمية: 4.9

بقيت القدرة التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني منخفضة عمومًا، وإن كانت مستقرة، في عام 2017. وعلى الرغم من



الأعداد الكبيرة للمنظمات المسجلة عبر البلد، لا يتواجد الكثير منها إلا في الاسم فحسب، من دون مكاتب أو مشاريع ومع زوج من الموظفين فحسب. وفي دهوك مثلًا، ثمة حوالي 300 منظمة مجتمع مدني مسجلة بموجب القانون 1 لعام 2011 في إقليم كردستان العراق، لكن لا يملك إلا القليل من هذه المنظمات الأموال أو ينفذ الأنشطة.

تميل المنظمات التي تتلقى المنح من المانحين الأجانب والدوليين إلى التمتع بقدرات تنظيمية أكبر، بما أن المنح تترافق غالبًا مع تدريب لبناء القدرات أو جهودٍ أخرى من جهة المانح لدعم استدامة المنظمة. وكنتيجة طبيعية، مالت المنظمات العاملة على تأمين المساعدة الإنسانية وخدمات الإغاثة إلى التمتع بقدرات تنظيمية أعلى في عام 2017 بفضل الكميات الكبيرة من أموال المانحين الدوليين الداعمة لهذه الأنشطة وبفضل بناء القدرات الذي رافق التمويل. وفي المقابل، تمتعت المنظمات التي تعمل

مثلًا في التنمية الاقتصادية بقدرة أكثر انخفاضًا بشكل عام. لكن بدأ ذلك يتغير بحلول أواخر العام، مع البدء بتوجيه تمويل المانحين وبناء القدرات إلى مشاريع التنمية الريفية والاقتصادية، إثر عودة أعداد كبيرة من الأشخاص النازحين داخليًا إلى منازلهم.

تسعى أغلبية منظمات المجتمع المدني إلى تحديد وتطوير علاقات مع دوائر شعبية ومستفيدين محتملين ضمن إطار أهدافها. لكن بشكل عام، لم يحدد إلا القليل منها بوضوح تكتيكاتٍ وخططًا استراتيجية. وفي غالب الأحيان، لا تطور المنظمات الخطط الاستراتيجية إلا كشرطٍ للتمويل من المانحين الدوليين.

ويستمر معظم منظمات المجتمع المدني في الانتقال إلى الهياكل الإدارية القوية وتقسيم المسؤوليات بوضوح بين مجالس

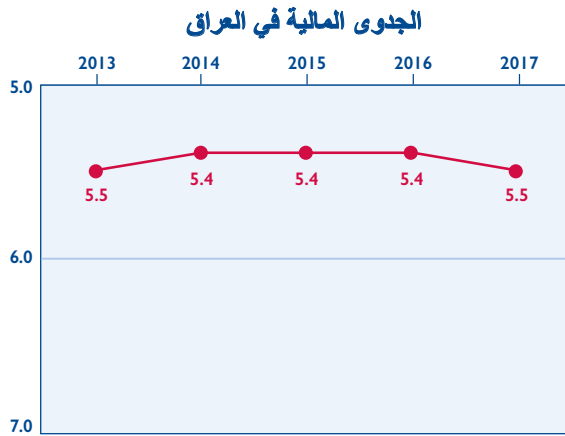
الإدارة والموظفين التنفيذيين. ولا يدير المنظمات غالبًا إلا مديريها، ما يحد من الشفافية ويمنع المساهمين والداعمين من التحقق من استخدام الأموال التنظيمية. ولا تملك منظمات المجتمع المدني عمومًا سياسات مكتوبة تحكم عملياتها الداخلية.

تميل المنظمات الأكبر – لا سيما تلك التابعة للأحزاب السياسية والحكومة أو المدعومة منها – إلى التمتع بأنظمة إدارة داخلية أكثر تطورًا. وهي تشمل بعض المنظمات مثل “منظمة التنمية المدنية” (CDO) و”منظمة النشاط الشبابي” (YAO) و”مؤسسة بارزاني الخيرية” و”هاريكار” و”ممثلية نينوى التطوعية للنازحين”. وتميل المنظمات في كردستان إلى التمتع بالمزيد من سنوات الخبرة وتاليًا بأداء أقوى في الإدارة التنظيمية والمالية. لكن بشكل عام، تكافح المنظمات للحفاظ على الموظفين الدائمين أو لتوظيف متطوعين، ولا تشدد عمومًا بشكل كافٍ على تطوير المهارات. كما أن ممارسات الموارد البشرية مثل العقود والوصف الوظيفي وسياسات الموظفين ولائحة الرواتب ضعيفة بشكل عام. ونادرًا ما تحصل منظمات المجتمع المدني على الخدمات المهنية مثل خدمات المحاسبين أو المحامين أو مدراء تكنولوجيا المعلومات.

تستطيع كافة منظمات المجتمع المدني تقريبًا الولوج إلى الإنترنت، ويستخدم معظمها في عمله اليومي معدات حديثة وتكنولوجيا اتصالات المعلومات، مثل “واتساب” و”فايبر” و”تيلغرام” و”فيسبوك مسنجر”. وتصور المنظمات أكثر فأكثر حساباتها الخاصة على “فيسبوك” و”يوتيوب” و”تويتر” لبلوغ دوائرها الشعبية ونشر أنشطتها.

الجدوى المالية: 5.5

تراجعت الجدوى المالية لمنظمات المجتمع المدني في عام 2017، بما أن التمويل من المانحين الأجانب إلى منظمات المجتمع المدني انخفض في إقليم كردستان العراق إنما بقي مستقرًا في أماكن أخرى من البلاد. فيعتمد إجمالاً قطاع منظمات المجتمع المدني بشكل أساسي على التمويل الخارجي والمنح الأجنبية، التي بقي معظمها يوجّه إلى دعم المساعدات الإنسانية في عام 2017. وحافظ المانحون الدوليون على مستويات التمويل نفسها تقريبًا لمنظمات المجتمع المدني المحلية



في الموصل وكركوك وصلاح الدين والأنبار، من بين أماكن أخرى. وفي المقابل، تضاءلت أموال المانحين لمنظمات المجتمع المدني في إقليم كردستان العراق، إذ استقر الوضع الأمني وبدأت المنظمات الدولية بتنفيذ البرامج والخدمات بشكل مباشر بدلًا من تمويل منظمات المجتمع المدني المحلية حتى تقوم بذلك. فعلى سبيل المثال، نفذت “المنظمة الدولية للهجرة” (IOM) مباشرة مشاريع متعلقة بسبل العيش والتنمية الزراعية والريفية في إقليم كردستان العراق، فيما مولت منظمات المجتمع المدني المحلية لتنفيذ مشاريع مشابهة في محافظات أخرى في العراق – خاصة في المناطق التي لا تزال متضررة من النزاع. واستمرت المنظمات الدولية الأخرى مع المانحين الآخرين، مثل “لجنة الإنقاذ الدولية” (IRC) و”المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية” و”المجلس الدانماركي للاجئين”، في تمويل منظمات المجتمع المدني المحلية لتنفيذ المشاريع الإنسانية في أجزاء من العراق خارج إقليم كردستان العراق.

لا تحصل المنظمات عمومًا على مصادر متعددة ومختلفة من التمويل لدعم عملياتها على المدى الطويل. وإنّ الدعم المحلي – الذي يشمل التبرعات الخيرية بالإضافة إلى الأعمال الخيرية التي تقوم بها الشركات المحلية – نادر ويقتصر عمومًا على المنظمات التابعة للأحزاب السياسية أو أشخاص نافذين سياسيًا. وتشمل هذه المنظمات مثلًا “منظمة التنمية المدنية” (CDO) و”مؤسسة بارزاني الخيرية” و”كلية النور الجامعة” و”مؤسسة المصطفى للإغاثة”. وبقيت قدرة المنظمات على جمع الأموال من المجتمعات المحلية ضعيفة في عام 2017، إذ بقي البلد يفتقر إلى ثقافة الأعمال الخيرية لغايات غير دينية. ومن جهة أخرى، تحظى بعض منظمات المجتمع المدني الدينية بتدفق دائم للأموال من التبرعات الخيرية. وتميل هذه المنظمات إلى توفير الخدمات الخيرية مثل رعاية الأيتام والجوعى.

وتجمع بعض المنظمات الرسوم من أعضائها، لكنّ هؤلاء لا يساهمون بشكل كبير في مدخلها. وفي عام 2017 ألزم موظفو منظمات المجتمع المدني فعليًا في السليمانية وكركوك وديالى وبغداد وأماكن أخرى بدفع رسوم أو تبرعات، بما أن جزءًا من رواتبهم كان يُخصم بانتظام ويتم توجيهه إلى ميزانية العمليات في المنظمة.

تسعى منظمات المجتمع المدني بنشاط – لا سيما المنظمات غير الحزبية التي لا تتلقى الدعم المالي من الجهات السياسية – إلى زيادة الدعم الذي تتلقاه من دوائرها الشعبية والمجتمعات المحلية. وحملات جمع التبرعات وأنشطة حشد الموارد، مثل الأحداث الرياضية والمهرجانات الثقافية، نادرة لكنها تحدث من وقتٍ إلى آخر. فعلى سبيل المثال، بعد هزة أرضية كبيرة حدثت على الحدود مع إيران في تشرين الثاني/نوفمبر، ساعدت المنظمات في كردستان بما فيها “كرازون” و”منظمة

التنمية المدنية” و”مؤسسة بارزاني الخيرية” على جمع الأموال للمصابين والنازحين، فاستخدمت المنظمات هذه الأموال لشراء الخيم والأغذية والوقود والسلع الأخرى وتوزيعها. ولا تستخدم منظمات المجتمع المدني عمومًا تقنية اتصالات المعلومات لغايات جمع التبرعات. فلا يمكن مثلًا اعتماد التمويل الجماعي على الإنترنت لأن النظام المصرفي ليس آمنًا بما فيه الكفاية لدعم العمليات التجارية الإلكترونية.

يبقى الدعم الحكومي لمنظمات المجتمع المدني ضئيلاً، بما أن كلاً من حكومة العراق الاتحادية وحكومة إقليم كردستان العراق أوقف تمويل هذه المنظمات في عام 2016 بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية. إلا أن الأحزاب السياسية تستمر في توفير التمويل؛ فبدعم ”الحزب الديمقراطي الكردستاني” ”شبكة شباب نيشتمان” و”منظمة تأهيل المرأة” مثلاً، فيما يوفر ”التيار الصدري” الدعم إلى ”منظمة الأطباء المتطوعين” في المحافظات الجنوبية والمتوسطة من العراق.

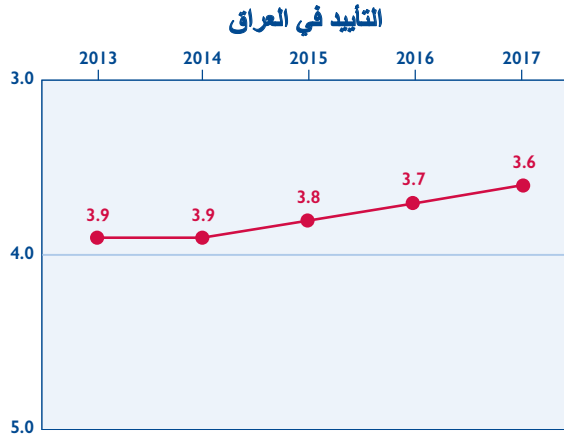
يتلقى عدد قليل من المنظمات المدخول من خدماتها أو منتجاتها، أو الإيجار من أصولها، ويسعى القليل منها إلى إنشاء مؤسسات اجتماعية. ونادراً ما تتعاقد الشركات المحلية مع منظمات المجتمع المدني للخدمات.

تفتقر منظمات المجتمع المدني عمومًا إلى أنظمة الإدارة المالية القوية مثل البرمجيات المتخصصة والتطبيقات والأدوات التكنولوجية الأخرى. وتميل المنظمات إلى عدم تدقيق حساباتها المالية أو نشر التقارير والبيانات السنوية إلا عندما يطلب المانحون الأجانب ذلك.

3.6 التأييد:

على الرغم من التهديدات الأمنية المتواصلة وضُعب قنوات التواصل مع الحكومة أو غيابها، باشرت منظمات المجتمع المدني بحملات تأييد قوية وحققت بعض النجاحات الملحوظة في عام 2017. وفي بغداد بشكلٍ خاص، شكّلت مجموعات منظمات المجتمع المدني شبكاتٍ شملت شخصيات عامة وناشطين، وشاركت في تظاهرات واحتجاجات حول مسائل متعلقة بالحقوق وقضايا عامة أخرى. وشملت هذه الشبكات ”المنصة المدنية” و”المنتدى الاجتماعي العراقي”.

نجح تأييد منظمات المجتمع المدني على المستويين المحلي والوطني في التأثير في بعض المبادرات التشريعية في عام 2017، مثل إيقاف إنفاذ التعديلات على قانون الأحوال الشخصية



في العراق الذي كان سيسمح بزواج الأطفال. ونفذت منظمات المجتمع المدني مجموعة من الأنشطة التي هدفت إلى إبطال التعديلات. فنظمت ”منظمة حرية المرأة في العراق” (OWFI) و”شبكة النساء العراقيات” و”شبكة صوتها” و”جمعية الأمل العراقية” وغيرها تجمعات عامة كبيرة ضد التعديلات في ميدان التحرير في بغداد وأمام المكاتب البرلمانية في السليمانية وأماكن أخرى. كما عقدت منظمات المجتمع المدني مؤتمرات صحفية مشتركة للإعراب عن المعارضة على التعديلات، وجرى أحدها مثلاً في بغداد وقد نظّمه ”منتدى الإعلاميات العراقيات” (IWJF) وانضمت إليه تسعون منظمة أخرى.

أجرت منظمات المجتمع المدني أيضًا تدريبات وورش عمل لإعلام أصحاب المصلحة الأساسيين عن مشاريع قوانين تقييدية ودعم جهود تأييدها. فعلى سبيل المثال، طوّر البرلمان العراقي مشروع قانون حول حرية التعبير تضمّن عراقيل أمام هذه الحرية، بما فيها تقييد حجم التجمعات والاحتجاجات المسموح بها. وفي تشرين الأول/أكتوبر، عقدت ”مجموعة شباب بلاد ما بين النهرين” و”تحالف المادة 38” و”المنتدى الاجتماعي العراقي” ندوة حول مشروع قانون حرية التعبير، لإعلام الصحافيين والناشطين عن القيود المقترحة من أجل دعم جهود تأييدها ضد مشروع القانون. كذلك، في تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى ”مركز المعلومات للبحث والتطوير” مع ”الشبكة العراقية للإعلام المجتمعي” تدريبًا ليومين للناشطين على الإنترنت حول مشروع قانون تقييدي بشأن الجرائم السيبرانية. وهدف التدريب إلى تعليم المشاركين عن المخاطر التي تطرحها أحكام مشروع القانون، لا سيّما تلك المتعلقة بوسائل التواصل الاجتماعي، وإلى إشراك المشاركين في أعمال تأييدية.

استطاعت بعض المنظمات مناقشة المسائل والإعراب عن الهواجس مع صانعي القرار في عام 2017. فالتقى ممثلون من ”منتدى الإعلاميات العراقيات” و”منظمة حرية المرأة في العراق” مع أحد نواب البرلمان حول ”لجنة الأسرة”، والتقى ممثلون من ”مبادرة التضامن مع المجتمع المدني” مع برلمانيين حول ”لجنة حقوق الإنسان” و”لجنة الثقافة”. لكن بشكل عام، بقيت خطوط التواصل بين منظمات المجتمع المدني وصانعي السياسات على المستويين المحلي والوطني ضعيفةً وغير مباشرة وغير رسمية في عام 2017. وسعت منظمات المجتمع المدني إلى تشكيل ”لجنة استشارية” لتكون بمثابة آلية رسمية للحوار بين البرلمانيين وممثلي منظمات المجتمع المدني، لكن الفكرة لم تتجسد في خلال العام.

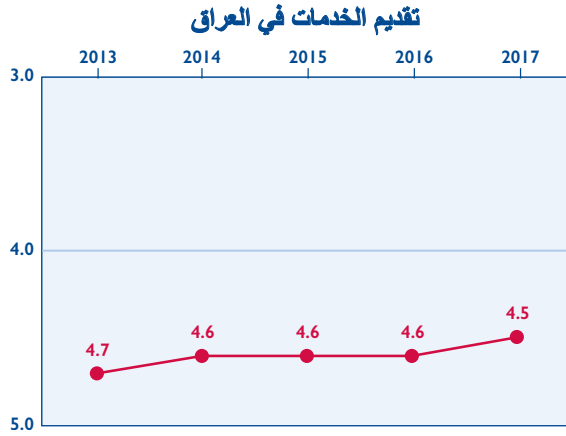
لم تكن جهود التأييد ملحوظة في ما يخص الإصلاحات القانونية لإفادة منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخيرية المحلية على المستوى الاتحادي في عام 2017. لكن في إقليم كردستان العراق، عقدت جمعية "أيادي الرحمة الإنسانية" عدة اجتماعات ثنائية مع مسؤولين حكوميين، من بينهم مسؤولون من "دائرة المنظمات غير الحكومية" و"دائرة الضمان الاجتماعي"، لتأييد تنفيذ أفضل الأحكام التي تؤثر على منظمات المجتمع المدني.

في خلال عام 2017، تلقت بعض المنظمات تدريباً متعلقاً بالتأييد، مدعوماً بشكلٍ عام من المانحين الأجانب والدوليين. ودرّب مثلاً "صندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية" منظمات المجتمع المدني عبر العراق حول التأييد المتعلق بتمكين المرأة وحرية الصحافة والمشاركة العامة ومكافحة خطاب الكراهية. ووفّرت "المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية" تدريب التأييد لمنظمات المجتمع المدني المحلية حول تعزيز حقوق الأقليات. كما أمّن "مركز المشروعات الدولية الخاصة" (العراق) (CIPE-Iraq) أيضاً لمنظمات المجتمع المدني تدريب التأييد في عام 2017.

تقديم الخدمات: 4.5

تحسن تقديم الخدمات في خلال عام 2017 بما أن تحرير المحافظات التي كان يسيطر عليها سابقاً لتنظيم "الدولة الإسلامية" سمح للمنظمات بتأمين المساعدة والعون إلى المناطق التي لم يكن من الممكن سابقاً الوصول إليها. واستمرت منظمات المجتمع المدني في تأمين مجموعة متنوعة من السلع والخدمات، التي تراوحت من الإغاثة والمساعدة الإنسانية إلى المساعدة التعليمية، فضلاً عن الدفاع القانوني والتأييد للنساء والأطفال. وعلى صعيد الإغاثة والصعيد الإنساني، وفّرت منظمات المجتمع المدني دعماً لإنقاذ الحياة في حالات الطوارئ، وسهّلت برامج قسائم المصروفات، وبنّت الملاجئ، وقدمت المياه، وأمنت خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وخدمت في مجال حماية الطفل.

تعكس السلع والخدمات التي قدّمتها منظمات المجتمع المدني بالإجمال حاجات دوائرها الشعبية ومجتمعاتها. فوفّرت "مؤسسة بارزاني الخيرية" و"منظمة التنمية المدنية" المساعدة إلى النازحين داخلياً من مناطق النزاع مثلاً؛ كما وفّرت الإغاثة الإنسانية مثل السكن المؤقت والأغذية والوقود إلى المتضررين من الهزة الأرضية على الحدود مع إيران. وغالباً ما تصمم منظمات المجتمع المدني الخدمات للمستفيدين وفقاً لمتطلبات فرص التمويل من المنظمات الأجنبية، أو بناءً على ملاحظاتها في البيئة التي تعمل فيها. لكن قد يصعب عليها جمع البيانات والمعلومات لإثبات مساهماتها في تلبية الحاجات المحلية، بما أن السلطات المعنية وأصحاب العلاقة لا يسهّلون مشاركة هذه المعلومات.



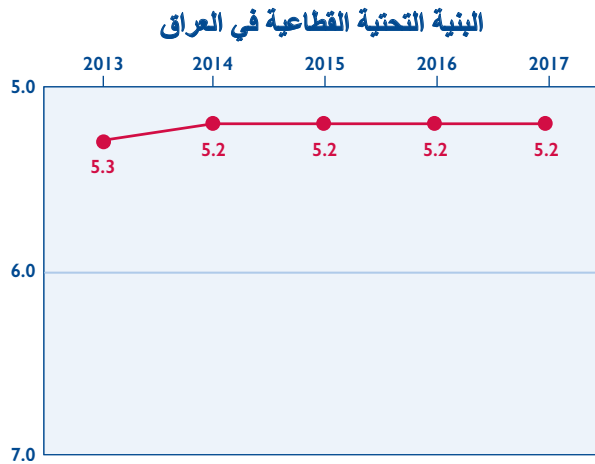
في بعض الحالات، تؤمن منظمات المجتمع المدني السلع والخدمات إلى الجهات من غير الأعضاء. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تشارك هذه المنظمات المنشورات أو تنظّم ورش العمل أو تقدّم تحاليل الخبراء للتوزيع أو النشر إلى المنظمات الأخرى أو الأوساط الأكاديمية أو القطاع الخاص. فساعدت "منظمة تطوير الاقتصاد في كردستان" (KEDO) مثلاً "لجنة الإنقاذ الدولية" على تنظيم دروس في اللغة الإنكليزية والمهارات الحاسوبية، كما عبر تأمين المكان والمكاتب المؤقتة. لكن بما أن منظمات المجتمع المدني تقدّم عموماً هذه السلع والخدمات مجاناً، عليها أن تعتمد على ميزانيات المشاريع لتغطية التكاليف.

يُدرّك كلّ من الحكومة الاتحادية والحكومة الإقليمية ويقدر القيمة التي يمكن أن تضيفها منظمات المجتمع المدني إلى تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية ومراقبتها، مع أن الدولة لا تساهم عموماً بالدعم المالي لمساندة جهود هذه المنظمات. وفي عام 2017 مثلاً، ساهمت منظمات المجتمع المدني بشكلٍ ملحوظ في عودة النازحين داخلياً إلى المناطق التي حررتها القوات من تنظيم "الدولة الإسلامية". وأدّت المنظمات – لا سيّما تلك المتواجدة في مناطق الموصل والرمادي وصلاح الدين – دوراً في إعادة الإعمار واستعادة الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء. فعلى سبيل المثال، أطلقت "شبكة منظمات المجتمع المدني في نينوى"، التي تشمل عدة منظمات للمجتمع المدني، حملةً بالاشتراك مع المنظمات الدولية لتوظيف مئات المتطوعين من أجل تقديم المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص المحتاجين في سهل نينوى. ورممت "منظمة عمر المختار" البيوت في الموصل، فيما حفرت "منظمة التحرير" آبار مياه جديدة ووزعت الأغذية – والمواد غير الغذائية. ولاقت هذه الجهود امتناناً كبيراً من الحكومة والناس.

5.2 البنية التحتية القطاعية:

لم تتغير البنية التحتية التي تدعم قطاع منظمات المجتمع المدني في العراق بشكل ملحوظ في عام 2017. فلا يخدم إلا عدد قليل جداً من منظمات الدعم الوسيطة مثل "مركز المشروعات الدولية الخاصة-العراق" منظمات المجتمع المدني في العراق، مثلاً عبر تأمين التدريب والتكنولوجيا والدعم الإداري والمنح. وبسبب محدودية دخل العمليات، لا تستطيع هذه المراكز تلبية كامل حاجات المنظمات المحلية. وتوفّر "لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية لأجل العراق" (NCCI)، التي أسستها الحكومة العراقية، المعلومات إلى منظمات المجتمع المدني حول المنح والتدريبات المتوافرة؛ وتأتي أغلبية هذه المنح والتدريبات من المنظمات الدولية. ويذكر خبراء منظمات المجتمع المدني القصور في الحصول على المعلومات والتكنولوجيا والتدريب كعائق كبير أمام استدامة منظمات المجتمع المدني.

تُشارك بعض المنظمات المعلومات أو تدخل في تحالفات لغاياتٍ أو أهدافٍ محددة، مثل مساعدة النازحين وغيرهم. لكن توافرت بعض الأمثلة عن شبكات فعّالة من منظمات المجتمع المدني في عام 2017، مثل "شبكة زيان" في السليمانية، التي تتألف من عشر منظمات للمجتمع المدني، و"شبكة النساء العراقيات" في بغداد، التي تتألف من عشرات المنظمات. لكن بشكل عام، إن التواصل والتشابك بين منظمات المجتمع المدني عبر العراق ضعيف، ونادراً ما تتشارك المنظمات خبراتها أو تنفّذ مشاريع مشتركة.



توفّر عدة وكالات ومنظمات دولية التدريب إلى منظمات المجتمع المدني المحلية. وتتراوح التدريبات من المسائل الجوهرية الموضوعية إلى القضايا التنظيمية والإدارية. وعلى سبيل المثال، وفّرت "منظمة الصحة العالمية" و"برنامج الأغذية العالمي" التدريب إلى منظمات المجتمع المدني في نينوى وصلاح الدين وكركوك وأماكن أخرى مع التركيز على الصحة، ودربّت "منظمة الأغذية والزراعة" منظمات المجتمع المدني حول الزراعة المستدامة. أما "منظمة صحة الأسرة الدولية 360" (FHI360)، فوفّرت التدريب إلى منظمات المجتمع المدني المحلية في البصرة وبغداد وكركوك حول تطوير الاستراتيجيات وملء طلبات الحصول على المنح والرصد والتقييم. ونظّمت "ميرسي كوربس" (Mercy Corps) دورة تدريبية مدتها ثلاثة أيام حول الموارد البشرية، وحضرتها منظمات المجتمع المدني المحلية مثل "منظمة النشاط الشبابي" و"منظمة تطوير الاقتصاد في كردستان" و"منظمة النجدة الشعبية" وغيرها. وتكون مواد التدريب، حيث تتوافر، باللغة الإنكليزية إجمالاً، مع بعضها بالعربية؛ أما التدريب باللغة كردية فهو أقل شيوعاً.

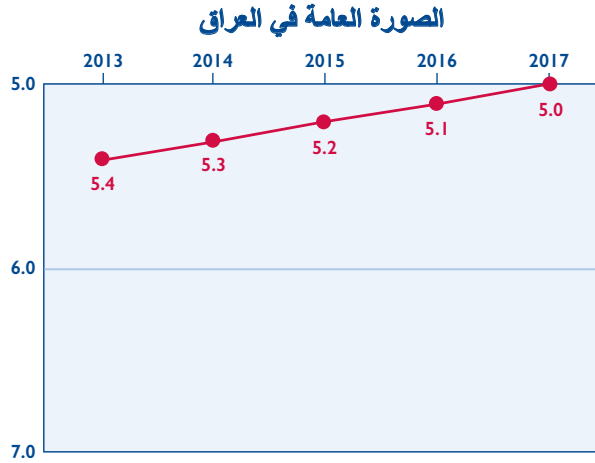
إن الشراكات بين القطاعات نادرة، وينقص الوعي بشكل عام حول منافع بناء هذه الشراكات. وتميل منظمات المجتمع المدني التابعة لأحزاب سياسية إلى التمتع بعلاقات أقوى، إن لم تكن شراكات رسمية، مع الشركات أو وسائل الإعلام. ف"مؤسسة الحكيم" مثلاً تابعة للحزب السياسي المدعو "تيار الحكمة الوطني"؛ وتتمتع بشراكات مع وسائل إعلام وهيئات أخرى من القطاع الخاص يدعمها مسؤولو الحزب. وتتلقى "منظمة وامث" في البصرة الدعم من شركات النفط للمشاريع الإنسانية. لكن بشكل عام، يفتقر القطاع الخاص ووسائل الإعلام وأصحاب العلاقة المحتملين إلى الوعي بشأن منافع الشراكات مع منظمات المجتمع المدني.

5.0 الصورة العامة:

فيما شحبت الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني في إقليم كردستان العراق نوعاً ما في عام 2017، أصبحت النظرة إلى هذه المنظمات أكثر إيجابية في أجزاء أخرى من البلاد وأدّت إلى تحسين الصورة العامة بالإجمال. وارتبط التغيير السلبي للصورة في كردستان العراق بتحديات أخرى واجهها هذا الإقليم، مثل الفساد والجمود الحكومي. واعتُبرت منظمات المجتمع المدني في إقليم كردستان العراق عاجزة عن تحقيق النتائج في مكافحة هذه المسائل، ما جعل ثقة الناس في هذا القطاع تتراجع. وفي المقابل، تبدّلت الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني إلى الأفضل بشكل هائل في المناطق العراقية المحرّرة حديثاً. ففي الموصل مثلاً، كانت منظمات المجتمع المدني قبل عام 2014 تُعتبر من وكلاء السلطات الأجنبية وغالباً ما كانت تجد صعوبة في فتح المكاتب. لكن بعد اعتداءات "الدولة الإسلامية" على الموصل، تم الترحيب بهذه المنظمات والإشادة بها بسبب دورها في تقديم المساعدة إلى النازحين داخلياً في المخيمات في أثناء النزاع، وإلى السكان بعد تحرير المدينة.

وبشكل عام، يدعم الناس منظمات المجتمع المدني وأنشطتها، لا سيّما تلك التي تقدّم السلع والخدمات إلى المجتمعات المحتاجة. وفي عام 2017، دعم الناس أيضًا إلى حد كبير حملات منظمات المجتمع المدني ضد مشروع القانون التقييدي المتعلق بحرية التعبير ومشروع التعديلات التي كانت ستسمح بزواج الأطفال.

في عام 2017، غطّت وسائل الإعلام – بما فيها الصحف والراديو والتلفاز – بشكلٍ واسع وإيجابي حملات التأييد الخاصة بمنظمات المجتمع المدني حول مسائل الحقوق ودورها في تقديم الخدمات. وشملت بعض الأمثلة الأخرى للتغطية الإعلامية الإيجابية برنامجًا على "قناة السومرية" حول إصلاح قانون الانتخاب، شارك فيه طاقم من "معهد أبحاث الشرق الأوسط



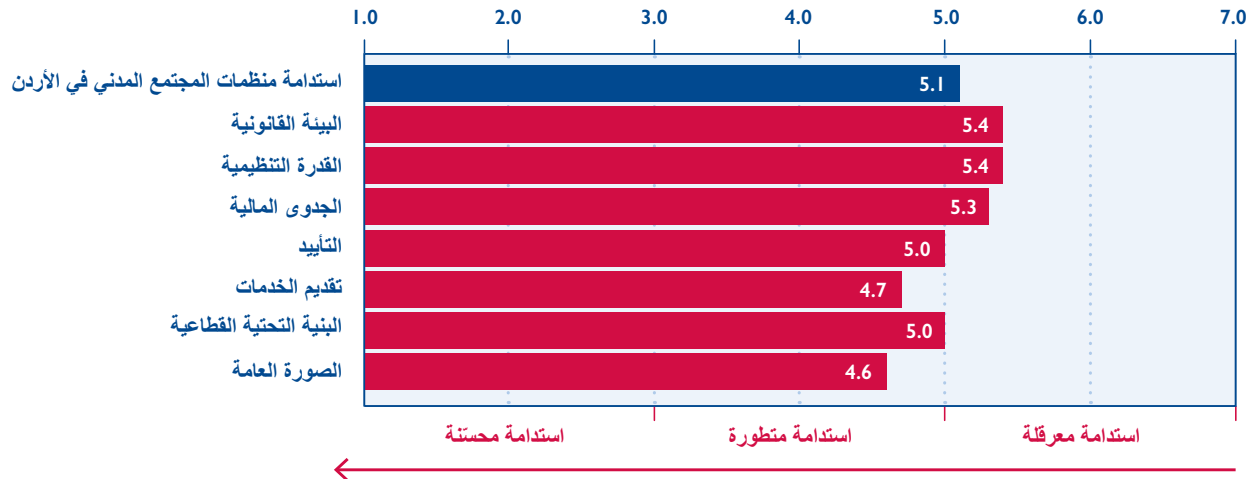
لمنظمات المجتمع المدني". وبنّت قناة "حرّة" تقريرًا عن دور منظمات المجتمع المدني في توفير المساعدات الإنسانية في العراق. وكانت هذه المنظمات عبر البلاد قادرة على توظيف علاقاتها مع الصحفيين لتشجيع التغطية الإيجابية؛ كما ساعدت بعض الشبكات مثل "منتدى الإعلاميات العراقيات"، الذي يتألف من تسعين منظمة من منظمات المجتمع المدني ومن عدة صحافيات من مختلف أنحاء العراق، على الحفاظ على علاقات جيدة بين منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

تميل نظرة القطاع الخاص والمسؤولين الحكوميين على كافة الأصعدة إلى الإيجابية إزاء منظمات المجتمع المدني المعنية بالتأييد وتقديم الخدمات والأبحاث والميادين الأخرى. فيبدي بعض المسؤولين الحكوميين مثل نائب الرئيس إياد علاوي وبعض أعضاء البرلمان دعمهم بصراحة لمنظمات المجتمع المدني من خلال حضور أنشطتها من وقتٍ إلى آخر. ويؤيد القطاع الخاص عمومًا أنشطة منظمات المجتمع المدني، وخاصةً تلك التي تركز على مكافحة الفساد ومساءلة الحكومة.

يطلب كلّ من القانون العراقي الاتحادي وقانون إقليم كردستان العراق من منظمات المجتمع المدني تقديم تقارير سنوية وشهرية إلى "دائرة المنظمات غير الحكومية"، لكن لا ينشر إلا عدد قليل جدًا من المنظمات هذه التقارير أو يجعلها متاحة للعلن. فبشكل عام، تنشر المنظمات التي يطلب منها ذلك المانحون الأجانب فحسب تقاريرها السنوية وتأخذ تدابير أخرى لإثبات الشفافية في عملياتها.

العاصمة: عمان
عدد السكان: 10,248,069
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وفقاً لتعديل القوة الشرائية): \$12,500
مؤشر التنمية البشرية: مرتفع (0.735)
الحرية في العالم: حر جزئياً (37/100)

الاستدامة الإجمالية لمنظمات المجتمع المدني: 5.1



بقي الأردن يتأثر تأثراً شديداً بالنزاعات في سوريا عام 2017. ومع وجود حوالي 89 لاجئاً لكل 1000 نسمة وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، واجه الأردن ذو الموارد الشحيحة ضغطاً متزايداً على إمدادات المياه والخدمات الصحية والتعليمية والاقتصاد. وكان لوجود عدد كبير من اللاجئين انعكاسات على منظمات المجتمع المدني التي يعمل الكثير منها على خدمة اللاجئين والنازحين.

وظل الاقتصاد الأردني يعاني، إذ بلغ معدل نمو للناتج المحلي السنوي 2 في المئة فقط. وأدى ارتفاع أسعار النفط والتضخم الكبير إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، في حين بقي قطاع السياحة راكداً بسبب استمرار عدم الاستقرار في المنطقة. وبهدف إنشاء وكالات اقتصادية للأفراد، بما في ذلك بين اللاجئين، تدعم منظمات المجتمع المدني بشكل متزايد المبادرات الصغيرة النطاق مثل القروض الصغيرة وتطوير المهارات المهنية.

ونفذ الأردن، الذي يتبع نظاماً ملكياً دستورياً يعمل فيه الملك ومجلس وزرائه كالسلطة التنفيذية، عدة إصلاحات سياسية عام 2017 لتعزيز الشفافية والمشاركة الديمقراطية. وتهدف "الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد للأعوام 2017-2025" إلى تعزيز قدرة "هيئة مكافحة الفساد" وتعزيز التعليم والتدريب والتنسيق حول جهود مكافحة الفساد. بالإضافة إلى ذلك، أجرى الأردن في شهر آب/أغسطس انتخابات لرؤساء البلديات والمجالس البلدية والمحلية، فضلاً عن إجراء انتخابات لمجالس المحافظات للمرة الأولى. إن مجالس المحافظات هي كيانات تمثيلية أنشئت بموجب قانون اللامركزية لعام 2014. ويوفر انتخاب هذه المجالس لمنظمات المجتمع المدني طريقة إضافية لإشراك صانعي القرار المحليين. ومع ذلك، لا تزال الحواجز أمام المشاركة السياسية قائمة، ولا سيما بالنسبة إلى النساء.

كما نفذ الأردن إصلاحات مهمة في مجال حقوق الإنسان عام 2017. فعقب حملة دامت لعقود قامت بها المجموعات المعنية بحقوق المرأة والإنسان، وافق البرلمان على إلغاء المادة 308 من قانون العقوبات التي كانت تسمح لمرتكب الاعتداء الجنسي بالإفلات من العقاب إذا تزوج ضحيته. كما عدل البرلمان المادة 98 من قانون العقوبات التي كانت تحمي مرتكبي جرائم الشرف عبر تبرئتهم وتخفيف أحكامهم إذا ادّعوا أن هناك "ظروف مخففة" مثل "الغضب الشديد".

وشملت الإصلاحات القانونية الأخرى المهمة المدعومة بتأييد منظمات المجتمع المدني إصدار قانون جديد لحماية

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقانون جديد للإجراءات الجنائية لضمان التمثيل الصحيح ومراعاة الأصول القانونية المناسبة.

وحافظ قطاع منظمات المجتمع المدني في الأردن بشكل عام على المستوى الاستدامة نفسه عام 2017. وبقيت البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني معاقمة، إذ ظلت المنظمات تواجه تحديات متعلقة بالتسجيل والحصول على التمويل فضلاً عن حالات تضيق الدولة. ولا يزال قطاع منظمات المجتمع المدني في الأردن حديثاً نسبياً - خاصة بالمقارنة مع الدول المجاورة مثل لبنان وفلسطين ومصر - وتفتقر معظم المنظمات إلى القدرات الكبيرة، وقد استمر هذا الحال عام 2017. وساء المنظور المستقبلي المالي لمنظمات المجتمع المدني إلى جانب الاقتصاد الأردني المتعثر، وواجهت منظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى الحصول على موافقة الحكومة على التمويل الأجنبي تأخيرات أطول واحتمالاً أكبر برفض طلبها. وعلى الرغم من القيود التمويلية والقانونية، استمرت جهود تأييد منظمات المجتمع المدني. وكما ورد أعلاه، حققت عدة حملات مهمة أهدافها في خلال العام. وتابعت منظمات المجتمع المدني تقديم مجموعة متنوعة من السلع والخدمات أيضاً. وبقيت البنية التحتية التي تدعم القطاع ضعيفة نسبياً، مع القليل من التحسينات في ما يتعلق بحصول منظمات المجتمع المدني على التدريب أو شبكات منظمات المجتمع المدني أو الشراكات بين القطاعات. وكما كان الحال في عام 2016، كانت الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني مختلطة.

إن معظم منظمات المجتمع المدني في الأردن مسجلة كجمعية بموجب قانون الجمعيات (القانون رقم 51 لعام 2008)، وتشكل هذه الجمعيات محور هذا التقرير. وفي نهاية عام 2017، بلغ عدد الجمعيات المسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية 5,718 جمعية، ما يمثل ارتفاعاً من 5,294 جمعية مسجلة عام 2016. وتشمل هذه الجمعيات المنظمات على المستوى الوطني القائمة في العاصمة عمان والمنظمات المجتمعية القائمة في جميع أنحاء البلاد. إن معظم منظمات المجتمع المدني هي منظمات خيرية، ويعمل الكثير منها في خلال شهر رمضان وغيره من الأعياد الدينية فقط. وقد نما القطاع بشكل كبير في السنوات الأخيرة ويستمر في التطوير والتنوع. بالإضافة إلى الجمعيات، هناك حوالي 600 شركة مدنية غير ربحية مسجلة بموجب قانون الشركات رقم 73 لعام 2010، وهي تخضع لإشراف وزارة الصناعة والتجارة والتموين، وليس وزارة التنمية الاجتماعية. وهناك أيضاً حوالي عشر منظمات ملكية غير حكومية. إن هذه المنظمات التي يتلقى بعضها تمويلًا حكوميًا أو تُعتبر شبه حكومية، لا تُسجل لدى وزارة محددة.

5.4 البيئة القانونية:

بقيت البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني معاقمة عام 2017. وكما كان الحال في عام 2016، واجهت منظمات المجتمع المدني تحديات تتعلق بعملية التسجيل بالإضافة إلى حالات المضايقة الإدارية.

ولا يزال قانون الجمعيات رقم 51 لعام 2008 القانون الرئيسي الذي يحكم منظمات المجتمع المدني. ويتطلب القانون رقم 51 أن تتسجل منظمات المجتمع المدني في "مجلس إدارة السجل" الأردني لدى وزارة التنمية الاجتماعية لكي تعمل في الأردن. وأصبحت هذه العملية، كما تُطبق، صعبة بشكل متزايد بالنسبة إلى منظمات المجتمع المدني. فتواجه أولاً طلبات التسجيل تراكمًا كبيرًا. وكان "مجلس إدارة السجل" يستعرض طلبات التسجيل مرتين في الشهر، ولكن بدأ المجلس يجتمع بوتيرة أقل عام 2017 فتراكمت هذه الطلبات لفترات أطول. ووفقًا للقانون، ينبغي أن ترد الحكومة على الطلب في غضون 60 يومًا من تاريخ استلامه، ولكن منظمات المجتمع المدني لا تملك أي وسيلة لمحاسبة المسؤولين عندما يأخذون وقتًا أطول. وأشارت منظمات المجتمع المدني إلى أن فترات الانتظار أصبحت أطول عام 2017. فذكرت إحدى الجمعيات أنها انتظرت تسعة أشهر قبل أن تتلقى ردًا على طلبها.

واستمرت التحديات الأخرى أمام عملية التسجيل عام 2017. وتشكو منظمات المجتمع المدني من افتقار الموظفين الحكوميين الذين يعملون على تسجيل الجمعيات إلى الخلفية القانونية والمهنية. ويقضي طلب التسجيل أن يُقدم كل المؤسسين سجلًا عدليًا نظيفًا، ما يؤدي أيضًا إلى تأخير العملية، إذ إن بعض المشاكل البسيطة مثل شيك مرتجع أو نزاع عائلي في تاريخ المؤسس قد تمنع أو تأخر حصوله على السجل العدلي. وأخيرًا، ينص القانون رقم 51 على أنه يحق للمنظمات التي رُفض طلب تسجيلها أن تستأنف القرار أمام المحكمة العليا، ولكنه لا يطلب من الحكومة أن تقدم مبررًا عندما ترفض طلب التسجيل. ونادرًا ما تقدم الحكومة هذه المعلومة، تاركًا منظمات المجتمع المدني من دون أساس للمطالبة باستئناف في حالة رُفض طلبها.

وبموجب القانون رقم 51، يجب على المنظمات التقدم للحصول على موافقة الحكومة والحصول عليها قبل أن تتلقى تمويلًا أجنبيًا. وقد زاد الأمر الإداري لعام 2015 من تعقيد هذه العملية من خلال مطالبة منظمات المجتمع المدني بتقديم استمارة طلب طويلة إلى الحكومة تتضمن تفاصيل عن مصدر الأموال الأجنبية والاستخدام المقصود لها. ولا توافق الحكومة سوى على عددٍ قليلٍ جدًا من طلبات التمويل التي تتلقاها. ووفقًا لتقرير "لجنة حقوق الإنسان" لعام 2017، لم يوافق مجلس الوزراء اعتبارًا من 30 آب/أغسطس إلا على 124 طلبًا للحصول على التمويل الأجنبي من

أصل 8,280 طلباً تلقاه. وتتسبب التأخيرات الإدارية الطويلة في معالجة الطلب بصعوباتٍ كبيرة لمنظمات المجتمع المدني. وفي عام 2017، تقدمت "منظمة المرأة العربية" (AWO) بطلبٍ إلى مجلس الوزراء للحصول على موافقة لتلقي منحةٍ من مصدر غير أردني. وتأخر ردّ المجلس لأكثر من ثلاثين يوماً وهي المهلة التي يسمح بها القانون، ما صعب على المنظمة التخطيط لبرامجها ورُفض طلب التمويل في نهاية المطاف، ما منع المنظمة من الحصول على التمويل والبدء بمشروعٍ جديد. وينبغي على المنظمات التي تسعى إلى الحصول على تمويلٍ أجنبي للنشاطات المتعلقة باللاجئين السوريين أن تستوفي شرطاً إضافياً، إذ يجب أن تقدم طلباً منفصلاً وتحصل على موافقة وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وبحسب منظمات المجتمع المدني والتقارير الإعلامية، واجه عددٌ من المنظمات مضايقاتٍ وتحدياتٍ أخرى متعلّقة بممارسات التنفيذ الحكومية عام 2017، وخاصة في ما يتعلّق بالتمويل الأجنبي. ويشكل "مركز حماية حرية الصحفيين" (CDFJ)، وهو منظمة تدافع عن حقوق الصحفيين وحرية الإعلام، مثالاً على ذلك. إن "مركز حماية حرية الصحفيين"، مسجل منذ عام 1998 كشركة مدنية غير ربحية، وهذا شكل قانوني لا يتطلب تقديم طلب للحصول على الموافقة لتلقي تمويل أجنبي. وفي أيلول/سبتمبر 2017، اتهمت علناً "دائرة مراقبة الشركات" في الأردن، وهي هيئة تنظيمية للتجارة، "مركز حماية حرية الصحفيين" بتلقي أموال أجنبية من دون موافقة الحكومة

وعدم الاحتفاظ بسجلات دقيقة. فنفي المركز كل الاتهامات الموجهة ضده، مشيراً إلى أنه امتثل لجميع متطلبات التسجيل والإبلاغ وأن التحقيق جزء من حملة حكومية أكبر لقمع المجتمع المدني في الأردن. وأصدر المركز مؤخراً سلسلةً من التقارير التي توثق ارتفاع الرقابة الحكومية في الأردن وتنتقد السلطات لفشلها في الحفاظ على حرية الصحافة.

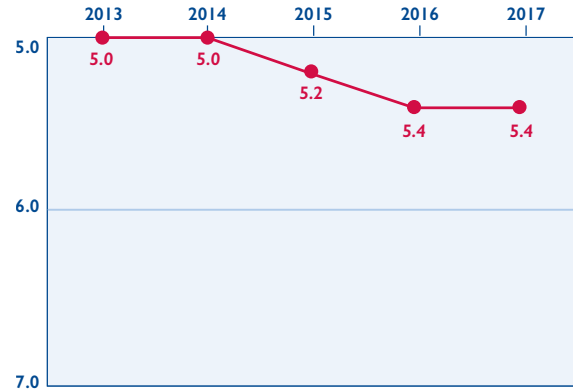
وفي حالاتٍ أخرى من تضيق الدولة، لاحق "مجلس إدارة السجلات" بعض منظمات المجتمع المدني بأسئلةٍ حول التمويل، في حين تدخلت وزارة التنمية الاجتماعية في عمليات تسجيل بعض منظمات المجتمع المدني، على سبيل المثال من خلال الطلب من المنظمات تغيير أهدافها وغاياتها المعلنة قبل الموافقة على طلب تسجيلها. كما طالب مسؤولو وزارة التنمية الاجتماعية منظمات المجتمع المدني بالحصول على موافقة مسبقة لتنظيم الفعاليات في الأماكن الخاصة مثل الفنادق، وهو أمر لا ينص عليه القانون.

لم يطرأ أي تغيير على قانون الضرائب المتعلق بمنظمات المجتمع المدني عام 2017. تُعفى منظمات المجتمع المدني المسجلة كجمعيات من دفع ضريبة الدخل. ولكن، تستطيع فقط المنظمات التي يحددها مجلس الوزراء بشكلٍ خاص أن تستفيد من التبرعات المعفاة من الضرائب. علاوةً على ذلك، تُعفى منظمات المجتمع المدني من دفع ضريبة المبيعات وغيرها من الواجبات فقط إذا تقدمت بطلبٍ للحصول على مكانة المنظمة "المعنية بالمصلحة العامة" وحصلت عليها. إن منظمات المجتمع المدني المعنية بالمصلحة العامة هي تلك التي تخدم أنشطتها مجموعةً واضحة من المستفيدين، بما في ذلك المجموعات التي تعمل مع الأيتام والأشخاص ذوي الإعاقة. غير أنه بحسب منظمات المجتمع المدني، تعاني بعض المنظمات للحصول على هذه المكانة بسبب التفسيرات المختلفة لـ"المصلحة العامة".

ولا يمنع القانون رقم 51 ولا القوانين الأخرى منظمات المجتمع المدني من كسب دخلٍ من خلال تقديم السلع والخدمات. ويحق لمنظمات المجتمع المدني أن تنافس على العقود الحكومية، كما تتعاقد بعض الوزارات مع منظمات المجتمع المدني لتقديم خدمات محددة مثل توفير الرعاية للأيتام. بالإضافة إلى طلب الموافقة المسبقة على التمويل الأجنبي، يقتضي القانون رقم 51 أن تتقدم منظمات المجتمع المدني بطلب للحصول على التراخيص وأن تحصل عليها قبل أن تجمع التبرعات العامة للأعمال الخيرية. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني التقدم بطلب للحصول على ترخيصين سنويًا كحدٍ أقصى لتنظيم فعاليات لجمع التبرعات مثل البازارات.

وتعاني منظمات المجتمع المدني في الأردن من نقصٍ في المحامين المدربين على الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك القانون رقم 51. وفي عام 2017، قدمت المنظمات المدربة على قانون منظمات المجتمع المدني بعض المساعدة القانونية المجانية أو المنخفضة التكلفة إلى منظمات المجتمع المدني، ولكن أشارت "نقابة المحامين" (Bar Association) إلى أن هذه المنظمات تحدّ من فرص عمل المحامين.

البيئة القانونية في الأردن



5.4 القدرة التنظيمية:

بقيت القدرة التنظيمية لقطاع منظمات المجتمع المدني ثابتة عام 2017. وأظهرت بعض منظمات المجتمع المدني خططاً استراتيجية أقوى وهياكل تنظيمية وسياسات مكتوبة وإجراءات محددة بشكل أفضل. ومع ذلك لا تزال مهارات الكثير من منظمات المجتمع المدني المسجلة ناشئة جداً بالإضافة إلى افتقارها إلى القدرات التقنية والإدارية.

ولا تزال القدرة التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني في العاصمة عمان أقوى بكثير من القدرة التنظيمية للمنظمات خارج العاصمة وفي المناطق النائية. ويعود ذلك إلى حقيقة أن الكثير من المانحين يعملون في عمان ويدعمون الأنشطة على المستوى الوطني. وقد بُذلت جهود لمعالجة هذا الخلل وتطوير قدرات المنظمات في المحافظات عام 2017. فعلى سبيل المثال، عمل "مركز الحياة" مع 15 منظمة في المحافظات على تطوير سياساتها التنظيمية الداخلية

وآليات الرصد. بالإضافة إلى ذلك، وضع "المركز الوطني لحقوق الإنسان" و"معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا" (WANA) برامجاً تركز على تطوير القدرات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني عبر تنفيذ ممارسات الحكم الرشيد.

لدى معظم المنظمات دوائر شعبية محددة بوضوح. وقد تعزز تفاعل منظمات المجتمع المدني مع الدوائر الشعبية من خلال زيادة استخدام المنظمات لمواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من تقنيات التواصل. فعلى سبيل المثال، لدى معظم منظمات المجتمع المدني صفحات على موقع "فيسبوك" تستخدمها للتواصل مع الدوائر الشعبية الخاصة بها وتعميم أنشطتها.

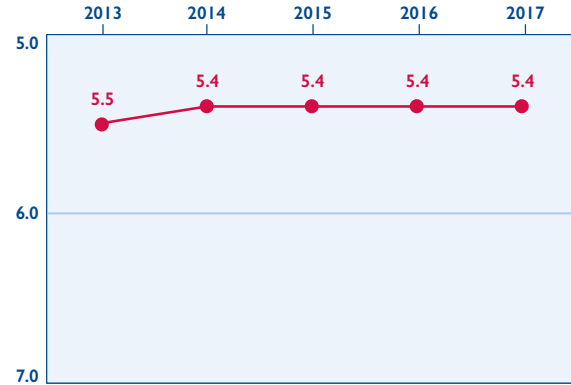
وفي عام 2017، ركز بعض المانحين الأجانب على مساعدة المنظمات في وضع خطط استراتيجية. فعلى سبيل المثال،

يعد التدريب والتقييمات المؤسسية التي هي جزء من برنامج "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" (USAID)، وضعت 42 منظمة مجتمعية من منظمات المجتمع المدني خططاً استراتيجية لمدة خمس سنوات. كما يطلب بعض المانحين كشرط للتمويل أن تعتمد منظمات المجتمع المدني مبادئ الحكم الرشيد مثل تحديد الواجبات والهياكل الواضحة للسلطة. وقد يطلب المانحون دليلاً على ذلك في خلال عمليات التقييم أو تدقيق الحسابات التي تسبق المنحة.

وتساهم القيود المفروضة على التمويل في ارتفاع معدلات تغيير موظفي منظمات المجتمع المدني، إذ تضطر المنظمات أحياناً إلى فصل الموظفين بعد إنجاز مشروع معين. علاوةً على ذلك، تُعين بعض منظمات المجتمع المدني موظفين أقل كفاءةً من أجل الاستجابة لمطالب المانحين الذين يريدون تنفيذ المشاريع وتحقيق النتائج في أسرع وقتٍ ممكن. ويعتمد الكثير من المنظمات على المتطوعين. وفي بعض الأحيان، يسعى المانحون إلى إشراك خبراء في تنفيذ المشاريع، ولكن ميزانيات منظمات المجتمع المدني لا تكون دائماً كافية لدفع رواتب الخبراء. وغالباً ما تتمتع منظمات المجتمع المدني الكبرى والمنظمات الملكية غير الحكومية بمرونة مالية أكبر وتستطيع أن تحتفظ بالموظفين لفتراتٍ أطول، ونتيجةً لذلك تميل إلى جذب الأفراد ذوي المؤهلات العالية والاحتفاظ بهم. إن سياسات وممارسات منظمات المجتمع المدني ضعيفة في ما يتعلق بإشراك النساء والأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة.

كما تحد القيود المفروضة على التمويل من قدرة منظمات المجتمع المدني على الحصول على المعدات اللازمة. ومع ذلك، فقد زادت عام 2017 إمكانية حصول منظمات المجتمع المدني على معدات المكاتب الحديثة وتقنيات التواصل الجديدة. وعزز ذلك التواصل بين منظمات المجتمع المدني وعاد عليها بالمنفعة من خلال تبادل الأفكار والخبرات مع المنظمات الأخرى.

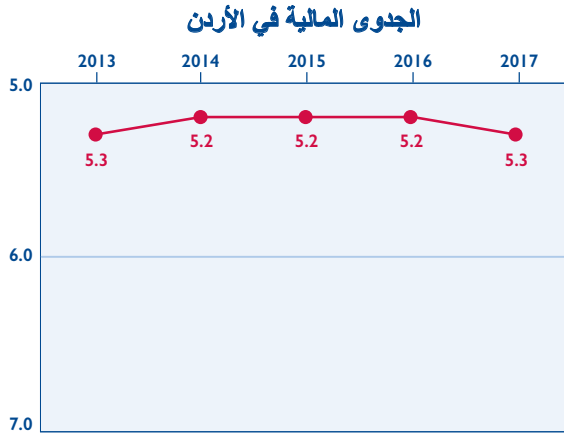
القدرة التنظيمية في الأردن



5.3 الجدوى المالية:

تراجعت الجدوى المالية لمنظمات المجتمع المدني بشكلٍ طفيف عام 2017. فأدى تدهور المؤشرات الاقتصادية إلى زيادة المنافسة بين المنظمات للحصول على التمويل، في حين واجهت طلبات موافقة الحكومة على المنح الأجنبية تأخيراً أطول وكانت أكثر عرضةً للرفض.

لا يزال نقص التنوع المالي يمثل المشكلة الرئيسية التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الأردن. فيعتمد معظم المنظمات على التمويل من مصدر أو مصدرين، ويكون أحدهما على الأقل مانحًا أجنبيًا. إن نسبة قليلة فقط من



منظمات المجتمع المدني، التي تتألف بمعظمها من منظمات المجتمع المدني الكبيرة والمنظمات الملكية غير الحكومية، تستطيع أن تتنوع مصادر دخلها. وتقدم الحكومة دعمًا ماليًا محدودًا جدًا لبعض منظمات المجتمع المدني المحددة لتغطي تكاليفها الأساسية، على الرغم من أن المنظمات الملكية غير الحكومية تتلقى عادةً تمويلًا من الحكومة أكثر من منظمات المجتمع المدني الأخرى. وما من أرقام رسمية تُظهر حجم التمويل الحكومي الذي تلقتته منظمات المجتمع المدني عام 2017. وتقدم مجموعة من المؤسسات الوطنية مثل "صندوق الملك عبدالله للتمكين الديمقراطي" دعمًا ماليًا لأنشطة منظمات المجتمع المدني. كما تقدم بعض الكيانات العامة والخاصة دعمًا عينيًا لمنظمات المجتمع المدني، مثلًا من خلال السماح لها باستخدام مرافقها مجانًا. وتشمل هذه الكيانات وزارة الشؤون البلدية وشركة "زين" للاتصالات وشركة "فارماسي وان" (Pharmacy One) للأدوية.

إن منظمة "تكية أم علي" و"مؤسسة الحسين للسرطان" وغيرها من المنظمات التي تركز على الأعمال الخيرية والمساعدة الإنسانية هي الأكثر نجاحًا في جمع التبرعات المحلية. كما نجحت منظمات المجتمع المدني الصغيرة في جمع الأموال من خلال الأعمال الخيرية المحلية وأعمال الإغاثة. فعلى سبيل المثال، تقوم عدة منظمات بما فيها "المركز الإسلامي" في خلال رمضان وغيره من الأعياد الدينية بزيادة حملاتها لتشجيع التبرعات الخيرية للمحتاجين. وكما ذكر أعلاه، تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تتقدم بطلب للحصول على ترخيص سنويًا كحد أقصى لتنظيم مناسبات لجمع التبرعات مثل البازارات، على الرغم من أن هذه المناسبات لا تجذب قدرًا كبيرًا من التمويل. أقامت "مؤسسة الحسين للسرطان" حفلًا عامًا لجمع التبرعات عام 2017، ولكنها لم تعلن عن المبالغ التي جمعت. وتفرض منظمات المجتمع المدني رسومًا رمزية على الخدمات مثل الدورات التدريبية أو استئجار مرافقها، كما تجمع بعض المنظمات رسوم العضوية لزيادة إيراداتها.

ويعود العدد المحدود لمصادر تمويل المنظمات المحلية جزئيًا إلى دخول المنظمات الأجنبية والدولية إلى الأردن. فمع بدء المزيد من المنظمات غير الأردنية بالعمل في البلاد، وخاصة تلك المرتبطة بالأزمة السورية، تحوّل التمويل الذي كان يُخصص في السابق للمنظمات المحلية إليها. وينبغي على هذه المنظمات الدولية أن تقدم طلبًا وتحصل على موافقة رسمية لتتسجل وتعمل في الأردن، ولكن بمجرد أن تتسجل يمكنها أن تستخدم أي تمويل تحصل عليه لتدعم عملها، بعكس المنظمات المحلية التي يجب أن تحصل على موافقة حكومية لقبول التمويل الأجنبي. ووفقًا للكثير من منظمات المجتمع المدني، قد زاد في السنوات الأخيرة عدد المنظمات الأجنبية والدولية التي تعمل بشكل فردي وتنافس منظمات المجتمع المدني المحلية، بما في ذلك التمويل، بدلًا من العمل بشراكة معها.

ولا يزال المانحون الأجانب يشكلون مصدرًا مهمًا لتمويل قسم كبير من القطاع. وفي عام 2017، ظلت أموال المانحين الأجانب تستهدف الأنشطة المتعلقة بالأزمة السورية، على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني تتنافس بصورة متزايدة مع المنظمات الدولية غير الحكومية على مثل هذه الأموال. ويتركز التمويل الأجنبي في العاصمة عمّان وفي المناطق التي توجد فيها مخيمات للاجئين السوريين. وتعاني منظمات المجتمع المدني في مناطق أخرى وخاصة في جنوب الأردن في مناطق مثل الكرك ومعان والطفيلة والعقبة، من نقص في فرص التمويل. وما من أرقام رسمية تظهر المبلغ الإجمالي لدعم المانحين الأجانب لمنظمات المجتمع المدني.

ومع ذلك، زادت الحكومة القوانين المتعلقة بالتبرعات الخيرية من المصادر غير الأردنية، والتي تخضع أصلًا لموافقة حكومية مسبقة، خوفًا من تسرب هذه الأموال إلى المنظمات الإرهابية. وفي عام 2017، ورّعت الحكومة كتيبيًا يحتوي على تعليمات مفصلة حول كيفية التقدم بطلب للحصول على موافقة على التمويل الأجنبي. ويقدم الكتيب تعليمات مفصلة لمنظمات المجتمع المدني حول كيفية تعبئة استمارة الطلب الطويلة للتمويل الأجنبي التي أدخلت عام 2015، ولكنه لا يعالج العقبة الرئيسية التي يجب أن تتخطاها منظمات المجتمع المدني، إذ يستمر المسؤولون الذين يستعرضون الطلبات بإصدار قراراتٍ تعسفية ويرفضون الطلبات من دون تقديم مبرر. كما تواجه منظمات المجتمع المدني قيودًا جديدة على التمويل من الأمم المتحدة. ففي عام 2017، بدأت منظمات الأمم المتحدة تطلب من جميع منظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى الحصول على تمويل من الأمم المتحدة أن تؤكد أن أعمالها تتماشى

مع المواضيع والأهداف المنصوص عليها في "خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية"، وهي آلية لتنسيق الجهود التي تبذلها الحكومة الأردنية ووكالات الأمم المتحدة والمانحون الآخرون للاستجابة لتداعيات الأزمة السورية على الأردن.

ويمكن أن يعيق التأخير في الموافقة على التمويل الأجنبي قدرة منظمات المجتمع المدني على العمل وتنفيذ الأنشطة. فعلى سبيل المثال في عام 2017، أُجبرت "منظمة المرأة العربية" على إيقاف أربعة مشاريع لأن الحكومة لم توافق على التمويل. وتشير منظمات المجتمع المدني إلى أن الحصول على الموافقة قد يستغرق سبعة أشهر أو أكثر. كما أصبحت عملية فتح حساب مصرفي أو الحصول على دفتر شيكات أكثر تعقيداً بالنسبة إلى منظمات المجتمع المدني. وعلى سبيل المثال، بموجب قانون تبييض الأموال الجديد، تطلب بعض المصارف إثباتاً على الموافقة على التمويل الأجنبي قبل أن تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تفتح حساباً جديداً لتودع فيه أموال المانحين. وأفاد ممثلو منظمات المجتمع المدني من جنوب ووسط الأردن بأن بعض المصارف طلبت من منظمات المجتمع المدني أن تقفل حساباتها بحجة التدابير الدولية المتخذة لمكافحة الإرهاب. وقد أثرت هذه التدابير على تدفقات التمويل التي تحافظ على سير المشاريع بسلاسة.

ويقدم القطاع الخاص قدرًا محدودًا من الدعم لمنظمات المجتمع المدني عبر برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، ولكن شهدت منظمات المجتمع المدني تراجعاً في هذا الدعم عام 2017. وبدلاً من تقديم المنح لمنظمات المجتمع المدني، قامت الكثير من الشركات الكبرى بإنشاء أو توسيع مبادراتها وبرامجها الخاصة، ولا سيما في مجال القيام بمشاريع اجتماعية. وعلى سبيل المثال، قامت شركة "زين" للاتصالات بتشغيل "منصة زين للابداع" (ZINC) التي تهدف إلى تشجيع الشركات الناشئة وغيرها من مساعي تنظيم المشاريع في الأردن وأماكن أخرى في المنطقة. كما اتخذت شركتنا الاتصالات الرئيسيتان الأخرتان "أمنية" و"أورنج الأردن" (Orange) خطوات مماثلة. واستبدلت هذه المبادرات جزئياً المنح التي كانت تقدمها الشركات لمنظمات المجتمع المدني بموجب برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وتتعاقد بعض الوزارات، مثل وزارة التنمية الاجتماعية مع منظمات المجتمع المدني لتقديم الخدمات للأيتام والأشخاص ذوي الإعاقة. بالإضافة إلى جمع رسوم العضوية، تفرض بعض منظمات المجتمع المدني رسوماً على الخدمات الصحية والاجتماعية والتدريب والاستشارات القانونية من أجل المساعدة في تعويض التكاليف التشغيلية.

ويقتضي القانون رقم 51 أن تقدم منظمات المجتمع المدني تقارير إدارية ومالية سنوية إلى الوزارات المشرفة عليها، وغالباً ما تلتزم المنظمات بهذا الشرط. ومن المتوقع أن تُظهر الجمعيات شفافياً مالية وأن تخضع للتفتيش من قبل ديوان المحاسبة إذا تجاوزت ميزانياتها السنوية 3,000 دينار أردني (أي 4,200 دولار تقريباً). وقد أدت هذه المطالبة المتزايدة بالشفافية المالية إلى بعض التحسينات في أنظمة الإدارة المالية عام 2017، بما في ذلك أنظمة محاسبة أقوى. وفي الوقت عينه، يسعى عددٌ متزايد من المحاسبين إلى التدريب على المحاسبة غير الربحية.

5.0 التأييد:

حققت منظمات المجتمع المدني المشاركة في تأييد مجموعة من القضايا عام 2017 وعدة حملات تأييد بارزة أهدافها في خلال العام. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع تواصل منظمات



المجتمع المدني وتعاونها مع المسؤولين الحكوميين. ومع ذلك، لا تزال الحواجز القانونية قائمة أمام بعض أنشطة التأييد، ولا يزال هناك عددٌ محدود من منظمات المجتمع المدني التي تتمتع بمهارات تأييد قوية. ومع تطبيق قانون اللامركزية في جميع أنحاء الأردن، أصبح من المهم جداً بالنسبة إلى منظمات المجتمع المدني أن تبني هذه المجموعة من المهارات لتتمكن من التعبير عن احتياجات الأفراد إلى مختلف المجالس وصانعي القرار.

يحظر القانون على منظمات المجتمع المدني المشاركة في الأنشطة السياسية، على الرغم من عدم قيام القانون رقم 51 أو قانون الأحزاب السياسية بتعريف مصطلح "سياسي". ونتيجة لذلك، هناك القليل من جهود الضغط المنظمة أو التوعية حول آليات الضغط بين منظمات

المجتمع المدني. ومع ذلك، استمرت منظمات المجتمع المدني في جهود التأييد عام 2017 وحققت عدة حملات تأييد لمنظمات المجتمع المدني نجاحات ملحوظة عام 2017. وبعد حملة مكثفة قامت بها منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة والإنسان والمدافعين عن هذه الحقوق، ألغى البرلمان الأردني المادة 308 من قانون العقوبات التي كانت تسمح للمعتصب بالإفلات من العقاب إذا تزوج ضحيته. وقام "التحالف 308"، وهو ائتلاف يضم 63 منظمة من منظمات المجتمع المدني التي تركز بالدرجة الأولى على حقوق المرأة أو حقوق الإنسان، بقيادة الحملة لإلغاء المادة بدلاً من تعديلها. واستخدم "التحالف 308" مواقع التواصل الاجتماعي لزيادة الوعي حول الحملة ودعمها، ونشر عريضة إلكترونية جمعت 5 آلاف توقيع من الجمهور في يوم واحد. ودعا تحالف مشابه يضم نساء ناشطات إلى إلغاء المادة 98 من قانون العقوبات المتعلقة بـ"جرائم الشرف". وفي عام 2017، عدل البرلمان المادة لإلغاء الظروف المخففة للرجال الذين يرتكبون جرائم عنف ضد النساء.

كما اعتمد البرلمان توصيات اللجنة الملكية المتعلقة بإدخال إصلاحات على قانون أصول المحاكمات الجنائية، الأمر الذي لطالما دافعت عنه منظمات المجتمع المدني بما في ذلك "الشبكة القانونية للنساء العربيات". وشملت الإصلاحات إنشاء صندوق للمساعدة القانونية لتوفير محامين للمتهمين المعوزين، والحد من استخدام الاحتجاز قبل المحاكمة ليقصر على الظروف "الاستثنائية" ولفترة زمنية محدودة. وفي حين أن منظمات المجتمع المدني لم تتشاور مع اللجنة الملكية التي أصدرت التوصيات، فإن التغييرات تتماشى مع جدول أعمال التأييد الخاص بها.

فضلاً عن ذلك، أقرّ البرلمان قانوناً جديداً بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي كانت تدعمه المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة مثل "جمعية أنا إنسان لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة". وينص القانون على أحكام واضحة ضد التمييز ويقدم تعريفاً موسعاً للاحتياجات الخاصة. ومن المتوقع أن يغير جذرياً الطريقة التي يتعامل بها الأردن مع المشاكل التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يشكلون حوالي 13 في المئة من السكان.

وفي عام 2017، قامت "اليونيسف" و"المجلس الوطني لشؤون العائلة"، وهو منظمة ملكية غير حكومية تُشرف عليها الملكة رانيا العبدالله بإطلاق حملة وطنية بعنوان "علم لا تعلم" للقضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال في الأردن. وفي شهر آب/أغسطس، عقدت هاتين المنظميتين اجتماعاً لقيادة وممثلي وسائل الإعلام المحلية إلى جانب المجتمع المدني لمناقشة دور وسائل الإعلام الرئيسية في دعم الحملة. وحصلت حملة "علم لا تعلم" على أكثر من 15 مليون مشاهدة و70 ألف مشارك ناشط في حملتها على مواقع التواصل الاجتماعي.

كما تحسن التواصل بين منظمات المجتمع المدني والوكالات الحكومية على المستويين الاتحادي والمحلي. وشارك "فريق التنسيق الحكومي الدولي" التابع لرئيس الوزراء في اتصالات واسعة النطاق على نحو غير معتاد مع المجتمع المدني عام 2017، الأمر الذي اعتبرته منظمات المجتمع المدني تطوراً ملحوظاً وإيجابياً في العلاقات بين منظمات المجتمع المدني والحكومة. وعملت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية عام 2017 مع منظمات المجتمع المدني المحلية بما في ذلك "مركز العالم العربي للتنمية الديمقراطية" لتتقيد الجمهور بشأن قانون اللامركزية الجديد والانتخابات على مستوى المحافظات من خلال ورش العمل والمؤتمرات. كما أطلقت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي مشروعاً لدعم حوار المجتمع المدني حول تعزيز الديمقراطية والمشاركة المدنية والشمولية في الأردن، وخاصة في ما يتعلق بالمشاركة السياسية للنساء والشباب. بالإضافة إلى ذلك، أشركت وزارة التخطيط والتعاون الدولي مجموعة من ممثلي المنظمات الملكية غير الحكومية، بما في ذلك "مؤسسة نهر الأردن" و"مؤسسة نور الحسين" و"الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية"، في وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر. وواصل المنسق الحكومي لحقوق الإنسان في الأردن عقد الاجتماعات والمشاورات بين منظمات المجتمع المدني التي تعمل على قضايا حقوق الإنسان والمسؤولين الحكوميين عام 2017. وتجدر الإشارة إلى أن منصب المنسق الحكومي لحقوق الإنسان في الأردن أنشئ عام 2014.

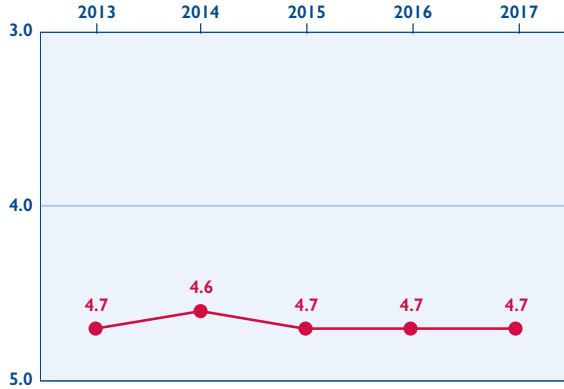
ولم تُبذل جهود كبيرة عام 2017 لتأييد تنفيذ إصلاحات متعلقة بالإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك إدخال تعديلات على القانون رقم 51.

تقديم الخدمات: 4.7

بقي معدل تقديم منظمات المجتمع المدني للخدمات مستقرًا نسبيًا عام 2017. يقدم قطاع منظمات المجتمع المدني مجموعة متنوعة من الخدمات. ويقدم معظم منظمات المجتمع المدني نوعًا من الخدمات، سواء كانت متعلقة بالأعمال الخيرية أو التعليم أو الصحة أو الثقافة أو الأطفال أو النساء أو الأيتام أو الأشخاص ذوي الإعاقة أو اللاجئين السوريين. وتضمنت مساعدات منظمات المجتمع المدني للاجئين عام 2017 من قبل مجموعات مثل "معهد العناية بصحة الأسرة" و"جهد" الرعاية الطبية والسكن والدعم النفسي وخدمات الصحة الإنجابية والغذاء واللباس

والتعليم. كما قدمت منظمات المجتمع المدني بعض الخدمات غير التقليدية عام 2017، مثل المنح لتركيبة أنظمة الطاقة الشمسية للمنازل في القرى الصغيرة والمناطق النائية. وقد تم تمويل هذه الخدمات جزئيًا من قبل "صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة" الذي أنشئ لتلبية احتياجات المملكة من الطاقة المتجددة.

تقديم الخدمات في الأردن



وفي عام 2017، أدخلت وزارة التخطيط والتعاون الدولي متطلبات جديدة لتمويل المانحين المخصص لمقدمي الخدمات من منظمات المجتمع المدني. وبموجب هذه المتطلبات، ينبغي في معظم الحالات أن يدعم نصف التمويل المخصص للاجئين السوريين مستفيدين أردنيين. وقد ساعد ذلك منظمات المجتمع المدني المحلية على خدمة مجتمعاتها بصورة أفضل، وزاد في الوقت عينه ثقة المجتمع بمنظمات المجتمع المدني.

ويستمر دور منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات المتعلقة بالصحة والعدالة بالتوسع، إذ خفّضت الحكومة تقديم مثل هذه الخدمات بسبب القيود على الميزانية.

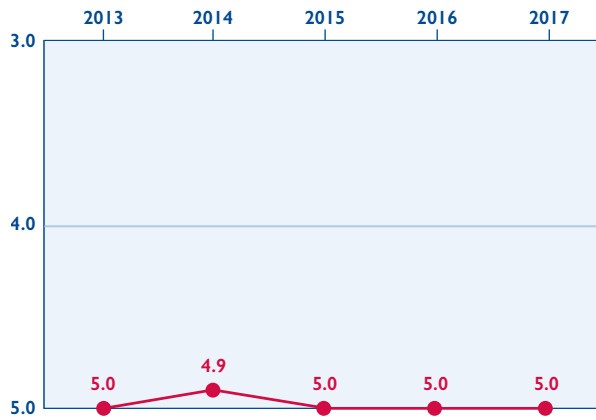
وتتضمن مساعدات منظمات المجتمع المدني القانونية

خدمات مثل المساعدة القانونية المجانية أو المنخفضة التكلفة للأشخاص الذين لا يمكنهم تحمل تكاليف الاستعانة بمحامٍ، وهناك أيضًا برامج لمنظمات المجتمع المدني تدفع بعض رسوم المحكمة. وفي عام 2017، واصلت الوكالات الحكومية شراء بعض الخدمات من منظمات المجتمع المدني، خاصة لتوفير الرعاية للأيتام وللأشخاص ذوي الإعاقة. وظلت الخدمات الأخرى المقدمة في إطار المناقصات الحكومية تشمل التدريب وإسداء المشورة القانونية والاستشارات الإدارية وتلك المتعلقة بجمع التبرعات.

5.0 البنية التحتية القطاعية:

بقيت البنية التحتية التي تدعم منظمات المجتمع المدني ضعيفةً عام 2017. وتحصل منظمات المجتمع المدني على بعض الدعم من منظمات الدعم الوسيطة التي تقدم

البنية التحتية القطاعية في الأردن



مجموعةً من الخدمات التقنية والمالية والتدريبية والتقييمية والاستشارية لمنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء البلاد. إن معظم منظمات الدعم الوسيطة هي منظمات ملكية غير حكومية، بما في ذلك "مؤسسة نور الحسين"، و"مؤسسة الملك الحسين" و"صندوق الملك عبدالله للتنمية" و"جهد"، ولكنها تتضمن أيضًا منظمات غير ملكية وغير حكومية. إن خدمات منظمات الدعم الوسيطة متوفرة عمومًا في جميع المحافظات.

هناك عدد قليل من المنظمات المحلية التي تقدم منحًا في الأردن، بما في ذلك "مؤسسة عبد الحميد شومان". وفي معظم الحالات، يأتي التمويل للمنظمات المحلية التي تقدم المنح من الحكومة أو المانحين الدوليين.

وغالبًا ما تقدم المنظمات الملكية غير الحكومية منحًا فرعيةً للمنظمات المجتمعية. وعلى الرغم من أن معظم منظمات المجتمع المدني تدرك أهمية الشراكة بين

القطاعات، إلا أن القليل منها موجود حاليًا. ولم يتغير ذلك عام 2017، على الرغم من تشكيل تحالف جديد متعدد القطاعات خلال العام وهو "ائتلاف ما وراء الانتخابات البلدية واللامركزية لعام 2017" الذي يضم أعضاء من المجتمع المدني وبرلمانيين وممثلين عن المجالس البلدية، والذي يسعى إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة في الأردن.

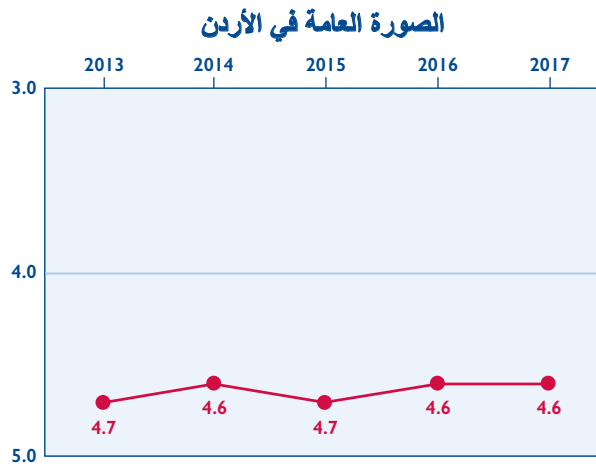
ويضم أعضاء المجتمع المدني في التحالف "منظمة المرأة العربية" و"المركز الوطني لحقوق الإنسان" (NCHR). ومن بين أنشطة أخرى، أقام التحالف حفلاً لتكريم 120 امرأة ممن فُزن بمقاعد في المجالس المحلية والبرلمان.

وما من منظمة أو شبكة شاملة توفر أو تسهل تبادل المعلومات أو الحوار لقطاع منظمات المجتمع المدني بأكمله. هناك بعض الشبكات التي تُعنى بمواضيع محددة مثل "اتحاد المرأة الأردنية" ولكنها غير ناشطة بما فيه الكفاية لتسمح بتبادلٍ متكرر للمعلومات.

وليس لدى الأردن مؤسسات دائمة تقدم تدريباً منتظماً لمنظمات المجتمع المدني وأعضائها وموظفيها. ويمول المانحون الدوليون مثل "الوكالة الأميركية للتنمية الدولية" ومنظمة "أوكسفام" التدريب على مواضيع مختلفة مثل جمع التبرعات والتخطيط الاستراتيجي والرصد والتقييم. إن هذه الدورات التدريبية التي يقدمها مدربون وطيون متاحة لجميع منظمات المجتمع المدني. وفي عام 2017، قام "مشروع تمكين منظمات المجتمع المدني في البادية الجنوبية ومحافظة معان" الممول من وزارة الخارجية الأمريكية، بتقديم تدريب مهم لبناء القدرات. وقد ركز التدريب على مهارات وضع الميزانيات والتواصل والرصد والتقييم لإثنتي عشرة منظمة.

الصورة العامة: 4.6

لم يطرأ عمومًا أي تغيير على الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني في الأردن. إن علاقة وسائل الإعلام بمنظمات المجتمع المدني مختلطة: فتقدم وسائل الإعلام العامة عادةً تغطيةً ضعيفةً لقضايا المجتمع المدني، إن وجدت، وتركز بدلاً من ذلك على رأي الحكومة، في حين أن التغطية الخاصة تكون أكثر شموليةً وإيجابية. وفي عام 2017، قدمت وسائل إعلام خاصة تغطيةً كبيرة لورش



العمل والمؤتمرات التي عقدتها منظمات المجتمع المدني والمتعلقة بقانون اللامركزية وانتخابات مجالس المحافظات، على سبيل المثال. وتحظى المنظمات الملكية غير الحكومية عادةً بتغطية أكبر من منظمات المجتمع المدني الأخرى من قبل وسائل الإعلام العامة والخاصة. وهناك حاجة إلى المزيد من التغطية الإعلامية المتخصصة من قبل الصحفيين الذين يفهمون المجتمع المدني ويتفاعلون معه.

ويساور الجمهور الشك حيال تلقي منظمات المجتمع المدني تمويلًا أجنبيًا. كما يفتقر الجمهور إلى الوعي بشأن دور منظمات المجتمع المدني والخدمات التي تقدمها، وهذا ينطبق بشكل خاص على منظمات المجتمع المدني القائمة في عمان. فالمجتمعات الريفية أكثر درايةً بمنظمات المجتمع المدني وعملها.

وتدعم الحكومة توسع المجتمع المدني إلى حد ما، على سبيل المثال من خلال الموافقة على تسجيل بعض منظمات المجتمع المدني الجديدة، ولكنها تسعى في الوقت عينه إلى الحفاظ على توافقه مع السياسات الحكومية. وتعتد بعض الهيئات الحكومية على منظمات المجتمع المدني لتسهيل علاقاتها مع المجتمعات المحلية والمساعدة في تنفيذ المشاريع التي تركز على قضايا مثل تخفيف حدة الفقر.

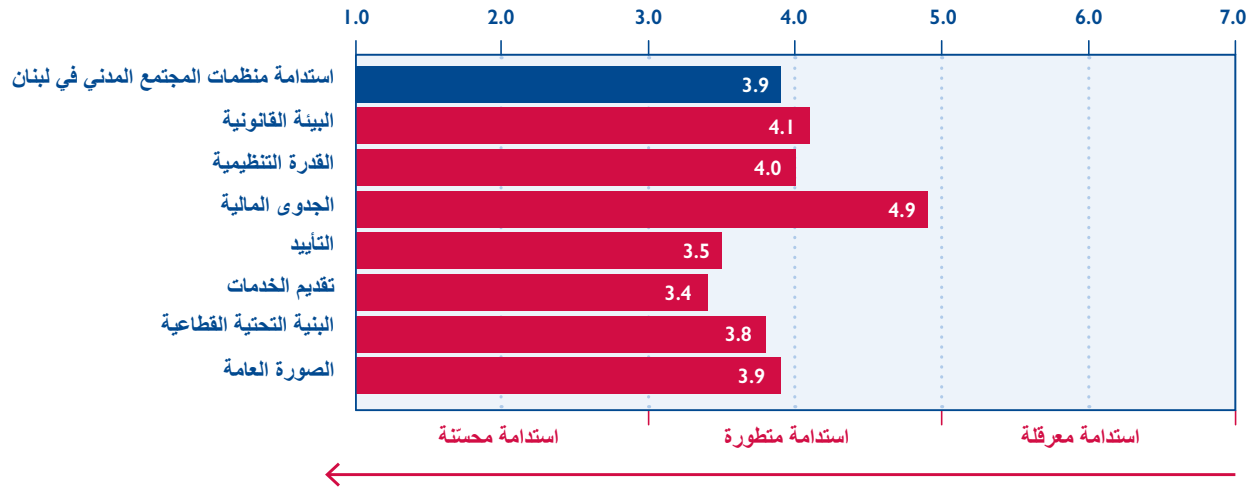
وتمتدع كيانات القطاع الخاص إلى درجة كبيرة عن دعم منظمات المجتمع المدني بصورة صريحة أو معالجة بشكل علني قضايا مثل حرية التعبير وحقوق الإنسان أو المشاركة السياسية. ومع ذلك، فهي تميل إلى دعم القضايا المتعلقة بالبيئة والتعليم والشباب وحقوق المرأة فضلاً عن الأنشطة تحت الرعاية الملكية. فعلى سبيل المثال، رعى "بنك الاتحاد" ثلاث نساء حرفيات للانضمام إلى مبادرة "مؤسسة نهر الأردن" لعام 2017 لتمكين المرأة من خلال إنتاج الحرف اليدوية.

وبدلاً من التواصل مع الجمهور من خلال الإعلانات الإذاعية والتلفزيونية الباهظة الثمن، غالبًا ما تروج منظمات المجتمع المدني لأعمالها ومناسباتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ولا سيما عبر موقعي "تويتر" و"فيسبوك". ويعد ذلك أسلوبًا فعالاً بشكل خاص للتواصل مع الأوساط الشعبية. فبحسب "مركز بيو للأبحاث"، يستخدم حوالي 75 في المئة من الأردنيين الراشدين مواقع التواصل الاجتماعي.

وتنشر الكثير من منظمات المجتمع المدني تقارير حول برامجها وتقارير مالية بشكل سنوي، ولكن لم يُبذل حتى الآن أي جهد لصياغة قانون أخلاقيات لمنظمات المجتمع المدني لتحكم أعمالها بنفسها.

العاصمة: بيروت
 عدد السكان: 6,229,794
 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وفقاً لتعادل القوة
 الشرائية): \$19,400
 مؤشر التنمية البشرية: مرتفع (0.757)
 الحرية في العالم: حر جزئياً (44/100)

الاستدامة الإجمالية لمنظمات المجتمع المدني: 3.9



أصدرت الحكومة اللبنانية، التي يرأسها رئيس جمهورية ورئيس وزراء تيوّأ السلطة في أواخر عام 2016، عددًا من القوانين والإصلاحات الرئيسية في عام 2017 ولكنها قمعت أيضًا بعض الحريات الأساسية في حين استمرت في مواجهة التحديات المتعلقة بالحرب القائمة في سوريا المجاورة.

وفقًا لـ "مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" (UNHCR)، تراجع عدد اللاجئين السوريين المسجلين في لبنان إلى أقل من مليون لاجئ للمرة الأولى منذ عام 2014. إلا أن الأمم المتحدة أفادت أيضًا أن الغالبية الساحقة من اللاجئين المتبقين والبالغ عددهم 997,905 لاجئ هم من النساء والأطفال وقد ازدادوا ضعفًا وفقيرًا في عام 2017. ووفقًا لدراسة أجرتها "مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" و"اليونيسف" و"برنامج الأغذية العالمي" (WFP)، عاش ثلاثة أرباع اللاجئين تحت خط الفقر وعاش أكثر من النصف في الفقر المدقع. وما زالت المؤسسات والبنى التحتية القائمة في لبنان غير قادرة على تلبية احتياجات اللاجئين بالكامل. علاوةً على ذلك، انخفض التمويل الدولي ولم يكف تمامًا لتمويل جهود الإغاثة، ما فرض تحديات جديدة أمام الاستدامة المالية لمنظمات المجتمع المدني.

وفي حزيران/يونيو 2017، سنّ البرلمان قانونًا انتخابيًا جديدًا يقوم على نظام التصويت النسبي للمرة الأولى في تاريخ لبنان. ولطالما أيّد المجتمع المدني هذا التغيير، إلا أن القانون الجديد أغفل عن إصلاحات رئيسية نادت بها منظمات المجتمع المدني أيضًا من مثال توسيع حجم الأفضية للحدّ من الطائفية وتحديد كوتا نسائية للمرشحين. ومدّد البرلمان ولايته للمرة الثالثة منذ عام 2009 من أجل التحضير للانتخابات المحلية وفق القانون الجديد. وشهدت ولاية البرلمان الثالثة ازديادًا في النشاط التشريعي وفرصًا إضافية أتاحت أمام منظمات المجتمع المدني لتأييد الإصلاحات القانونية التي لم تُعالج على مدى سنوات، وتشمل قانونًا جديدًا حول الحق في الحصول على المعلومات وقانون مكافحة التعذيب وإلغاء مادة مثيرة للجدل في قانون العقوبات، وقد تم إقرارها كلها في عام 2017.

ومع ذلك، شهد لبنان عددًا من الاعتداءات على الحريات الأساسية في عام 2017، ولاسيما حرية التعبير عن الرأي. فقد لجأ مكتب الجرائم السيبرانية والمدعون العامون بشكل متزايد إلى التحقيقات الجنائية والمحاكمات بحق الناشطين والصحافيين الذين انتقدوا رئيس الجمهورية عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو اعتُبرت تعليقاتهم تشهيريًا أو تطاولًا على المقامات الدينية. ومنعت السلطات عرض أفلام سينمائية متعددة في الصالات، إذ تمحور مضمونها في المقام الأول حول الدين أو الجنس أو لارتباط الفيلم بإسرائيل. وأصدرت منظمات المجتمع المدني "مهارات" و"مراسلون بلا حدود" (RSF) و"هيومن رايتس ووتش" (Human Rights Watch) كافة بيانات أعربت فيها عن قلقها بشأن وضع حرية التعبير والرأي في عام 2017 وتراجع تصنيف لبنان في مؤشر حرية التعبير والرأي التابع لمنظمة "مراسلون بلا حدود".

لم يطرأ تعديل على استدامة قطاع منظمات المجتمع المدني بشكل عام في عام 2017. وفي حين ازدادت التحديات التي تفرضها البيئة القانونية على منظمات المجتمع المدني، إذ واجهت المنظمات صعوبات متزايدة في خلال إنشائها فضلاً عن تدخل خارج نطاق القانون في شؤونها الداخلية، حافظت قدرتها التنظيمية على ثباتها في القطاع كافة. وقد ألحق انخفاض تمويل المانحين للبرامج المتعلقة بسوريا واللاجئين في لبنان ضرراً بالجدوى المالية لمنظمات المجتمع المدني بسبب اعتماد الكثير من المنظمات المستمر على التمويل من الخارج. ومع ذلك، حافظ تقديم الخدمات من قبل منظمات المجتمع المدني على ثباته ولم يطرأ تعديل على البنية التحتية القطاعية. وبالرغم من التحديات الهيكلية التي واجهها تأييد منظمات المجتمع المدني، ومن بينها غياب الفرص البناءة للمشاركة في صنع السياسات، حقّق المؤيدون انتصارات هامة في عام 2017 مع إقرار الإصلاحات المرجوة. وظلّت النظرة العامة إلى منظمات المجتمع المدني متباينة، إذ يقدر الكثيرون الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني، ولا سيّما في تقديم الخدمات، ولكن لا تزال المخاوف بشأن الفساد قائمة.

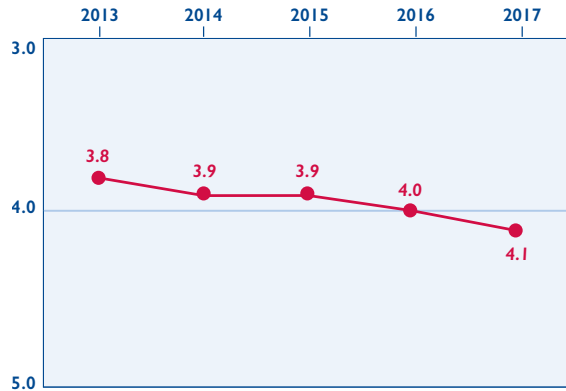
وأشارت وزارة الداخلية والبلديات إلى أن عدد منظمات المجتمع المدني المسجّلة في لبنان اعتباراً من عام 2017 قد بلغ 8,500 منظمة على الأقل ومن بينها 200 فرع محلي على الأقل لمنظمات دولية.

4.1 البيئة القانونية:

تدهورت البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني في عام 2017 بسبب تطبيق الحكومة للقوانين والأنظمة بطريقة تقييدية. ولا تزال منظمات المجتمع المدني اللبنانية تخضع لقانون الجمعيات الصادر في الحقبة العثمانية. على الورق، ينص القانون على إمكانية تأسيس جمعية بسهولة من دون الحاجة إلى ترخيص توافق عليه الحكومة. أما على الصعيد العملي، فيعتمد تأسيس منظمات المجتمع المدني على موافقة الدولة. ويشترط القانون على الجمعية الحديثة التأسيس إخطار وزارة الداخلية بإنشائها فتصبح حينها الوزارة ملزمة قانوناً بإصدار إيصال لمنظمة المجتمع المدني يضيء الطابع الرسمي على تأسيسها ويسمح لها بإثبات إنشائها قانونياً. ويعمل عدد كبير من منظمات المجتمع المدني جاهداً لسنوات من أجل إتمام عملية العلم والخبر والحصول على إيصالات تسمح لها، على سبيل المثال لا الحصر، بفتح حسابات مصرفية وتلقي التمويل من المانحين. على سبيل المثال، إن "المركز اللبناني للإنترنت" (LINC)، وهو هيئة ذات أصحاب مصلحة متعددين تهدف إلى تحديد أسماء النطاقات في لبنان، لم يحصل بعد على إيصال تسجيله مع العلم أنه بدأ بالعملية في عام 2014. وأفاد مؤسسو المركز أن ملقّه قد أُحيل إلى وزارات متعددة وأخرته وزارة الاتصالات في الأونة الأخيرة.

وفي عام 2017، شهدت منظمات المجتمع المدني عدداً متزايداً من هذه القيود في خلال عملية التأسيس. وأفادت أربع منظمات مجتمع مدني وهي مجموعات ناشطة في مجال حقوق الإنسان تعمل على إصلاح قوانين الأحوال الشخصية والزواج المدني وقضايا المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، لمنظمة Act for Human Rights (ALEF) أنها لم تستلم إيصالات علم وخبر ولم تتمكن بالتالي من إنهاء عمليات العلم والخبر. وتنتظر أيضاً منظمة المجتمع المدني "حلم" التي تدافع عن حقوق المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية إيصال العلم والخبر الخاص بها منذ عام 2008. وبدأ "المنتدى الثقافي للمرأة في الغازية" بعملية تسجيله منذ سنتين ولم يتلق بعد إيصال العلم والخبر. ولا تقتصر المشاكل في التسجيل على المنظمات التي تعمل على قضايا حساسة. على سبيل المثال، لم تتمكن منظمة مجتمع مدني تعمل في مجال التنمية المحلية في بلدة شعث البقاعية من تلقي إيصالها. وتشككي منظمات المجتمع المدني من قرارات وزارة الداخلية التمييزية وغير الشفافة. ولفتت أيضاً هذه المنظمات إلى حوادث ارتشاء وفساد أخرى من قبل سلطات الوزارة في خلال عملية التسجيل.

البيئة القانونية في لبنان



إن الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني الأجنبية أكثر تعقيداً من إطار المنظمات المحلية إذ لا تسمح الدولة بشكل عام إلا للمكاتب المحلية للمنظمات القائمة المسجّلة في الخارج من مثال "أطباء بلا حدود" بالتسجيل والعمل في لبنان. ويتطلب التسجيل كجمعية أجنبية مرسوماً حكومياً خاصاً لذا تتسجّل هذه المكاتب عموماً كجمعيات محلية أو شركات مدنية. ويحظر على منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والسورية العمل أو تلقي التمويل في لبنان بالإجمال. وتخضع منظمات المجتمع المدني الأجنبية لتحقيقات أكثر شمولاً ويتولاها عادةً الأمن العام وأجهزة استخبارية أخرى.

في عام 2017، تزايد تدخل السلطات خارج نطاق القانون في شؤون منظمات المجتمع المدني الداخلية. ففي قضاء الضنية مثلاً، سحبت وزارة الداخلية ترخيص "الجمعية اللبنانية للمسلم الأحمدية"، وهي منظمة دينية تدرس المذهب الأحمدية.

ونتيجةً لذلك لم تتمكن المنظمة من القيام بأي أنشطة. واعتبرت منظمات المجتمع المدني هذا الأمر تطبيقًا مقلًا وغير مسبق لسلطة وزارة الداخلية. وفي حادثة أخرى، كان من المقرر أن تحيي منظمة "براود ليبيانون" (Proud Lebanon) الحقوقية سلسلةً من الفعاليات في أيار/ مايو 2017 للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة كراهية المثلية الجنسية ومغابري الهوية الجنسية. وقبل اثنتي عشرة ساعة من انطلاق أحد هذه الفعاليات في فندق "مونرو" في بيروت، اتصل الأمن العام بالفندق وأوعز إليه بعدم استضافته. ومّرت منظمة "حلم" بالتجربة عينها عندما سعت إلى استضافة حدث في فندق "كراون بلازا". وعندما نظمت منظمة المجتمع المدني "دعم لبنان" طاولةً مستديرةً لمناقشة نتائج دراسة مرتقبة حول الحق في الخدمات الصحية في لبنان، اتّصلت وزارة الصحة بالمؤسسين وهدّتهم لمنعهم من نشر الدراسة.

وتواجه منظمات المجتمع المدني تحديات من أنواع أخرى مرتبطة بعملياتها. على سبيل المثال، تقيد الحكومة والسلطات العسكرية النشاط في بعض المناطق وتفرض الحصول على ترخيص مسبق للدخول إلى مناطق محددة من مثال مخيمات اللاجئين السوريين. وفي خلال الاشتباكات على الحدود اللبنانية-السورية في عرسال مثلاً، سُمح لـ"الصليب الأحمر" و"وكالة الإغاثة" إلى جانب بعض الصحفيين ليس إلا بالدخول إلى منطقة النزاع. ولا يُسمح للأجانب بالدخول إلى بعض المجتمعات المحلية لا سيّما في محافظتي البقاع والجنوب حتى عندما يحاولون توفير المساعدة الإنسانية وغيرها من أشكال الدعم.

ويسمح القانون لمنظمات المجتمع المدني بقبول الأموال من المانحين الأجانب ولكن على الصعيد العملي، تعقد المصارف العملية التي قد تحصل من خلالها هذه المنظمات فعليًا على الأموال. وتطلب مصارف كثيرة من منظمات المجتمع المدني تقديم عقود اتفاق من مانحها وتلبية متطلبات بيروقراطية أخرى. وأفادت منظمات المجتمع المدني أن هذه المتطلبات قد ازدادت في عام 2017. ولا تخضع قدرة منظمات المجتمع المدني على تنظيم حملات جمع التبرعات لقيود قانونية.

لا تزال منظمات المجتمع المدني تفترق إلى المعرفة بشأن قوانين الضرائب. وبالرغم من إعفاء منظمات المجتمع المدني من الضريبة على القيمة المضافة، لا ينجح إلا عدد قليل منها في الحصول على الإعفاء. وتعلن قلة قليلة من المنظمات لوزارة المالية عن مداخل موظفيها وتسجل قلة قليلة منها موظفيها في نظام الضمان الاجتماعي. إن هذه العمليات معقدة ويفضّل معظم منظمات المجتمع المدني البقاء خارج النظام بدلاً من تخصيص الموارد البشرية والمالية الضئيلة في محاولة إيجاد طريقة للتعامل معه. وينص المرسوم رقم 144/59 على حق الأفراد والشركات في اقتطاع أي تبرعات يقدّمونها لمنظمات المجتمع المدني من إيراداتهم الإجمالية.

وتُتاح الخبرة القانونية لمنظمات المجتمع المدني ولكنها تتطلّب موارد مالية قد لا تملكها منظمات المجتمع المدني الصغيرة الحجم.

القدرة التنظيمية: 4.0

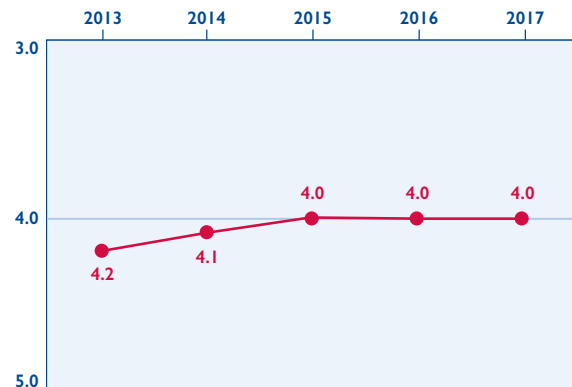
حافظت القدرة التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني على ثباتها في عام 2017 بالرغم من الأثر الذي خلفه ازدياد التحديات المالية على التخطيط والتوظيف. ولا تزال قدرة منظمات المجتمع المدني الفردية متفاوتةً بدرجة كبيرة في القطاع.

وكما حصل في السنوات الماضية، واصلت منظمات المجتمع المدني في لبنان بذل الجهود لإشراك دوائرها الشعبية وإحاطتها بأعمالها. وتواصلت المنظمات على نحو متزايد مع دوائرها الشعبية عبر وسائل التواصل الاجتماعي ولا سيّما عبر موقع "فيسبوك" ومجموعات المحادثة على تطبيق "واتساب".

يملك عدد كبير من منظمات المجتمع المدني مهامًا وخططًا استراتيجية محددة، وهذا الأمر لم يتغيّر كثيرًا في عام 2017. ولكن غالبًا ما تفترق استراتيجيات المنظمات الشعبية الأصغر حجمًا للوضوح وتستجيب أنشطتها بدلاً من ذلك إلى الأوضاع الناشئة والتمويل. بالإضافة إلى ذلك، ساهم النقص في التمويل الذي يواجهه عدد كبير من منظمات المجتمع المدني في تفاقم صعوبة تنفيذ الخطط الطويلة الأجل في عام 2017. وبما أن منظمات المجتمع المدني تعتمد بشدة على التمويل الخاص بالمشروع، لا بدّ أن تبحث عن أموال إضافية للمتابعة أو بذل الجهود لتويل الأمد عند نفاذ التمويل الأساسي. ومن أجل استقطاب أموال المانحين، تعتمد بعض منظمات المجتمع

المدني مهام شاملة يمكنها أن تشمل أنشطة متنوعة، ولكن تفوّض هذه الممارسة التخصص والخبرة في مجالات محددة. وتملك معظم منظمات المجتمع المدني أيضًا سياسات لتوجيه عملياتها التنظيمية ولكنها لا تُنفذ دائمًا.

القدرة التنظيمية في لبنان



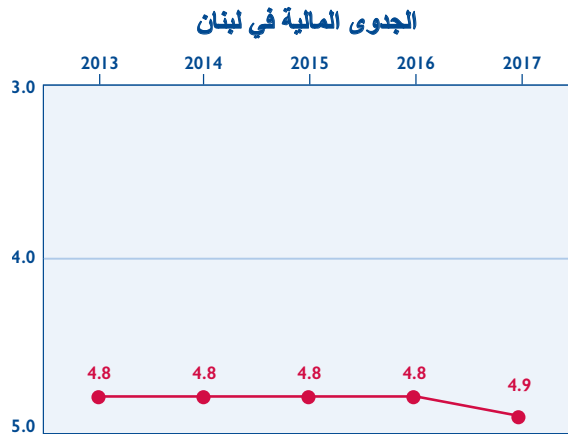
إن المنظمات التي تملك موارد كبيرة وقيادة قوية وخبرة أكثر شمولاً لديها على الأرجح هياكل داخلية قوية وواضحة المعالم. وأثرت أيضاً القيود المصرفية الجديدة والتدابير الأخرى في هيكلية المنظمات وتقسيمها للعمل في عام 2017. وتشير على سبيل المثال الإجراءات الدولية لمكافحة غسل الأموال إلى أن المصارف تتطلب حالياً من رئيس المنظمة إتمام بعض المعاملات شخصياً في حين وقعت في السابق هذه المهام على عاتق المسؤول المالي في المنظمة. وتتعارض هذه الشروط مع تقسيم العمل في المنظمة وتشكل عبئاً إضافياً على الإدارة العليا لمنظمات المجتمع المدني.

إن معظم منظمات المجتمع المدني صغيرة الحجم وتضم عشرة موظفين أو أقل ويكافح عدد كبير منها للإبقاء على موظفين دائمين بدوام كامل بسبب تحديات التمويل. ويتعاقد معظم منظمات المجتمع المدني مع الموظفين لكل مشروع على حدة. واستمرت منظمات المجتمع المدني بجذب عدد متزايد من المتطوعين ولا سيما الشباب منهم في عام 2017. ولكن يعود ذلك على الأرجح إلى معدلات البطالة المرتفعة في لبنان والمخصصات المنخفضة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية الدولية بشكل خاص للمتطوعين.

وتُتاح أمام منظمات المجتمع المدني تجهيزات مكتبية حديثة وتستخدم التكنولوجيا وبرمجيات قواعد البيانات على نحو متزايد ولكن لا تسمح موارد المنظمات في الكثير من الحالات بتحديث البرمجيات والتجهيزات بانتظام. بالإضافة إلى ذلك، لا يدرك عدد كبير من منظمات المجتمع المدني تماماً مسائل الخصوصية وكيفية حماية بياناتها. على سبيل المثال، تتبادل "مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" بانتظام البيانات حول اللاجئين مع و"وكالة الإغاثة" ولكن قام أحد الموظفين لدى "وكالة الإغاثة" بتأجيل له هذه البيانات بتزويد منظمة مجتمع مدني خارجية بها من أجل دعم نشاطات المنظمة المذكورة. وعندما اكتشفت المفوضية الخرق في حماية البيانات، أرغم الموظف على ترك منصبه في "وكالة الإغاثة".

4.9 الجدوى المالية:

تراجعت الجدوى المالية لمنظمات المجتمع المدني في عام 2017. وواصل معظم منظمات المجتمع المدني الاعتماد في المقام الأول على التمويل من الخارج وفُصل عدد كبير من كبار المانحين تمويلهم للبرامج المتعلقة بسوريا واللاجئين في لبنان في عام 2017. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة، تعهد المانحون بالمساهمة بمبلغ 1.2 مليار دولار فقط من أصل المبلغ المطلوب وقيمتها 2.75 مليار دولار لدعم "خطة لبنان للاستجابة لأزمة اللاجئين" في عام 2017. بالإضافة إلى ذلك، تلقت وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني



ابتداءً من أيلول/سبتمبر 557 مليون دولار من الأموال المتعهد بها فقط، أي أن مستويات التمويل شكّلت 27 في المئة فقط من الأموال اللازمة للسنة، وهذا يعني تراجعاً بقدر الثلث بالمقارنة مع التمويل الذي تلقته بحلول منتصف عام 2016. ولم يتغير المانحون الأجانب الرئيسيون الذين يوفرون التمويل لمنظمات المجتمع المدني وهم الاتحاد الأوروبي ووكالات الأمم المتحدة وتشمل "مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" وبعض السفارات الأجنبية.

وتتطلب منظمات المجتمع المدني تمويلًا أساسياً من أجل وضع استراتيجيات مناسبة بدلاً من تنفيذ الأنشطة ليس إلا. ويعمل معظم منظمات المجتمع المدني على كل مشروع على حدة، وحتى تلك المعروفة والمنظمة جيداً منها تواجه صعوبة في التنبؤ بمواردها المالية ولو قبل سنة واحدة. ويُعتبر وضع التمويل دقيقاً أكثر للمنظمات التي تعمل على قضايا مثيرة للجدل أو حساسة من مثال التعذيب وحقوق السجناء.

وتعتمد منظمات المجتمع المدني الأصغر حجماً على رسوم العضوية والتبرعات الشخصية الصغيرة ولكن لا تزال الموارد المحلية تشكل بصورة عامة جزءاً صغيراً من إجمالي تمويل منظمات المجتمع المدني. وفي حين يسمح القانون بجمع الأموال، لا يملك عدد كبير من منظمات المجتمع المدني الموارد البشرية الكافية أو الوقت لتخصيصها لفعاليات جمع الأموال وأنشطته. وتنظم بعض المنظمات الأكبر حجماً من مثال "التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني" (RDFL) فعاليات مثل حفلات العشاء لجمع التبرعات من أجل دعم استدامتها. ومع العلم أنه يحق للأفراد والشركات اقتطاع أي تبرعات يقدمونها لمنظمات المجتمع المدني من إيراداتهم الإجمالية، لا تعرف منظمات كثيرة هذا البند أو تروج له عند جمع الأموال. ولا يساهم القطاع الخاص كثيراً في منظمات المجتمع المدني، ويعود ذلك في المقام الأول إلى الشك والجهل بشأن دورها وقيمتها. بالإضافة إلى ذلك، تميل منظمات المجتمع المدني إلى عدم اللجوء إلى المانحين من القطاع الخاص خوفاً من تأثير ميولهم السياسية على حيادية منظمات المجتمع المدني. وتغيب الأرقام الرسمية المتعلقة ببرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR).

وتتلقي المنظمات الدينية تمويلًا محليًا أكثر من غيرها. وتأتي على سبيل المثال ميزانية "وكالة الإغاثة" من مصادر محلية خاصة بنسبة ثمانين في المئة. ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى الجهود التي تبذلها دار الفتوى، وهي السلطة السيّدة في لبنان التي تنتمي إليها الوكالة، لجمع التبرعات. وتمكّنت الوكالة نتيجة ذلك من إنشاء مطبخ في عرسال لإطعام 5,000 شخص فضلًا عن صيدلية ومستوصف للخدمات الطبية في وادي خالد.

ومع ذلك، وجد بعض منظمات المجتمع المدني في لبنان سبلاً للتغلب على تحدياتها المالية والحفاظ على استدامتها بما في ذلك عن طريق تدابير مثل العمل من المنزل واستخدام المتطوعين. ولم تحظ على سبيل المثال منظمة ALEF بأي تمويل تقريبًا واعتمدت على المتطوعين من عام 1996 وحتى عام 2008 واتخذت من عيادة مؤسسها مكتبًا لها. واعتمدت منظمة "دعم لبنان" أيضًا على المتطوعين حتى عام 2013 ولم تدفع إلا إيجار مقرها. وفي عام 2017، ظهرت مساحات مشتركة كثيرة ووفرت أماكن عمل ميسورة التكلفة وخدمات الإنترنت لمنظمات المجتمع المدني؛ ويندرج ذلك في إطار الاتجاه نحو دعم الشركات الناشئة في لبنان ولكنه يهدف أيضًا إلى مساعدة منظمات المجتمع المدني المتعثرة. وبالرغم من عدم إمام منظمات المجتمع المدني بنماذج التمويل المستدام، فإن هذ النماذج قائمة فعلاً. على سبيل المثال، تملك بعض منظمات المجتمع المدني مطاعم ومقاهي وصيدليات مدرّة للدخل وتساهم في استدامتها. ومنظمة "أرك أن سيال" (Arcenciel) هي منظمة مجتمع مدني تعمل في مجال التنمية وتدير مطعمًا صديقًا للبيئة في البقاع يقدم طعامًا عضويًا من برنامجها الزراعي، إلى جانب أنشطة أخرى. وتولّد المنظمة معظم تمويلها الخاص (78 في المئة) من خلال هذه المبادرات فضلًا عن توفير الخدمات من مثال مرافق الرعاية الدائمة للأشخاص المعوقين وإعادة التدوير. وفي عام 2017، بدأت منظمة المجتمع المدني "دعم لبنان" التي تجري أبحاثًا حول المجتمع المدني في لبنان العمل على دراسة تتمحور حول طرق تستطيع من خلالها هذه المنظمات في لبنان زيادة إيراداتها المدرّة للدخل. وتتمتع منظمات المجتمع المدني الأكبر حجمًا والراسخة بنظم إدارة مالية سليمة وتخضع لعمليات تدقيق خارجية. وهذا الأمر شائع بشكل خاص لدى المنظمات التي تتلقى تمويلًا دوليًا، إذ يطلب عادةً المانحون الأجانب إدارةً ماليةً وعمليات تدقيق متقدّمة. وتحاول أيضًا المنظمات الصغيرة الحجم الحفاظ على نظم إدارة مالية أساسية إذ يتعيّن عليها تقديم التقارير لأعضائها ودوائرها الشعبية. وتشارك منظمات المجتمع المدني بانتظام تقاريرها المالية مع المانحين ولكن نادرًا ما نتيجها لعامة الناس.

التأييد: 3.5

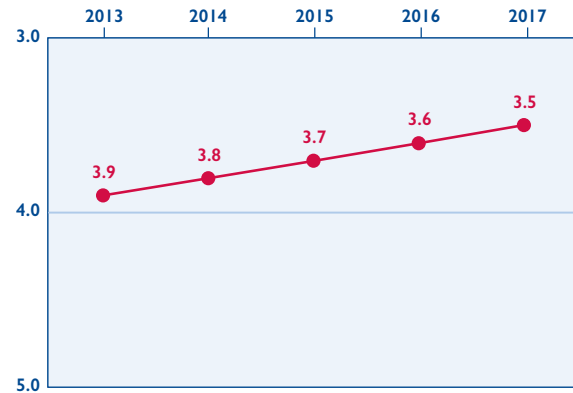
حقق تأييد منظمات المجتمع المدني عددًا من الأهداف الهامة في عام 2017 تمثلت بتسريع طال انتظاره. فبعد فترة تعطيل طويلة، استأنف البرلمان جلساته التشريعية وأقرّ ثلاثة قوانين رئيسية أيّدها منظمات المجتمع المدني على مدى سنوات كثيرة وهي: قانون الحق في الحصول على المعلومات الذي أقرّ في كانون الثاني/يناير وقانون مكافحة التعذيب الذي صدر في تموز/يوليو وإلغاء المادة 522 من قانون العقوبات التي تحمي المعتصب إذا تزوّج من ضحيته في آب/أغسطس.

وأيدت منظمات المجتمع المدني إقرار قانون الحق في الوصول إلى المعلومات منذ عام 2010 عندما نسقت شبكة من المنظمات التي تعمل في مجال حرية التعبير والرأي والشفافية والإدارة السليمة مع أحد نواب البرلمان لوضع مسودة قانون وتقديمها إلى البرلمان. واستمر تأييد منظمات المجتمع المدني منذ ذلك الحين وتولاه عدد من المنظمات من مثال "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" وحققت انتصارًا هامًا مع إقرار القانون في أوائل عام 2017.

وقبل إقرار قانون مكافحة التعذيب، شاركت منظمات المجتمع المدني في نيسان/أبريل 2017 في جلسة لـ"لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب" في جنيف. وقدمت منظمات المجتمع المدني تقريرًا مواز يوثق أدلة على التعذيب في لبنان وأصدرت اللجنة توصيات ملزمة للوفد اللبناني بهدف إصدار قانون مكافحة التعذيب قبل جلسة المراجعة التالية الخاصة بلبنان في عام 2018.

وتم إلغاء المادة 522 في أعقاب حملة تأييد ترأسها عدد من منظمات المجتمع المدني ومن بينها منظمة "أبعاد". ورُوّج للحملة على وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام هاشتاغ #Undress522 وضعت منظمات المجتمع المدني في إطارها لوحات إعلانية في مختلف أنحاء لبنان ونشرت فيديو للتوعية واستخدمت ثوب زفاف أبيض يرمز إلى قضية المعتصبين

التأييد في لبنان



الذين يسعون إلى تغطية جرائمهم من خلال الزواج لاحقاً من ضحاياهم.

ودفعت الحملة بالبرلمان إلى تعيين لجنة لمناقشة المادة وإلغائها في نهاية المطاف.

وبالرغم من هذه الانتصارات، ترى منظمات المجتمع المدني أنها ليست من يحرّك دورة التأييد وتعزو إقرار هذه القوانين بدرجة كبيرة إلى الضغط الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، تتوقع منظمات المجتمع المدني تحدياً أكبر في تطبيق هذه القوانين. ويدعو على سبيل المثال قانون الحق في الوصول إلى المعلومات إلى إنشاء لجنة لمكافحة الفساد تراقب تنفيذ القانون فضلاً عن إصدار المراسيم الحكومية اللازمة. لم تتألف بعد هذه اللجنة بحلول نهاية عام 2017. أما في ما يتعلق بإلغاء المادة 522، فلا يزال قانون العقوبات يحتوي على أحكام تفشل في حماية النساء الشابات والقاصرات على نحو ملائم ومنها المادتين 505 و518.

وتواجه منظمات المجتمع المدني تحديات هيكلية أخرى تتعلق بالتأييد الذي تمارسه. وتغيب البيانات الرسمية التي تجمعها الدولة غياباً شبه تام. وحتى عام 2017، لم يقرّ لبنان ميزانية وطنية منذ اثنتي عشرة سنة. ويزيد غياب الإحصاءات الحكومية وخطط الإنفاق والاستراتيجيات السياسية من الصعوبة التي تواجهها منظمات المجتمع المدني عند إعداد حملات تأييد تركز على الأدلة أو تأييد أولويات رسمية. وحتى عندما تستشهد منظمات المجتمع المدني بالرأي العام، لا تستطيع دائماً التأثير على السياسات العامة. وتغيب الآليات المؤسسية التي تستطيع عبرها منظمات المجتمع المدني المشاركة في عملية صنع السياسات؛ فالعلاقات الشخصية التي تربطها بأعضاء البرلمان هي عادةً التي قد تمكنها من المشاركة. إن اجتماعات اللجان البرلمانية مغلقة أمام عامة الناس ولا تستطيع منظمات المجتمع المدني إدا حضورها إلا إذا وُجّهت لها دعوة. ويُسمح لها غالباً في هذه الحالة بالمراقبة فحسب وليس المشاركة. ومع ذلك، تتمتع بعض منظمات المجتمع المدني مثل "نقابة المحامين في بيروت" بإمكانية وصول أكبر إلى المشرّعين وتقديم ملاحظات ونصائح في خلال اجتماعات اللجان البرلمانية.

ونقلّ الجهود المستدامة والتعاونية في التأييد من قبل منظمات المجتمع المدني. وحتى عندما تتخذ هذه المنظمات الموقف عينه في قضية معينة، تميل إلى اتخاذ الإجراءات على حدة في المقام الأول. وغالباً ما تركز أيضاً جهود التأييد على المشروع وليس الموضوع، ويحدّ ذلك من فعاليتها. على سبيل المثال، انتهت حملة تأييد للنساء المهاجرات في عام 2016 عندما انتهى المشروع بالرغم من أنها لم تحقق أهدافها بعد.

وأدركت منظمات المجتمع المدني فعالية النفوذ الدولي ونجحت في الضغط على المانحين الدوليين ليمارسوا الضغط بدورهم على الحكومة اللبنانية لتعزيز أهداف التأييد الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني. وأثبت هذا الأسلوب فعاليته في حالات قانون الحق في الوصول إلى المعلومات وقانون مكافحة التعذيب وإلغاء المادة 522. وتمارس منظمات المجتمع المدني الضغط أيضاً على الدولة من أجل الإصلاح عن طريق تقديم تقارير موازية في إطار الاستعراض الدولي الشامل وعمليات الأمم المتحدة الأخرى كما حصل أيضاً مع قانون مكافحة التعذيب مع العلم أن هذا الخيار لا يتوفّر إلا مرة واحدة في كل خمس سنوات.

وفي معظم الحالات، يركز تأييد منظمات المجتمع المدني على تغيير السلوك الاجتماعي والقيم بدلاً من تغيير القوانين. على سبيل المثال، نشطت منظمات المجتمع المدني في تأييد الحصول على معلومات رسمية حول الأفراد الذين فقدوا في خلال الحرب الأهلية اللبنانية، وذلك في إطار حملة "حقنا نعرف". وبالرغم من أن الحملة لم تُسفر عن مشروع قانون حول الأفراد المفقودين بسبب غياب الإرادة السياسية تُعتبر الحملة ناجحة بدرجة كبيرة في تغيير نظرة عامة الناس، وقد حظيت بدعم الرئيس وخمسة وثلاثين نائباً في البرلمان. واتضحت لمنظمات المجتمع المدني أهمية وسائل التواصل الاجتماعي للتأثير على النقاشات وجداول الأعمال أيضاً كما اتضحت أهمية استخدامها مراراً لنشر التوعية. لم تبدل منظمات المجتمع المدني جهوداً تُذكر في عام 2017 لتأييد إصلاح الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني.

تقديم الخدمات: 3.4

استمرت منظمات المجتمع المدني بأداء دورها في الاستجابة إلى احتياجات الدوائر الشعبية في عام 2017 وحافظت على ثباتها بشكل عام في تقديم الخدمات حتى مع تراجع دعم المانحين الأجانب لمقدمي الخدمات في لبنان. وواصلت منظمات المجتمع المدني تقديم خدمات إغاثة هامة للاجئين والنازحين داخلياً علماً أن الأسر التي شملتها الدراسة أشارت، وفق "مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، إلى أنها لا تتلقى إلا 36 في المئة من المساعدات التي تحتاجها.

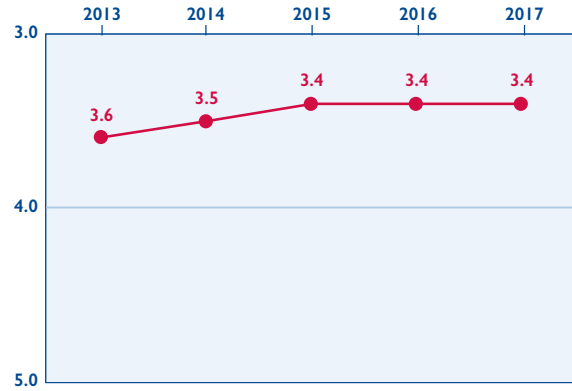
وتوفّر منظمات المجتمع المدني مجموعة متنوعة من الخدمات تغطي مختلف القطاعات. وتقدّم معظم المنظمات خدمات اجتماعية أساسية من مثال الصحة والتعليم والإغاثة وتدّ في بعض الحالات الفجوات في الخدمات العامة التي تقدّمها الدولة. وتقدّم المنظمات الدينية مثل "جمعية المبرات الخيرية" خدمات أساسية للايتام والمسنين من مثال التعليم والإسكان والرعاية الصحية. وتوفّر منظمات أخرى خدمات لمنظمات المجتمع المدني الأخرى من مثال بناء القدرات في مواضيع متخصصة والتدريب في مجال الحوكمة الرشيدة.

وارتفع في عام 2017 عدد منظمات المجتمع المدني التي توفر التدريب وخدمات أخرى تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وريادة الأعمال، وذلك في استجابة إلى معدلات البطالة المرتفعة في لبنان.

ويستهدف عدد كبير من خدمات منظمات المجتمع المدني مجموعات النازحين واللاجئين، ولا سيّما من السوريين والفلسطينيين. وعندما تواجه منظمات المجتمع المدني تحديات تمويلية، تحاول الحفاظ على قدرتها على الاستجابة وتستخدم المتطوعين أو حتى منظمات المجتمع المدني الأخرى لضمان عدم تعطل الخدمات. وترتبط مسألة هامة أخرى لمنظمات المجتمع المدني المحلية بشراكتها مع المنظمات غير الحكومية الدولية. وغالبًا ما تضيق منظمات المجتمع المدني ذرعًا بالدور الثانوي الذي تلعبه في هذه الشراكات، فلا تحصل على معلومات تُذكر ويقتصر دورها على تنفيذ المشروع وتخضع لرقابة المنظمات غير الحكومية الدولية وإدارتها الشاملتين.

تتشارك منظمات المجتمع المدني منتجاتها وتشمل المنشورات والتدريبات عن طريق الشراكات مع الجامعات أو منظمات مجتمع مدني أخرى. وفي عام 2017، نظمت "الجامعة الأميركية في بيروت" و"جامعة سيّدة اللوزة" و"الجامعة اللبنانية الأميركية" وغيرها معارض لمنظمات المجتمع المدني في حرما لتشجيع الطلاب على بناء علاقات مع المجتمع المدني. وشكّلت هذه المعارض منبرًا لمنظمات المجتمع المدني تشارك عبره منشوراتها وتعلن عن فعاليتها وفرص التدريب التي توفرها للطلاب. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم منظمات المجتمع المدني على نحو متزايد وسائل التواصل الاجتماعي لمشاركة منتجاتها من مثال خدمات السياحة البيئية والتدريب الزراعي. وبشكل عام، تقدّر الحكومة الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات وتعهده.

تقديم الخدمات في لبنان



إن معظم خدمات منظمات المجتمع المدني مجانية، ولا سيّما تلك التي تقدّمها وكالات الإغاثة ومنظمات المجتمع المدني التي تدعمها الكيانات الدينية. ويبيع عدد قليل من منظمات المجتمع المدني منتجاته لدرّ الدخل. ويُذكر من الأمثلة منظمة "أرك أن سيال" (Arcenciel) التي تقدّم خدمات تركز على الدخل الذي تكسبه من بيع منتجاتها التي تشمل موادًا غذائية وخزفيات وغيرها.

3.8 البنية التحتية القطاعية:

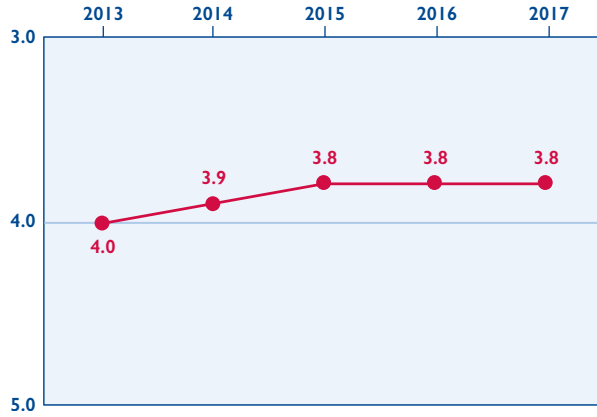
لم يطرأ تعديل يُذكر على البنية التحتية التي تدعم قطاع منظمات المجتمع المدني منذ عام 2016. وتوفّر منظمات الدعم الوسيطة بعض الدعم لمنظمات المجتمع المدني المحلية، ولا سيّما المشورة بشأن إدارتها الداخلية وقدرتها التنظيمية. وتشمل منظمات الدعم الوسيطة هذه منظمة "دعم لبنان" و"مؤسسة مهنا" وغيرها. وتحافظ منظمة "دعم لبنان" مثلًا على برنامج "هيكل حضانة المجتمع المدني" الذي يوفر التوجيه لمنظمات المجتمع المدني الناشئة حول قضايا تتراوح بين الإدارة التنظيمية وتطوير المواقع الإلكترونية. وبشكل عام، يلبي الدعم الذي تقدّمه منظمات الدعم الوسيطة في القضايا المتنوعة عددًا كبيرًا من احتياجات القطاع ولكن يقدّم معظمها الخدمات بكلفة عالية نسبيًا لا يمكن تغطيتها من دون دعم المانحين.

ويدعم عدد من المنظمات الدينية والأحزاب السياسية أيضًا منظمات المجتمع المدني ويقدم لها المنح من أجل خدمة مجتمعاتها المحلية. ويشمل ذلك منظمات "حزب الله" ومنظمات محمد حسين فضل الله التي تقوم في المقام الأول بأنشطة اجتماعية للمجتمعات المحلية الشيعية الخاصة بكل منها. ويدير حزب "القوات اللبنانية" برنامجًا يحمل اسم أنتمي ويدعم المنظمات المجتمعية أيضًا.

ويفتقر لبنان لشبكة شاملة تسهّل تبادل المعلومات بين منظمات المجتمع المدني. ولا يزال التعاون بين منظمات المجتمع المدني هو الاستثناء. وقد ساهمت تحديات التمويل في ظهور بيئة يطغى فيها التنافس على التعاون. واستثّبتت من هذه القاعدة بعض الائتلافات بين منظمات المجتمع المدني في عام 2017. وتشكّل على سبيل المثال "ائتلاف الشاطئ اللبناني" في عام 2017 بهدف الحفاظ على شاطئ الدالية في الروشة. واستمر ائتلاف منظمات المجتمع المدني النسائية الذي يهدف إلى إصلاح قوانين الحضانة الدينية في عام 2017 مع العلم أنه لم يقم بحملة مشتركة بل قامت المنظمات الأعضاء فيه بالتأييد كل على حدة.

وتدرك منظمات المجتمع المدني أكثر فأكثر الحاجة إلى بناء القدرات وغيره من أنواع الدعم الذي يستجيب لاحتياجات منظماتها. وأصبح نتيجة ذلك التدريب الذي تخضع له منظمات المجتمع المدني أكثر تماشيًا مع احتياجاتها وأكثر فعالية.

البنية التحتية القطاعية في لبنان



وتُتاح فرص التدريب لمعظم منظمات المجتمع المدني وتتعدّد البرامج التي يدعمها المانحون، ولكنها لا تتلاءم دائماً مع السياق المحلي. على سبيل المثال، يمكن تنفيذ برنامج رصد وتقييم مطبّق في أفريقيا من دون تعديله ليتلاءم مع وضع منظمات المجتمع المدني في لبنان. ومن جهة أخرى، جرى تكييف برامج كثيرة بنجاح مع سياق منظمات المجتمع المدني وحجمها وقدراتها؛ وقد استندت غالباً إلى تقييم الاحتياجات الذي يجريه المانحون. ويفتقر لبنان إلى نظام اعتماد للمدربين المجازين، ولكن أثبت بعض المدربين كفاءتهم عبر خبرتهم المهنية وأصبحت بالتالي خدماتهم مطلوبة جداً. ولكن أتباعهم مرتفعة جداً ولا يمكن لكافة المنظمات أن تتحملها. ونادراً ما تدخل منظمات المجتمع المدني في شراكات مع القطاع الخاص أو الحكومة.

الصورة العامة: 3.9

حافظت الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني على استقرارها في عام 2017. وساعدت وسائل التواصل الاجتماعي منظمات المجتمع المدني على التأثير في جداول أعمال وسائل الإعلام التقليدية (مثل التلفزيون والراديو والمطبوعات) التي غالباً ما تُورد منظمات المجتمع المدني كمصادر للمعلومات في عام 2017. ومن جهة أخرى، لم تغط وسائل الإعلام التقليدية بشكل عام أنشطة المجتمع المدني إلا إذا كانت من تنظيم منظمات المجتمع المدني الكبيرة الحجم أو جمعت بين وسيلة الإعلام والمنظمات روابط شخصية.

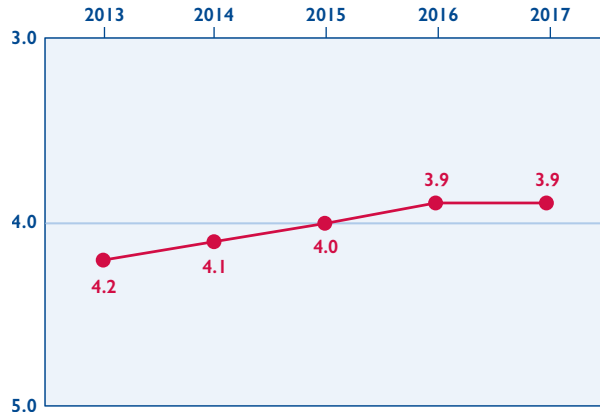
ولا تزال الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني متباينة. ولا يزال الجمهور اللبناني يعترف بالدور الفعّال والهام الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات والدعم والموارد. ولكن أثرت قصص الفساد وغيرها من الممارسات السيئة داخل المنظمات غير الحكومية الدولية في الخارج ومن ضمنها "أوكسفام" (Oxfam) و"اليونيسف" و"منظمة إنقاذ الطفولة" في نظرة الجمهور اللبناني ولطّخت صورة القطاع ككل في عام 2017. وبالإضافة إلى ذلك، يعتقد البعض من عامة الناس أن منظمات المجتمع المدني تقدّم الخدمات للسوريين أكثر منه للبنانيين ويعزز ذلك المشاعر السلبية. وتحيط أيضاً بالعلاقة بين منظمات المجتمع المدني والكيانات السياسية والأفراد حالة من الارتباك لا سيّما عندما يصبح ممثلو منظمة المجتمع المدني أو قادتها مرشحين سياسيين.

واعترفت الحكومة بدور منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات وعكست نظرة إيجابية إلى المجتمع المدني، لا سيما مع اعتماد البلديات والوزارات على منظمات المجتمع المدني لتوفير برامج بناء القدرات والتدريب والخدمات الأخرى التي تدعم إداراتها. ولكن المسؤولين يحطّون أيضاً من قدر منظمات المجتمع المدني باعتبارها منقسمة. على سبيل المثال، أفاد السياسيون ردّاً على

حركة "طلعت ريحتكم" التي بقيت ناشطة إلى حدّ ما في عام 2017 أن منظمات المجتمع المدني البيئية كانت منقسمة ولم تملك استراتيجية أو رؤية مترابطة للتعامل مع قضية النفايات ولم تقدّم بالتالي بديلاً قابلاً للتطبيق. وقد أثر ذلك سلبيّاً على صورة حركة مهمة من المجتمع المدني. وبشكل عام، يختلف مستوى التعاون مع الكيانات العامة وفقاً لنوع العمل الذي تقوم به منظمة المجتمع المدني؛ يزداد عادة التعاون في ما يتعلّق بتبادل المعلومات والتنسيق في مسائل الإغاثة وسيناريوهات الطوارئ. وتستخدم منظمات المجتمع المدني وسائل التواصل الاجتماعي وأدوات أخرى على نحو متزايد للترويج لمنظماتها وأنشطتها. وفي عام 2017، عملت أيضاً منظمات المجتمع المدني على بناء شراكات استراتيجية مع صحافيين محددتين معروفين بدعمهم للمجتمع المدني.

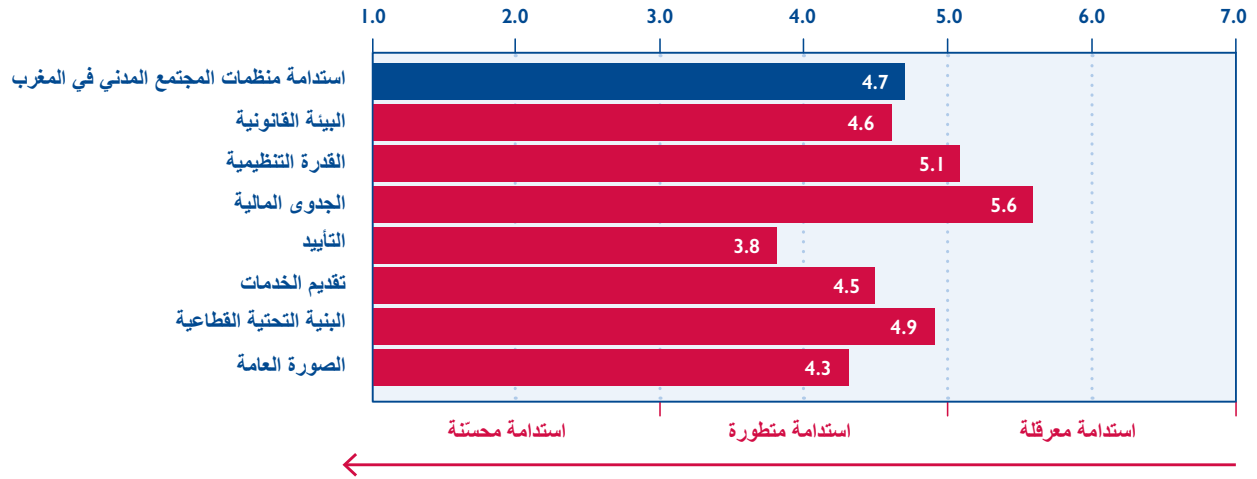
لا تنشر منظمات المجتمع المدني تقاريرها وميزانياتها السنوية عادةً، كما أنها لم تعتمد مدونة أخلاقيات محددة.

الصورة العامة في لبنان



العاصمة: الرباط
عدد السكان: 33,986,655
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وفقًا لتعديل القوة الشرائية): 8,600\$
مؤشر التنمية البشرية: متوسط (0.667)
الحرية في العالم: حر جزئيًا (41/100)

الاستدامة الإجمالية لمنظمات المجتمع المدني: 4.7¹



استمر الاضطراب الاجتماعي الذي نشب في المغرب في أواخر 2016 في النصف الأول من 2017 على مستوى لم تشهد البلاد منذ الثورات العربية في 2011. وفي منطقة الريف ومدينتي جرادة وزاكورة بشكل خاص، دعا المحتجون إلى تنفيذ مجموعة من الإصلاحات، بما فيها زيادة الفرص الاقتصادية، وتحسين ظروف العيش، وانهاء فساد المسؤولين، وتعزيز الحقوق الفردية وكذلك احترام البيئة. وكانت السلطات في البداية متسامحة إزاء الاحتجاجات، لكنها بدأت في أيار/مايو وحزيران/يونيو بتوقيف أعداد كبيرة من المحتجين والناشطين وآخرين على علاقة بالمعارضة. ومن بين هؤلاء، تم سجن صحافي ومعلق معروف على خلفية تُهم مشبوهة تتعلق بالتحريض على التظاهرات. نُظمت التظاهرات في عدة مدن أخرى، بما فيها الدار البيضاء والرباط، دعماً لاحتجاجات منطقة الريف.

كما شاركت بعض منظمات المجتمع المدني بتنظيم هذه الاحتجاجات أو دعمها. وعلى سبيل المثال نظمت "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان" (AMDH) مثلًا اعتصامات والتي منعت من طرف السلطات بطرق عنيفة.

عُيّنت حكومة جديدة في 5 نيسان/أبريل 2017، بعد ستة أشهر من الصعوبات في تشكيل الأغلبية. وبعد الاحتجاجات، أعدت الحكومة خطة سوسيو-اقتصادية لجهة الشرق، تهدف إلى معالجة تحديات التنمية في المنطقة، لا سيما تلك الموجودة في إقليم جرادة. وتشمل الخطة تدابير للتجاوب مع انتظارات الساكنة في مجال التشغيل وتحسين ظروف العيش، ومواكبة التحولات الاجتماعية وحماية البيئة.

في غضون ذلك، اتخذت الحكومة بعض الخطوات لتنفيذ إصلاحات مرتبطة باللامركزية وتعزيز وضمان المشاركة المواطنة. وعلى سبيل المثال، أطلقت وزارة الداخلية برنامجاً لتنفيذ ورش الجهوية المتقدمة بين سنة 2017 وسنة 2021. ويهدف البرنامج إلى إعطاء الصلاحية، الموارد المالية والبشرية إلى الجهات والمؤسسات المحلية، وخاصة مجالس الجهات. وبموجب المادة 139 من دستور 2011، تضع مجالس الجهات، والجماعات الترابية الأخرى، آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنين والمواطنات في إعداد برامج التنمية وتتبعها. إلا أن القانون يعطي كل هيئة حرية تحديد هذه الآليات في انظمتها الداخلية، مما ينتج ممارسات تشاركية مختلفة ومتفاوتة. وواصلت الحكومة الجديدة أيضًا الإصلاحات التي باشرت بها الحكومة السابقة، ومن بينها البرامج التي تركز على الحماية الاجتماعية والتشغيل مثل "استراتيجية التشغيل الوطنية" (2015-2025).

بحسب "المنذوبية السامية للتخطيط" (HCP) في المغرب، شهد الاقتصاد نموًا بنسبة 4 في المئة في 2017، بعدما كان لا يتجاوز نسبة 1.2 في المئة في سنة 2016. وفيما يستمر ارتفاع أسعار النفط والحاجة إلى المواد الأولية في تهديد

¹ يُشار إلى ورود خطأ في نشر نقطة الاستدامة الإجمالية على أنها تساوي 4.6 في مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2016.

استدامة الاقتصاد، عرف اقتصاد المغرب نموا في القطاع الزراعي وارتفاعا في أنشطة التصدير الصناعي نتيجة ازدياد الطلب. إلا أن منظمات المجتمع المدني لم تستفد بشكل ملحوظ من هذه التطورات.

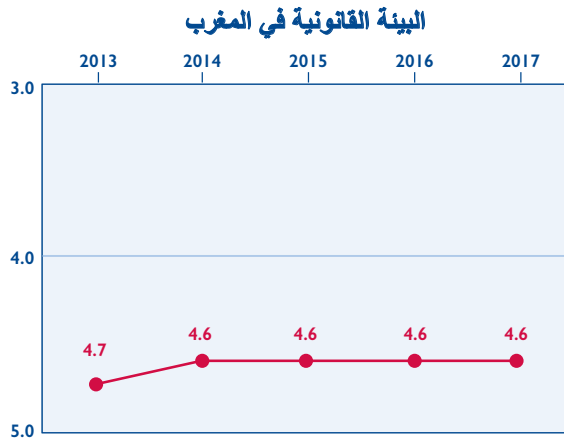
لم تتغير استدامة منظمات المجتمع المدني إلى حد كبير في سنة 2017، إذ لم تُلحظ أي تغييرات في النقاط في أي بُعد من أبعاد الاستدامة. فما زالت تعاني من ضعف القدرة التنظيمية وتعتمد بشكل أساسي على التمويل الدولي، فيما تكافح لجذب الدعم المحلي المستدام. وما زالت منظمات المجتمع المدني تنخرط في أنشطة التأييد وقد حققت بعض النجاحات في 2017. وتختلف نظرة كل من القطاعين العام والخاص والإدارات العمومية إلى مختلف أنواع منظمات المجتمع المدني، فنجد من بينها التابعة لصفوف الحكومة تستفيد من تغطية اعلامية جيدة، فيما تبقى جمعيات حقوق الإنسان التي تطرح تساؤلات حول سياسات الدولة معرضة للتهديد.

كما ان الشكل القانوني الاساسي لمنظمات المجتمع المدني في المغرب هو الجمعيات. وحسب وزارة الداخلية، كان في المغرب حوالي 130,000 جمعية مسجلة في عام 2016. وفي مقابلة جرت في سنة 2017 مع مولاي اسماعيل العلوي: رئيس اللجنة الحوار الوطني حول المجتمع المدني الصلاحيات الدستورية المنتهية في سنة 2015، حيث افاد ان عدد الجمعيات يتراوح حاليًا بين 140,000 و150,000 جمعية. وترتكز منظمات المجتمع المدني في المغرب بشكل أساسي على العمل الاجتماعي والتنمية المستدامة ودعم القطاع المهني. أما منظمات حقوق الإنسان فقليلة جدًا. والجهات التي تحتوي على أكبر عدد من منظمات المجتمع المدني هي جهة الدار البيضاء سطات (19,562 جمعية) وجهة سوس ماسة (15,879 جمعية).

4.6 البيئة القانونية:

لم تشهد البيئة القانونية في المغرب تغيرا كبيرا في سنة 2017. فيعترف دستور سنة 2011 بدور المجتمع المدني في تتبع وتقييم السياسات العمومية. وفي سنة 2017، ظل ضهير (المرسوم الملكي) حول حق تأسيس الجمعيات (1-58-376 لعام 1958)، وبالإضافة إلى مرسوم تنفيذ حق تأسيس الجمعيات الذي يحدد إطارًا لتكوين منظمات المجتمع المدني يضبطان هذه المنظمات بشكل أساسي.

يجب على منظمات المجتمع المدني أن تعلن رسمياً عن تأسيسها. على الورق، يعتبر إجراء الإبلاغ ملائماً نسبياً، ولكنه في الواقع راجع لنظام التسجيل القبلي تفرضه السلطات من أجل الموافقة الفعلية على الإبلاغ التأسيسي. وعلى منظمة المجتمع المدني أن تقدم إشعار تأسيسها إلى مقر السلطات الإدارية، الترابية المحلية حيث تقع هذه المنظمة. وينص المرسوم 2-04-969 على أنه من المقترض أن تستلم منظمات المجتمع المدني إيصالا موقعا ومؤرخا في غضون 60 يوما من تاريخ تقديم اشعارها الكامل؛ ويكون هذا الإيصال كدليل على التأسيس وهو إلزامي لإجراء الصفقات المالية، كالحصول على المنح أو تمويلات أخرى. كما لوحظ في السنوات السابقة، أن بعض منظمات المجتمع المدني لم تستلم بعد إيصالاتها. في حين ان هناك إيصالات تطلبت لإصدارها أكثر من 60 يوما. أو تطلب إصدار هذا الإيصال أكثر من سنتين يومًا. وتلزم السلطات المنظمات بمجموعة الوثائق الضرورية للتأسيس نذكر منها: عدد نسخات الطلب الواجب تقديمها. كذلك، في بعض الحالات، تطلب السلطات المحلية من منظمات المجتمع المدني تقديم مستندات إضافية لا ينص عليها القانون.



ومن المرجح أن تخضع منظمات المجتمع المدني التي تتعارض مهامها وأعضائها مع السلطات لنوع من التقييد في تنفيذ القانون ففي سنة 2017، ضابقت السلطات تلك المنظمات التابعة للمعارضة السياسية أو الناشطة في مجال حقوق الإنسان بما فيها "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان". فمثلاً، منذ أواخر 2017، رفضت السلطات قبول إشعار تأسيس فرع لهذه الجمعية في طنجة. وفي 8 تموز/يوليو، منعت السلطات في "زاوية الشيخ" الجمعية نفسها من عقد ندوة عامة حول حقوق الإنسان من خلال منع الدخول إلى المركز الاجتماعي حيث كان سيعقد الاجتماع. وفي خلال العام، ظل رئيس جمعية المغربية لحقوق الإنسان قيد المحاكمة على خلفية تهمة شملت "تهديد أمن الدولة" بسبب الترويج لتطبيق على الجوّال لصحافة المواطن يحمي خصوصية المستخدمين. كما تضايقت السلطات المنظمات المجتمعية التي تروج المثليات والمثليين ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولون جنسيا (LGBTI) والحركات الغير المهيكلة التي تود تأسيس جمعيات، بما فيها اتحاد الطلبة من أجل التغيير في النظام التعليمي (UECSE).

يسمح القانون لمنظمات المجتمع المدني بجمع المنح، مع وجوب تقديم طلب للحصول على رخصة إضافية. ويمكن لهذه المنظمات الحصول على التمويل من الحكومة وأيضاً من المنظمات الدولية والأفراد. وكما في السنوات السابقة، يجب تبليغ "الأمانة العامة للحكومة" (SGG) عن كافة المنح الأجنبية في غضون 30 يوماً من استلامها، مرفقة بمعلومات حول: أهداف المشروع الذي سيُمَوَّل وهوية المانح وبلده الأم ومعلومات التواصل معه. وتقيّد التدابير الإدارية الإضافية إمكانية وصول منظمات المجتمع المدني إلى الأموال. فعلى سبيل المثال، تستمر هذه المنظمات في مختلف أنحاء المغرب في مواجهة العراقيل عند فتح الحسابات المصرفية. والجدير بالذكر أنه، تبعاً للمنشور 36/ج (G/36) لعام 2003 الصادر عن والي "بنك المغرب"، يشترط البنك المركزي المغربي على منظمات المجتمع المدني ايداع وثائق تدل على وضعيتها القانونية، مع نسخات من قانونها الأساسي، نظامها الداخلي، مجالات تدخلها، محاضر اجتماعاتها، ولائحة أعضاء مجلسها الإداري، قبل ان تتمكن من فتح حساب مصرفي.

وفقاً للظهير 1-58-476، يمكن أن تتقدم منظمات المجتمع المدني بطلب الحصول على صفة المنفعة العامة حتى تحصل على المزايا الضريبية وتتأهل للتمويل الحكومي. إلا أن هذا الإجراء يبقى معقد ويتطلب أن توفر المنظمات وثائق كثيرة مصادق عليها. تحتفظ السلطات بحرية القرار الكاملة لمنح هذه الصفة. ولم يتمكن إلا عدد قليل من منظمات المجتمع المدني، والتي تتمتع عموماً بعلاقات سياسية، في الحصول على هذه الصفة؛ وتشمل هذه المنظمات "الصليب الأحمر المغربي" و"مؤسسة الطاهر السبتي" و"جمعية حماية الأسرة المغربية". وتحصل الاتحادات الرياضية المجازة بموجب المادة 17 من القانون 87-06 حول التربية البدنية والرياضة على صفة المنفعة العامة تلقائياً.

لا تحظى إلا منظمات المجتمع المدني ذات المنفعة العامة بالإعفاءات من ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة. ويُسمح لمنظمات المجتمع المدني بتقاضي دخلٍ من بيع بعض أنواع السلع.

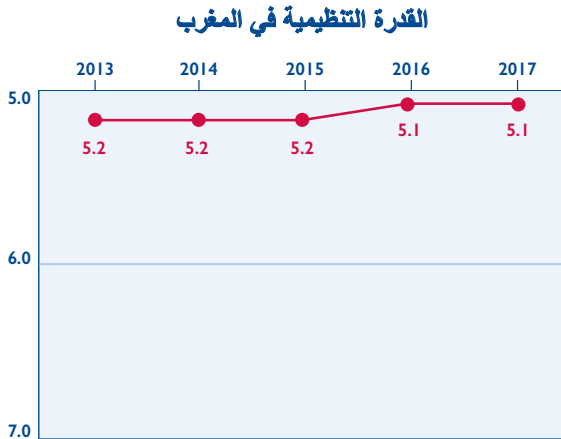
عند الحاجة، تستخدم منظمات المجتمع المدني الخبراء القانونيين من القطاع الخاص، أو تحصل على الخدمات القانونية عبر شبكاتها على المستوى الوطني. فيشكل عام، ثمة نقص في الخبرة والمعلومات القانونية على المستوى المحلي.

القدرة التنظيمية: 5.1

لم تتغير القدرة التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني بشكل عام في 2017. وما زال القطاع يتوفر على مجموعة من القدرات منظمات المجتمع المدني التي تتلقى التمويل الأجنبي بقدرات أكثر تطوراً عموماً من قدرات المنظمات التي تعتمد على مصادر التمويل المحلية. ويعود سبب ذلك إلى كون المانحين يقيمون قدرات شركائهم التقنية والتنظيمية ويضمنون شفافية أنظمة المحاسبة الخاصة بهم لإدارة المنح ومراقبتها.

ترمي منظمات المجتمع المدني إلى إشراك السكّان المستهدفين كأطراف فاعلة في مبادراتها ومشاريعها. ويمكن أن تتخذ المشاركة أشكالاً مختلفة، من مشاركة المعلومات التكوينية، إلى المشاركة في اتخاذ القرارات.

ما زالت عدة منظمات للمجتمع المدني تفتقر إلى الاستراتيجيات الواضحة المعالم لإنجاز مهامها؛ كما أن التواصل الداخلي لديها ضعيف وتفتقر إلى المهنية. وتستمر هذه العراقيل الداخلية في إعاقة عمل منظمات المجتمع المدني عبر القطاع، مما يؤدي إلى نوع من الارتباك على مستوى خطط المنظمة وكذلك وجود التباس في مواقفها السياسية.



في 2017، اتخذت بعض منظمات المجتمع المدني، مثل "الجمعية المغربية لأولوية القانون" (Moroccan Association for the Primacy of Law)، خطواتٍ لتعزيز ممارسات إدارة منظماتها، بما فيها التشديد على المساءلة والشفافية في استخدام المنح، وإضافة أعضاء جدد إلى مجالسها ولجانها التنفيذية، وإنشاء لجان التسيير. ومع ذلك، وفقاً لإحصائيات "المنذوبية السامية للتخطيط"، كان أكثر من 95 في المئة من منظمات المجتمع المدني في 2017 تديره فقط لجنة تنفيذية؛ ولم يملك إلا 3 في المئة منها مجلس إدارة ولجنة تنفيذية معاً. ومن بين منظمات المجتمع المدني التي أجرت المنذوبية الدراسة عليها والتي بلغ عددها 1,254 منظمة، وُجد أن ثلثها يملك هيكلًا تنظيميًا رسميًا مع مسؤوليات واضحة. ولوحظ أن أغلبية منظمات المجتمع المدني لها أنظمة داخلية صادق عليها جمعها العام، و80 في المئة منها يعقد جمعها العام في الوقت المحدد.

تعتمد منظمات المجتمع المدني إلى حدٍ كبير على التمويل القائم على المشاريع، الذي يعيق التخطيط الطويل المدى والاستثمار في الموارد البشرية. كذلك، لا يُمَوَّل بعض المانحين رواتب المستخدمين، ولا الدعم المؤسسي مثل:

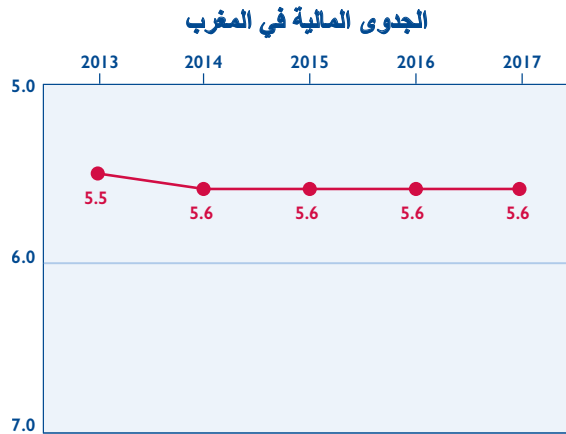
التسيير الإداري والمالي والتكوين. وكننتيجة لذلك، تسعى منظمات المجتمع المدني عمومًا للحفاظ على المستخدمين الذين يعملون بدوام كامل. كما تفتقر عدة منظمات منها إلى المستخدمين التقنيين والإداريين المؤهلين، مما يؤثر على قدرة تواصلها وبرمجتها لكافة انشطتها. كما تعتمد على متطوعين لدعم عملها وأنشطتها. فعلى سبيل المثال، "جمعية بيتي" هي منظمة مجتمع مدني مهنية تعمل على مكافحة العنف ضد الأطفال؛ ولها خطة استراتيجية واضحة ومحددة بدقة ونموذج إداري للمتطوعين يقيم مساهماتهم في الجمعية. إلا أن المغرب يفتقر إلى الإطار القانوني للمتطوعين، فيبقى وضع متطوعي المجتمع المدني وحقوقهم غير واضحة.

يحظى معظم منظمات المجتمع المدني بإمكانية الوصول لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة، رغم تفاوت نوعية الاستخدام ووتيرته من منظمة إلى أخرى. فلا يستخدم بعضها إلا البريد الإلكتروني للتواصل مع شركائه، فيما تستخدم المنظمات الأخرى - لا سيما تلك المعنية بشكل أساسي بالتأييد - ووسائل التواصل الاجتماعي للتواصل بشأن أنشطتها. فعلى سبيل المثال، يستخدم "منتدى الشباب المغربي" وسائل التواصل الاجتماعي من أجل التأييد المتعلق بتوصيات حول السياسات التي تؤثر على الشباب في المغرب. وتستطيع منظمات المجتمع المدني بشكل عام اقتناء فحسب المعدات الجديدة، مثل الحواسيب أو الهواتف المحمولة، لمشاريع محددة بواسطة تمويل المانحين.

الجدوى المالية: 5.6

بقيت الجدوى المالية للقطاع ككل مستقرة عموماً في سنة 2017. فما زالت منظمات المجتمع المدني تجد صعوبات في الحصول على تمويلات محلية. وتبقى المداخل المرتبطة بالأنشطة ومساهمات الأعضاء جزءاً صغيراً من الميزانية غير كافية لدعم انشطتها وضمان استدامة عملها.

تحصل بعض منظمات المجتمع المدني على كمية كبيرة من التمويل من الحكومة. ويُقدَّر المعدل الإجمالي للتمويل العام المخصص إلى الجمعيات من الإدارات الوزارية ومؤسسات الحكومة والشركات الحكومية بـ6.423 مليار درهم (حوالي 681 مليون دولار) سنوياً، وفقاً للوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني. ومن بين أكبر الموزعين لأموال الحكومة في المغرب "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية. وتحصل المنظمات التي تعالج مسائل الرعاية الاجتماعية على أكبر قدر من التمويل الحكومي من القطاع الحكومي. وعندما تطرح مؤسسات الحكومة طلبات العروض، غالباً ما تكون مخصصة لمناطق محددة، ما يمنع منظمات المجتمع المدني الواقعة في أماكن أخرى من الحصول عليها.



نظراً إلى القيود على التمويل العمومي من القطاعات الحكومية، يبقى التمويل الدولي في غاية الأهمية بالنسبة إلى عدة منظمات مجتمع مدني. ويأتي هذا التمويل بشكل أساسي من ثلاثة مصادر وهي: الاتحاد الأوروبي و"مجلس أوروبا"، والسفارات الأجنبية، والمؤسسات الأجنبية، بما فيها "هاينريش بول" (Heinrich Böll) و"مؤسسة فريدريش إيبيرت" (Friedrich Ebert Stiftungs). وقد يكون الدعم مالياً أو تقنياً أو مؤسستياً. فيدعم الاتحاد الأوروبي مثلاً بشكل مباشر سبعة وعشرين مشروعاً على الأقل لمنظمات المجتمع المدني حول مواضيع مختلفة تشمل الديمقراطية وحقوق الإنسان والهجرة وقضايا النوع الاجتماعي، فيبلغ إجمالي مساهمته حوالي 15.5 مليون يورو. لكن تعكس فرص التمويل الدولي أولويات المانحين، ولا تتماشى بالضرورة مع الحاجات المحلية. كما يجد الاعتماد على التمويل الدولي القائم على المشاريع من استدامة أنشطة منظمات المجتمع المدني بسبب نقص التمويل

المتواصل. كذلك، غالباً ما تكون شروط التمويل الدولي معقدة وصعبة التحقيق بالنسبة إلى بعض منظمات المجتمع المدني. وتستحوذ المؤسسات والهيئات الدولية (أو المؤسسات الوسيطة) على جزء كبير من التمويل الدولي، ويعود سبب ذلك جزئياً إلى نقاط الضعف التنظيمية في منظمات المجتمع المدني. فمثلاً، في عدد من المشاريع التي مولها الاتحاد الأوروبي ومنظمة "أوكسفام" و"اليونسكو" في 2017، بحث المانحون عن منظمات دولية لتكون جهات التنفيذ الأساسية؛ ثم بحثت هذه الهيئات عن شركاء تنفيذ ثانويين ضمن المجتمع المدني. فتمنع هذه البنية منظمات المجتمع المدني المغربية من الانخراط كشركاء حقيقيين أو من تقديم وجهات نظرها الخاصة للمساهمة في المشاريع. وبدلاً من ذلك، يكون مصير هذه المنظمات تقديم الخدمات إلى المنظمات الدولية التي يستحوذ موظفوها على جزء كبير من الأموال، وتقتصر أدوارها غالباً على الأنشطة الإدارية مثل مراقبة التقدم المحرز والتذكير بالمواعيد النهائية.

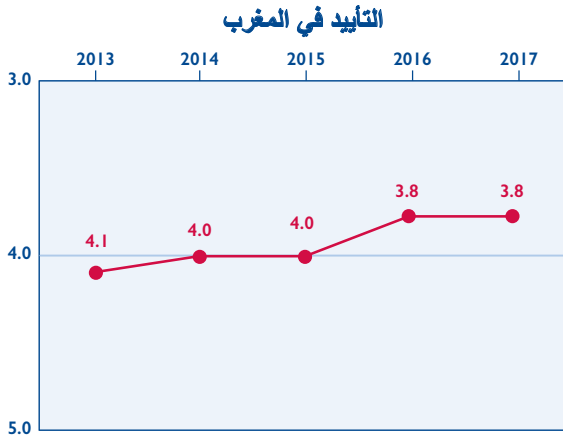
تبقى قدرة منظمات المجتمع المدني في تحقيق أرباح من المنتجات والخدمات محدودة بسبب ضعف قدراتها التنظيمية. وفي عام 2017، حاليًا بدأت وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، بالشراكة مع "منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة" (FAO)، بصياغة مشروع "قانون إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، الذي يعالج قدرة منظمات المجتمع المدني على تأسيس مقاولات اجتماعية.

يملك القليل جدًا من منظمات المجتمع المدني أنظمة محاسبة. وتميل المنظمات الصغيرة خاصةً إلى امتلاك أنظمة محاسبة بسيطة تسمح لها برصد مداخيلها ونفقاتها عبر التدوين اليومي في الدفاتر النقدية والمصرفية. وتميل منظمات المجتمع المدني التي تحصل على الأموال الدولية إلى امتلاك أنظمة إدارة مالية أقوى وأكثر شفافية وأكثر فعالية بسبب الحاجة إلى الامتثال لمتطلبات المانحين على غرار عمليات التدقيق الخارجية لحساباتها.

3.8 التأييد:

لم يتغير مؤشر التأييد لدى منظمات المجتمع المدني كثيرًا في 2017. وتتمتع بعض منظمات المجتمع المدني وبعض الشبكات بخبرة واسعة في مجال التأييد على الصعيدين الوطني والمحلي. ورغم وجود آليات رسمية يمكن أن تتعاون من خلالها منظمات المجتمع المدني مع القطاع العام، فهي لا تعمل بفعالية. لذلك، يبقى وصول هذه المنظمات إلى عمليات اتخاذ القرار غير رسمي بمعظمه أو يعتمد على الشبكات الشخصية.

تنص القوانين الأساسية 113-14 و 112-14 و 111-14 - التي جرى اعتمادها كلها في عام 2015 - على حق منظمات المجتمع المدني والمواطنين بتقديم العرائض والالتماسات إلى المجالس المنتخبة. لكن العملية معقدة على أرض الواقع، وغالبًا ما لا يكون هناك تجاوب من جانب الأطراف المعنية معها. ففي عام 2017 مثلاً، اتبعت جمعية تفضّل أن تبقى



مجهولة الهوية عملية تقديم عريضة على المستوى الوطني، ما تطلب جمع التوقيعات وبطاقات التعريف الوطنية لـ 5,000 ناخب مسجل - وهي عملية صعبة بما أن المغربيين يفضلون عدم إظهار بطاقات التعريف الوطنية، بصرف النظر عن السبب. وفي النهاية، جمعت هذه الجمعية 5,149 توقيعًا واتخذت كافة الخطوات الضرورية لتقديم عريضتها، لكنها لم تتلقَ أي إجابة من الحكومة منذ تقديم العريضة.

غالبًا ما تقوم منظمات المجتمع المدني بالتأييد استجابةً للأحداث الجارية، وليس بدافع خطط العمل. فمثلًا، بدلًا من إنشاء خطة عمل تأييدية لمعالجة العنف ضد المرأة، تتفاعل منظمات المجتمع المدني مع الأحداث التي تعرف انتشارًا واسعًا مثل مقتل امرأة كنتيجة للعنف القائم على النوع الاجتماعي وتقوم على أساسها بالتأييد.

ما زالت احتجاجات الشارع تشكل أداة مهمة للتأييد. وأحدثت الاحتجاجات التي تم تنظيمها في الريف في بداية العام بعض

التأثير، مثل إقالة ثلاثة وزراء بسبب غياب التقدم في خطة التنمية لجهة الريف. لكن في الوقت نفسه، اتخذت الحكومة إجراءات صارمة ضد أولئك الذين شاركوا في هذه الاحتجاجات. فمن أيار/مايو وصاعدًا، نشرت السلطات أعدادًا كبيرة من القوى الأمنية في الريف وأجرت عمليات توقيف كثيرة. واعتُقل محتجون مسالمون، فيما كان الصحافيون يُغطون الاحتجاجات، واستُخدمت قوة مبالغ بها وغير ضرورية في بعض الأحيان. وأدين عدة محتجين بسبب تهم مرتبطة بأمن الدولة وعلى علاقة بالاحتجاجات.

يواظب عددٌ متزايد من منظمات المجتمع المدني مع طاقمه الشاب على أنشطة التأييد على شبكة الإنترنت. فنقدت الجمعيات التي أنشئت بعد ثورة عام 2011 مثلًا حملات تأييد على الإنترنت إلى جانب حملات التأييد الشعبية واستهدفت مباشرةً أصحاب العلاقة السياسيين. كما استهدفت بعض هذه الجهود المجتمع الدولي. فعلى سبيل المثال، استخدمت "مؤسسة بطو" وجودها على وسائل التواصل الاجتماعي لدعم العرائض التي تستهدف حقوق المرأة، لا سيما تلك التي تتعلق برعاية المرأة القروية.

"لا لتمرير المادة 8 مكرر" هو مطلبٌ شكّل ضغطًا ناجحًا في عام 2017. ووفقًا للمادة 8 مكرر من مشروع قانون المالية لعام 2017، التي صادق عليها مجلس النواب ثم أُحيلت إلى مجلس المستشارين، لا يمكن حجز ممتلكات الدولة، ما يعني أنه حتى لو حكمت المحكمة لصالح الفرد، باستطاعة الدولة أو المؤسسات العمومية والجماعات المحلية إسقاط الحكم أو تجاهله. ومن خلال البلاغات الصحافية وحملة على الإنترنت شملت هاشتاغًا وعرائض على شكل صورة، نفذت الجمعيات، بما فيها "بروميثيوس" ونقابة المحامين، بالإضافة إلى الأحزاب السياسية، حملات ناجحة على وسائل التواصل الاجتماعي والشارع للاحتجاج على المادة 8 مكرر. وقبل نهاية عام 2017، تم إلغاء هذه المادة من مشروع

عادةً ما تكون القوانين – من بينها الأحكام الدستورية – بطيئة التنفيذ، ما يُعيق أحياناً الإصلاحات التي تعود بالمنفعة على منظمات المجتمع المدني. فمثلاً، تنص المادة 33 من دستور عام 2011 على إنشاء "المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي"؛ لكن لم يمرر مجلس النواب القانون 98-15 لإنشاء المجلس إلا في عام 2017، بعد ست سنوات من اعتماد الدستور. وعلاوةً على ذلك، يفيد القانون 98-15 بأن المجلس لا يصبح رسمياً إلا عند تسمية رئيسه وتعيين أعضائه رسمياً، وهو أمرٌ لم يحصل حتى الآن بحلول نهاية عام 2017.

بعد ثلاث سنوات من نيل إقرار مجلس الحكومة في تموز/يوليو 2014، عادت أخيراً "لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان" في برلمان المغرب إلى "قانون الحق في الوصول إلى المعلومة" (مشروع القانون 13-31) في كانون الأول/ديسمبر 2017، مع التخطيط لمناقشته واعتماده في المستقبل القريب. وسيسمح هذا القانون الذي طال انتظاره للمجتمع المدني بمراقبة السياسات العامة والإشراف عليها وتقييمها. وعقدت إدارة وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، بالشراكة مع "اليونسكو"، اجتماعاً حول حق الوصول إلى المعلومات في أيلول/سبتمبر 2017. وفي الاجتماع، دعا المجتمع المدني إلى المزيد من التفاصيل حول نوع المعلومات التي سيغطيها القانون، وإلى تحديد الاستثناءات بوضوح تام، لا سيما في ما يخص الوثائق المحفوظة في الأرشيف.

لم يشكل التأييد من أجل إصلاح قوانين منظمات المجتمع المدني أولويةً في سنة 2017. كما أن وجود ثقة محدودة بين المنظمات المجتمعية بالاضافة الى المنافسة ووجود مصالح سياسية خفية يعيق هذا النوع من التأييد.

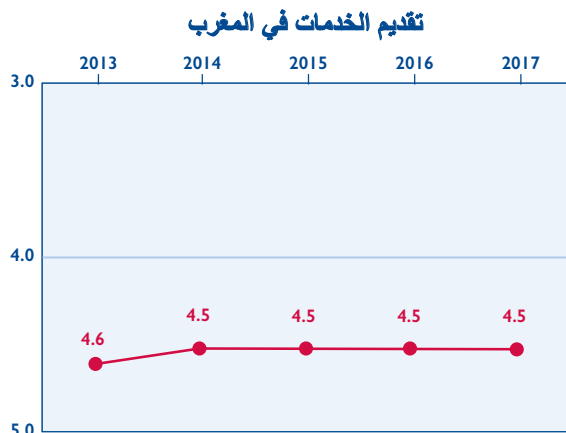
في 2016، نشر "المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي" رأياً شمل توصيات بإنشاء صفة رسمية للمتطوعين وبتمييزهم عن المتطوعين الذين يتقاضون أجراً، مع تحديد الحقوق والمسؤوليات لكلا النوعين من المتطوعين. ومنذ نهاية عام 2017، لم تتلقَ هذه التوصية أي رد.

تقديم الخدمات: 4.5

لم يتغير تقديم الخدمات من منظمات المجتمع المدني بشكلٍ ملحوظ في خلال عام 2017. فستمر هذه المنظمات في تأدية دورٍ كبير في تقديم الخدمات الاجتماعية، لا سيما خدمات الصحة والتعليم، وقد طوّرت خبرتها في تحسين ظروف عيش المجتمع. وتقدّم منظمات المجتمع المدني، بصفقتها معنية بتوفير الخدمات، خدماتٍ مجتمعية متكاملة بدافع تحقيق المصلحة العامة وليس الربح. ويعتبر دورها مهماً، لأن باستطاعتها أن تنشط في المناطق التي يقل فيها تدخل الحكومة أو يغيب كلياً. ففي المناطق القروية مثلاً تقل المراكز الصحية، تؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً أساسياً في نشر الوعي حول الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والأمراض المنقولة جنسياً. كما تقدّم بعض الجمعيات مثل جمعية "الامانة" للقروض الصغرى (او التمويل الأصغر).

بشكل عام، تقدّم منظمات المجتمع المدني في المغرب الخدمات إلى الناس من دون تمييز. وفي بعض الحالات، تستهدف خدماتها بعض الفئات الاجتماعية المعينة التي تشمل النساء والمعوقين والأطفال والشباب. وتستخدم مقاربات قائمة على النوع الاجتماعي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين. كما نجد هناك منظمات الاحتياط الاجتماعي كالتعاضديات تقدم خدمات فقط لأعضائها المنخرطين.

تنشط عدة منظمات مجتمعيّة تركّز على الصحة والزراعة والبنية التحتية في المناطق الريفية بشكلٍ خاص، وهي توسّع ميادين خبرتها لتشمل مكافحة الفقر والتمييز ضد الفقراء. وتعمل بعض هذه المنظمات مثل منظمة "ساعة الفرح" مباشرةً على معالجة أسباب الفقر، ومحااربة النبذ الاجتماعي والمهني مع التركيز على التعليم والصحة.



رغم أن القانون يسمح لمنظمات المجتمع المدني بالقيام بأنشطة تجارية ربحية توفر خدمات بسعر السوق بشرط في المقابل إعادة استثمار ارباحها الانشطة الغير الربحية، تُقدّم معظم خدمات منظمات المجتمع المدني مجاناً. ولم يصبح إلا عدد صغير من هذه المنظمات – مثل جمعية امانة توفر قروض صغرى، التي تُوفّر القروض متناهية الصغر – معتمداً على ذاته عبر توفير الخدمات والمنتجات.

تعترف الحكومة بالدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في توفير الخدمات الاجتماعية في المناطق القروية. تعتبرها كفاعل أساسي وشريك مفضل، ويعود سبب ذلك جزئياً إلى استخدامها مقاربات مرنة وتشاركية. ويأتي التمويل العمومي للخدمات الاجتماعية التي تقدّمها منظمات المجتمع

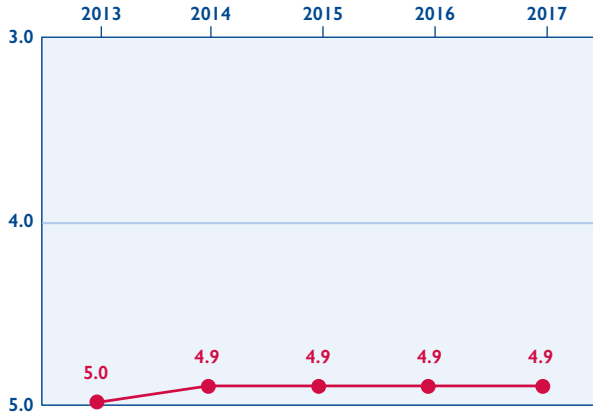
المدني بشكل مباشر أو غير مباشر من مجموعة وفيرة من الجهات المؤسسية، وبالتحديد من وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية و"التعاون الوطني" و"المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" و"مؤسسة محمد الخامس" و"وكالة التنمية الاجتماعية" والجماعات المحلية. لكن ما زال دور منظمات المجتمع المدني وعلاقتها بالحكومة مسألة مثيرة للجدل، إذ يعتبر البعض أن المجتمع المدني لا يجوز أن يحل مكان الحكومة، بل أن يدافع عن طريق القيام بالتأييد من أجل جعل الحكومة تتحمل مسؤوليتها.

4.9 البنية التحتية القطاعية:

لم تتغير البنية التحتية التي تدعم القطاع بشكل ملحوظ في سنة 2017. فتوفّر منظمات الدعم الوسيطة ومراكز الموارد الخدمات مثل توزيع المنح والتأييد والتدريب والخدمات الاستشارية. وتشمل بعض الأمثلة عن منظمات الدعم الوسيطة ك"الفضاء الجمعي" و"منتدى بدائل المغرب" و"الملتقى الجمعي" وجمعية "تنمية". وتوفّر "موناو" قاعدة بيانات عن منظمات المجتمع المدني، كما تقدّم التدريبات لأعضائها. وتعمل قلّة من منظمات الدعم الوسيطة ومراكز الموارد على المستوى الوطني، بما فيها جمعية "تنمية"، لكنها تبقى ناشطة بشكل أساسي في المناطق الحضرية.

نادرًا ما تشارك منظمات المجتمع المدني المعلومات بين بعضها البعض، ويعود سبب ذلك جزئيًا إلى المنافسة للحصول على التمويل. غير أن عددًا متزايدًا من منظمات المجتمع المدني تعمل في شبكات محلية تركز على بعض القضايا مثل: التنمية المستدامة، البيئة، المرأة والشباب. فعلى سبيل المثال، تشمل شبكة "أناروز" أكثر من خمسين مركزًا استشاريًا يعالج العنف القائم على النوع الاجتماعي وحقوق المرأة. وتشمل بعض الائتلافات الأخرى "ربيع الكرامة" و"الائتلاف المغربي من أجل العدالة المناخية".

البنية التحتية القطاعية في المغرب



يبقى عدد المؤسسات المغربية ضعيف بالمقارنة مع عدد منظمات المجتمع المدني. ويتمتع بعضها، مثل "مؤسسة بو عبيد" بصفة المنفعة العامة. وتوفّر هذه المؤسسات عادةً منحًا أولية إلى منظمات المجتمع المدني المحلية بحسب الموضوع الذي تركز عليه. فعلى سبيل المثال، توفّر "مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج" منحًا صغيرة إلى منظمات المجتمع المدني التي ترمي إلى تعزيز الحقوق السوسيو-اقتصادية للمغاربة في الخارج.

على الرغم من الكمية المحدودة للتدريب المؤمن بحسب الحاجة، ما زالت منظمات المجتمع المدني تفتقر إلى إمكانية الحصول على التدريب المتخصص. وبشكل عام، يُقدّم التدريب بالفرنسية أو العربية، مع تدريبات قليلة باللغة الأمازيغية، ويميل إلى الاعتماد على مزيج من الخبراء المغريين والأجانب. وتشمل بعض المنظمات التي مولت التدريبات في سنة 2017 مانحين مثل "المبادرات

الصغرى لمنظمات المجتمع المدني بشمال أفريقيا"، ومنظمات أجنبية غير ربحية مثل "المعهد الجمهوري الدولي"، وهيئات استشارية مغربية مثل "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، ومنظمات مجتمع مدني مثل "الفضاء الجمعي". وتدعو الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني أيضًا منظمات المجتمع المدني إلى المشاركة في تدريبات موضوعية هادفة في ميادين مرتبطة بمشاركة المجتمع المدني في عملية صنع السياسات العامة. وفي 2017، أعلنت الوزارة إطلاق منصة على الإنترنت لتقديم التدريبات الإلكترونية إلى منظمات المجتمع المدني في مجال الديمقراطية التشاركية.

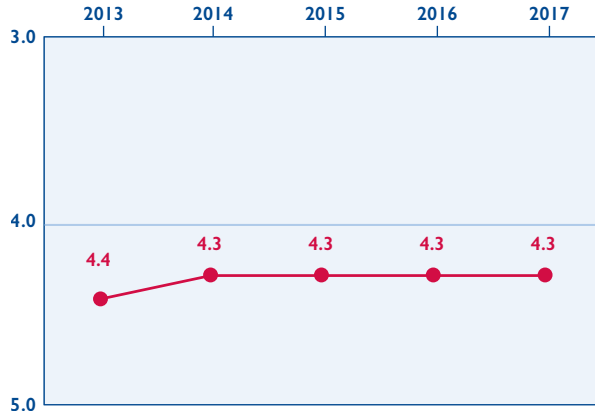
4.3 الصورة العامة:

بقيت الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني هي نفسها كما في عام 2016. وهناك بعض وسائل الإعلام التي تقوم بالتغطية الإعلامية لمنظمات المجتمع المدني تديرها الدولة كمثل: "القناة الثانية". فمن جهة، تتلقى منظمات المجتمع المدني التي تؤيد المواقف الحكومية أو المؤسسات مثل "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" تغطية إيجابية جدًا. لكن يختلف الوضع بالنسبة إلى منظمات حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، تُتهم "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان" مرارًا بتمثيل وجهات نظر متطرفة. وتميل مجموعات التأييد إلى الحصول على تغطية إعلامية أكبر من المجموعات التي توفّر الخدمات. وأصبح الصحفيون العاملون على الإنترنت، الذين يكونون غالبًا أكثر اطلاعًا على المسائل المهمة بالنسبة

إلى منظمات المجتمع المدني، جهات اتصال أساسية لمنظمات المجتمع المدني وداعمين أساسيين لقضاياها. تغطي منظمات المجتمع المدني بصورة إيجابية بشكل خاص بين السكان في المناطق القروية أو شبه الحضرية حيث تقدّم الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويقدر معظم المستفيدين جودة عمل هذه المنظمات ومرونته. وثمة مزيج أكبر من وجهات النظر في المناطق الحضرية، حيث غالبًا ما لا يثق الناس بدوافع منظمات المجتمع المدني المعنية بالتأييد.

وتبقى وجهات نظر صانعي القرار ازاء منظمات المجتمع المدني مختلفة. فمن جهة، غالبًا ما يشيد صانعو القرار الذين يتحدثون في المنتديات الكبيرة بعمل منظمات المجتمع المدني الذي يخدم التنمية الاجتماعية ويعزز قيم المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، أفادت الحكومة بأنها تدعم إنشاء شراكات مع منظمات المجتمع المدني، كما ورد في منشور رئيس الحكومة في الدورية رقم 2003/07 في ما يخص شراكات الحكومة مع منظمات المجتمع المدني. وفي عام 2017، أطلقت الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني جائزة لمنظمات المجتمع المدني وقدمت جائزتين إلى "جمعية تنمية العالم القروي" و"جمعية تمسال للتنمية المستدامة". ينظر الأفراد التابعين للحكومة إلى منظمات المجتمع المدني وخاصة المرتبطة منها بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بشكل إيجابي.

الصورة العامة في المغرب



من جهة أخرى، صرح بعض المسؤولين أو لمحو إلى أن منظمات المجتمع المدني تتلقى التمويل الدولي لخدمة المصالح الخارجية. وقد يفسر ذلك قيام وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في آذار/مارس بإصدار مذكرة تطلب من "كافة البعثات الدبلوماسية والقنصلية، ومكاتب المنظمات الدولية والإقليمية، ووكالات التنمية بالعودة بشكل منهجي إلى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والتشاور معها قبل أي تفاعل أو اتفاق أو تمويل من الوكالات الحكومية أو المؤسسات العامة أو المنظمات غير الحكومية في المغرب". ورغم أن هذه المذكرة أغاظت منظمات المجتمع المدني، لا يبدو أن أي مسؤول اتخذ أي إجراء لإنفاذها في خلال العام، كما أن لا شيء يدل على أن الهيئات امتثلت لطلب الوزارة. لذا لم تؤثر المذكرة كثيرًا في عمل منظمات المجتمع المدني في عام 2017.

يزيد القطاع الخاص تدريجيًا شراكاته مع منظمات المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، أنشأت "مجموعة OCP" (المكتب الشريف للفوسفاط) "مؤسسة OCP" لدعم برامج مجتمعية التي تركز على التنمية البشرية بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني المحلية. وفي عام 2017، شملت هذه الأنشطة القوافل الزراعية لتحسين الدخل وظروف العيش للمزارعين الصغار في المغرب.

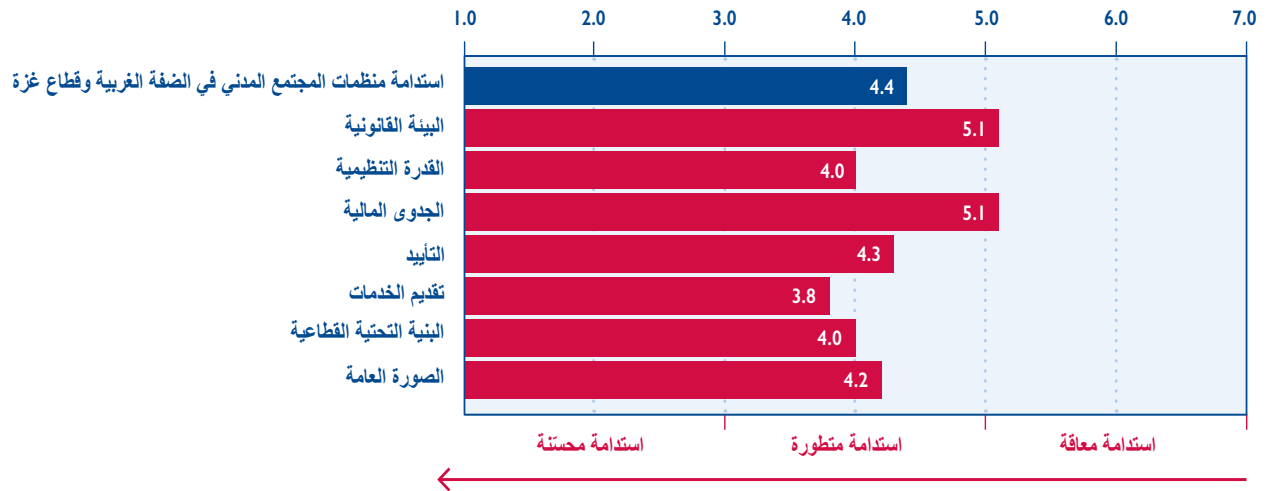
يشجع المانحون منظمات المجتمع المدني على تطوير استراتيجيات التواصل وتوسيع الشبكات التي تنشر أعمالها معها، بدلاً من إرسال التقارير إلى شركائها ومانحها فحسب. وتعتمد بعض منظمات المجتمع المدني، مثل "منتدى القادة الشباب" والمنظمات الأخرى التي تركز على الشباب، على وسائل التواصل الاجتماعي بشكل خاص لتوسيع نطاق قدرتها على بلوغ الناس.

نشر عددٌ متزايد من منظمات المجتمع المدني تقاريره السنوية في عام 2017، رغم أن هذه الممارسة ما زالت تقتصر إلى حد كبير على المؤسسات التي تتلقى تمويلًا جيدًا مثل "مؤسسة للاسلي"، أو منظمات المجتمع المدني الدولية التي تملك فروعًا في المغرب مثل "كير المغرب". ولا تملك منظمات المجتمع المدني مدونات أخلاقيات.

الضفة الغربية وقطاع غزة

عدد السكان: 2,747,943 (الضفة الغربية) و 1,795,183 (قطاع غزة)
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وفقاً لتعادل القوة الشرائية):
4,300\$
مؤشر التنمية البشرية: متوسط (0.686)
الحرية في العالم: غير حرة (28) (الضفة الغربية) و 12 (قطاع غزة)

الاستدامة الإجمالية لمنظمات المجتمع المدني: 4.4



بقيت الضفة الغربية وقطاع غزة تواجه تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية عام 2017. وواجه الفلسطينيون سياسات وممارسات تقييدية من قبل القوات الاسرائيلية، بما في ذلك قيود مفروضة على تنقلاتهم، بالإضافة إلى توسيع المستوطنات الاسرائيلية. وحافظت إسرائيل على حصارها المفروض منذ عقدي على قطاع غزة، إذ قيدت تنقلات الأشخاص وحركة دخول البضائع من وإلى قطاع غزة وحدت من إمدادات المياه والكهرباء بسبب مشاكل مع "السلطة الفلسطينية" مرتبطة بتحويل الإيرادات. ونتيجة للحصار، يحصل الفلسطينيون في قطاع غزة بشكل محدود على الرعاية الصحية وفرص التعليم خارج قطاع غزة والفرص الاقتصادية داخل القطاع. ولا تزال حكومة "السلطة الفلسطينية" في الضفة الغربية وحكومة حركة "حماس" في قطاع غزة منقسمتين، إذ تدير كل حكومة قطاعاً بشكل منفصل.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2017، أعلنت الولايات المتحدة رسمياً أنها ستعترف بالقدس عاصمةً لإسرائيل وستنقل السفارة الأمريكية إلى القدس. وأكدت الحكومة الأمريكية أن هذه الخطوة لا تفترض مسبقاً نتيجة أي قضية تتعلق بالوضع النهائي، وأن الحدود النهائية للسيادة الإسرائيلية في القدس ستترك للإسرائيليين والفلسطينيين ليتخذوا قراراً بشأنها. ومع ذلك، تلقى الكثير من الفلسطينيين هذا الإعلان بغضب وإحباط، إذ يعتبرون أن القدس هي عاصمتهم، وأدى الخبر إلى احتجاجات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وظل دعم المانحين للأراضي الفلسطينية يتراجع عام 2017. وعلى الرغم من تحسن الأداء المالي لـ"السلطة الفلسطينية"، لا تزال هناك فجوة مالية في ميزانية الدولة. وأدى النقص في التمويل إلى الحد بشكل كبير من عمليات منظمات المجتمع المدني وقدراتها على تحقيق أثر.

وتواصل "السلطة الفلسطينية" سن القوانين من دون التشاور مع المجتمع المدني. ومن أهمها بالنسبة إلى حريات المجتمع المدني هو قانون الجرائم الإلكترونية الجديد الذي أصدره الرئيس محمود عباس بموجب مرسوم تنفيذي في تموز/يوليو 2017. ويسمح القانون الذي يُطبق في الضفة الغربية بفرض قيود على حرية التعبير على شبكة الإنترنت بناءً على مصطلحات غامضة مثل "أمن الدولة" و"التناغم الاجتماعي". ووفقاً لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، يحد القانون بدون حق من حرية التعبير من خلال إعطاء الحكومة سلطة واسعة للسيطرة على النشاط على الإنترنت. وخلال العام، قامت كل من "السلطة الفلسطينية" وحركة "حماس" باعتقال نشطاء لأنهم انتقدوا الحكومة أو سياساتها. كما وثقت منظمات حقوق الإنسان سوء معاملة السجناء وتعذيبهم عام 2017.

وفي هذا السياق، انخفضت استدامة قطاع منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2017. وواجهت منظمات المجتمع المدني بيئةً قانونيةً أكثر تقييداً، مع فرض المزيد من القيود القانونية والتنظيمية والعملية على تمويلها ونشاطاتها. وظلت القدرة التنظيمية مستقرة نسبياً على الرغم من استمرار معاناة منظمات المجتمع المدني لبناء دوائر شعبية أقوى وتنفيذ الخطط الاستراتيجية، كما عانت عدة منظمات من ارتفاع معدل تبديل الموظفين. وقد ساهم تراجع دعم المانحين الأجانب في تدهور الجدوى المالية لمنظمات المجتمع المدني، وأدى أيضاً إلى إضعاف تقديم القطاع للسلع والخدمات. وواصلت منظمات المجتمع المدني تأييد مجموعة واسعة من القضايا، على الرغم من أن جهود التأييد التي بذلتها لم تحقق سوى القليل من الإنجازات الملموسة عام 2017. واستمرت منظمات الدعم الوسيطة والتحالفات والشراكات بين القطاعات، ولم تتغير البنية التحتية القطاعية بشكل عام. وبقي تصور الجمهور لمنظمات المجتمع المدني مختلطاً.

وأفادت وزارة الداخلية أن 3,312 منظمة من منظمات المجتمع المدني تسجلت في الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية عام 2017، مع 2,547 منظمة في الضفة الغربية و666 منظمة في قطاع غزة. وتعمل معظم هذه المنظمات على المستوى المحلي وتتركز في المراكز الحضرية والإدارية مثل رام الله والقدس ومدينة قطاع غزة.

5.1 البيئة القانونية:

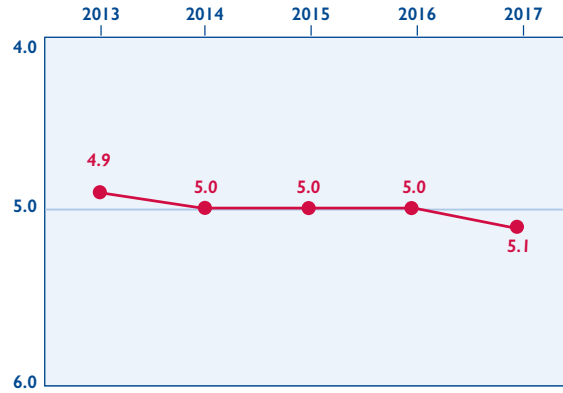
تدهورت البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني عام 2017 بسبب القيود التنظيمية والعملية المتزايدة، فضلاً عن قانون جديد يقيد حرية التعبير. وتخضع منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة لقانون الجمعيات الخيرية والمؤسسات المجتمعية (القانون رقم 1 لعام 2000، والمُشار إليه في ما يلي بـ"قانون منظمات المجتمع المدني") ولائحته التنفيذية القرار رقم 9 لعام 2003. في حين يُعتبر القانون أحد أكثر القوانين تمكياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا تزال منظمات المجتمع المدني تواجه عقباتٍ وقيوداً قانونية. ومن الناحية النظرية، ينص القانون على إجراءاتٍ بسيطةٍ ينبغي على منظمات المجتمع المدني بموجبها أن تتسجل لدى وزارة الداخلية، فضلاً عن الحماية القانونية من الرفض التعسفي لطلبات التسجيل. ومع ذلك، زادت في السنوات الأخيرة "السلطة الفلسطينية" وحركة "حماس" العبء على تسجيل منظمات المجتمع المدني وعملها وتمويلها من خلال الأنظمة والقرارات الوزارية والممارسات الرسمية.

وفي السنوات الأخيرة، أنشأت بعض منظمات المجتمع المدني الخيرية والمجتمعية شركات غير ربحية للقيام بأنشطة اقتصادية للمضي قدماً بقضاياها، مثل التنمية الاجتماعية ودعم المجتمعات المهمشة. وتقع هذه الشركات ضمن اختصاص وزارة الاقتصاد الوطني، وتخضع لقانون الشركات الأردني لعام 1964 والمرسوم اللاحق رقم 6 لعام 2008. وفي عام 2010، أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني نظاماً ينص على عملية تسجيل الشركات غير الربحية. وتضمن تحديث النظام عام 2015 آلية إجرائية للشركات غير الربحية لقبول واستلام التمويل والتبرعات، الأمر الذي يتطلب موافقة الحكومة المسبقة على التمويل الأجنبي والمحلي. ووفقاً لوزارة الاقتصاد الوطني، لم تلتزم بعض الشركات غير الربحية بالقانون والإطار. لذلك، قررت الوزارة عام 2017 وقف تسجيل الشركات غير الربحية الجديدة، فلم يعد يتم النظر بأي طلب تسجيل جديد، وأنشأت لجنة لتتقح الإطار الذي ينظم هذه الشركات.

وتعتبر منظمات المجتمع المدني شرط الحصول على موافقة الحكومة المسبقة على تمويل الشركات غير الربحية بالإضافة إلى قرار عام 2017 بتجميد تسجيل الشركات غير الربحية الجديدة انتهاكاً لمرسوم عام 2008 والقانون الأساسي الفلسطيني. علاوةً على ذلك، يشعر أصحاب المصلحة في منظمات المجتمع المدني بالقلق من أن شرط الموافقة المسبقة سيسمح بحرمان الشركات غير الربحية من التمويل إذا كانت آراؤها وأهدافها غير مرغوب فيها، ما يمنح الحكومة سيطرةً كبيرة في ما يتعلق باختيار منظمات المجتمع المدني والأنشطة التي يمكنها أن تستمر. وعلى سبيل المثال، نشر "مركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية" في نابلس استطلاعات رأي وغيرها من الأبحاث التي تنتقد "السلطة الفلسطينية". والآن نفذت أموال هذه المنظمة المعروفة، وفي عام 2017 رُفضت طلباتها للحصول على المزيد من التبرعات والمنح. كما واجهت منظمات المجتمع المدني قيوداً أخرى على حصولها على الموارد المالية عام 2017. وبحسب خبراء منظمات المجتمع المدني، رفضت بعض المصارف مثلاً السماح للمنظمات بتحويل الأموال خارجياً عبر حساباتها المصرفية، مستشهدةً بأنظمة وزارة الداخلية. ولكن لم تستطع منظمات المجتمع المدني تأكيد ذلك مع الوزارة أو حتى معرفة سبب النظام.

وفي حزيران/يونيو، أصدرت الحكومة قانوناً جديداً مثيراً للجدل بشأن الجرائم الإلكترونية. ويسمح هذا القانون بفرض قيودٍ على حرية التعبير على الإنترنت بناءً على مصطلحاتٍ غامضة مثل "أمن الدولة" و"التناغم الاجتماعي". ويفرض القانون عقوباتٍ تصل لمدة سنة على الأقل في السجن أو غرامات باهظة على الانتهاكات. وقامت الحكومة بصياغة وإصدار قانون الجرائم الإلكترونية بموجب مرسوم، من دون إعطاء منظمات المجتمع المدني أو الجمهور فرصة لإبداء الرأي.

البيئة القانونية في الضفة الغربية وقطاع غزة



وأصدرت "شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية" (PANGO)، التي تمثل أكثر من 60 منظمة من منظمات المجتمع المدني، بيانًا تدين فيه القانون لأنه ينتهك حرية الفلسطينيين بالتعبير.

ويحق لمنظمات المجتمع المدني قانونًا أن تكسب دخلًا من خلال تقديم الخدمات (مثل الخدمات الصحية والقانونية أو رسوم الاشتراك) أو بيع المنتجات. كما يحق لها أن تشارك في حملات جمع التبرعات، رغم أنه يُطلب منها الحصول على إذن مسبق من وزارة الداخلية. كما يسمح القانون لمنظمات المجتمع المدني بتلقي تمويل من الحكومة مقابل تقديم خدمات معينة مثل الخدمات الصحية والاجتماعية.

وبقيت التوترات السياسية بين الإدارات في الضفة الغربية وقطاع غزة تخلق المزيد من التحديات القانونية والإدارية لمنظمات المجتمع المدني. وغالبًا ما تمارس السلطات في قطاع معين سلطةً شبه قانونية لعرقلة إنشاء وعمل منظمات المجتمع المدني التي تتوافق مع أخصامها السياسيين في القطاع الآخر، وذلك إما عبر التدخل في الإدارة الداخلية للمنظمة وطلب إجراء تفتيش أمني مرهق للموظفين أثناء التسجيل، وإما عبر تجميد الحسابات المصرفية لمنظمات المجتمع المدني وأعضائها. على سبيل المثال، طلبت حكومة "السلطة الفلسطينية" عام 2017 من جمعية "اتحاد الناشئين" استبدال اثنتين من أعضاء مجلس إدارتها المقترحين (أحدهما في قطاع غزة والثاني في الخليل) من أجل تسجيلها. وأخيرًا تم تسجيل الجمعية بعد تأخير دام ستة أشهر، وليس قبل أن تم استبدال عضوي مجلس إدارتها.

وبصرف النظر عن انتماءات منظمات المجتمع المدني، لا تزال تواجه في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة تضييقًا من قبل الدولة والجهات الفاعلة الموالية للدولة، إلى حدٍ مماثل لذلك التي شهدته في العام السابق. ووفقًا لعدة ممثلين لمنظمات المجتمع المدني، تدخلت وكالات الأمن والاستخبارات التابعة لـ "السلطة الفلسطينية" في بعض حالات الموافقة على تمويل منظمات المجتمع المدني عام 2017. وفي مناسباتٍ متعددة، استدعى مسؤولون أمنيون موظفين من شركات غير ربحية لإجراء مقابلات تتضمن أسئلة شخصية حول الموظفين قبل السماح بالمضي قدمًا بطلبات تمويل الشركة.

وتدخلت السلطات في قطاع غزة في عملية تسجيل منظمات المجتمع المدني وفتح حسابات مصرفية لها وحصولها على التمويل وعملياتها الداخلية. وكما كان الحال في عام 2016، طلب في بعض الحالات من منظمات المجتمع المدني الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة قبل تنظيم أي مناسبة، ما يشكل انتهاكًا واضحًا للقوانين المعمول بها. وعلى سبيل المثال، طلب من "نقابة المحامين الفلسطينيين - مركز قطاع غزة" بالتنسيق مع وزارة العدل قبل عقد أي مناسبة أو اجتماع، بالإضافة إلى حضور ممثل من الوزارة المناسبة. علاوةً على ذلك، لا يحق لمنظمات المجتمع المدني أن تمارس حقها في التجمع السلمي ممارسةً كاملة، فتعتمد السلطات في الضفة الغربية وقطاع غزة على بقايا من قانون العقوبات الأردني والمصري لتضييق الخناق على التجمعات غير المرخصة أو غير المرغوب فيها. على سبيل المثال، ألغت قوات الأمن التابعة لـ "السلطة الفلسطينية" في تموز/يوليو "منتدى الشباب الفلسطيني" الذي نظّمته منظمة من منظمات المجتمع المدني وهي "منتدى الشرق الشبابي" ليناقتش الشباب الأبحاث المتعلقة بالإعلام والثقافة والاقتصاد. وأشارت السلطات الفلسطينية إلى أنها ألغت المنتدى "لأسباب أمنية".

وبموجب قانون منظمات المجتمع المدني، تُعفى المنظمات من الضرائب والرسوم الجمركية. ولكن من الناحية العملية، تواجه المنظمات تحديات في الحصول على الإعفاء بسبب الانقسام بين حكومتَي الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي عام 2017، واصل الكثير من منظمات المجتمع المدني دفع الضرائب ورسوم التسجيل للحكومتين من أجل الحفاظ على وضعها القانوني.

وغالبًا ما تعتمد منظمات المجتمع المدني على المساعدة القانونية عند توافرها، لتساعدها في التعامل مع متاهة القوانين والأنظمة والمراسيم. وتعتمد القدرة على الحصول على المساعدة القانونية بشكل كبير على الموارد المالية والإدارية للمنظمة. لذا تستطيع المنظمات الكبيرة التي تملك موارد ضخمة أن تستفيد عادةً من هذه الحماية أكثر من المنظمات الأصغر غير الآمنة ماليًا.

القدرة التنظيمية: 4.0

بقيت القدرة التنظيمية في القطاع مستقرةً إلى حدٍ ما عام 2017.

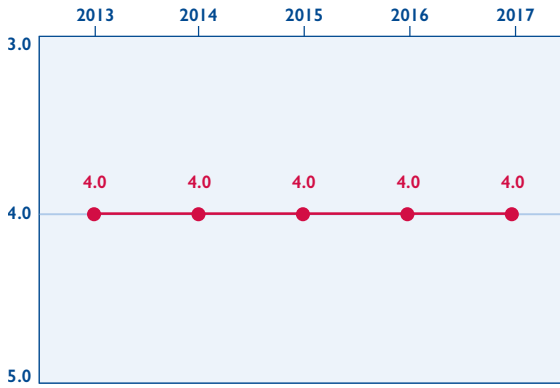
تواجه منظمات المجتمع المدني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة صعوباتٍ مرتبطة ببناء الدوائر الشعبية. وعزّزت

بعض منظمات المجتمع المدني علاقاتها مع المستفيدين المحليين من خلال زيادة التركيز على مشاريع المساعدات الإنسانية، ولاسيما في المنطقة (ج) (الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية).

ولكن يجد الكثير من منظمات المجتمع المدني صعوبة في المحافظة على علاقاتها مع الدوائر الشعبية بعد انتهاء المشاريع، إذ إنها تعمل على أساس مشروع تلو الآخر، وعادةً ما تكون المشاريع عابرة. بالإضافة إلى ذلك، تُجبر القيود المفروضة على التمويل منظمات المجتمع المدني على التركيز على العلاقات الخارجية مع المانحين المحتملين بهدف تأمين الأموال الكافية لعملياتها، بدلاً من التوعية وبناء الدوائر الشعبية مع المجموعات المحلية والمستفيدين.

وتواصل منظمات المجتمع المدني تحسين قدراتها في التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء. ولكن، وبما أن منظمات المجتمع المدني تتخبط في الكثير من الحالات في التخطيط الاستراتيجي لإرضاء المانحين الحاليين أو المستقبلين فقط، غالباً ما ينتهي أمر التخطيط حبراً على ورق مع ترجمته بشكلٍ محدود إلى أعمال. علاوةً على ذلك، تحفز الرغبة في إرضاء المانحين منظمات المجتمع المدني على صياغة مهامها وأهدافها الاستراتيجية بما يتماشى مع مصالح المانحين، بدلاً من الأهداف والقيم التي أنشئت لتحقيقها. كما يؤثر التمويل المحدود على تحقيق منظمات المجتمع المدني

القدرة التنظيمية في الضفة الغربية وقطاع غزة



الأهداف والغايات الواردة في خططها. ومع ذلك، تعمل بعض منظمات المجتمع المدني على تفعيل وتنفيذ خططها الاستراتيجية، كما يتمتع بعضها بأنظمة ومؤشرات إدارة أداء قوية. فعلى سبيل المثال، ساعد مدقق خارجي مؤسسة "التعاون" الخيرية في الحصول على مصادقة معيار الجودة الدولية ISO 9001:2015 على جودة نظام الإدارة الخاص بها.

على الرغم من أن قانون منظمات المجتمع المدني ينص على أنه يجب انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، لا تلتزم منظمات المجتمع المدني دائماً بهذا الشرط. فغالباً ما تختار منظمات المجتمع المدني أعضاء مجلس إدارتها بناءً على العلاقات الشخصية، وخاصةً مصادر التمويل المحتملة - بدلاً من رؤيتهم أو قدراتهم. نتيجةً لذلك، تولت الإدارة

الكثير من المنظمات بعض الصلاحيات المخصصة قانوناً لمجلس الإدارة، في حين أن أعضاء مجلس الإدارة لم يشاركوا بفعالية في إدارة المنظمة. وعموماً، يحكم النظام الداخلي والسياسات الداخلية للمنظمة تقسيم العمل ولكنه لا يتم الامتثال لها، ما يؤدي إلى تضارب في المصالح وانعدام الشفافية والمساءلة.

يلاحظ الخبراء في مجال منظمات المجتمع المدني أن تنقل الموظفين بين المنظمات قد ازداد، مع ارتفاع معدل تبديل الموظفين في المنظمات. ويرجح أن يكون ذلك نتيجةً لاعتماد المنظمات على التمويل المتقطع لمشروع تلو الآخر، ما يحد من قدرتها على الاحتفاظ بموظفين متفرغين. علاوةً على ذلك، إن رواتب منظمات المجتمع المدني المتدنية، لا سيما بالمقارنة مع المنظمات الدولية غير الحكومية، تجعل الكثير من المنظمات أقل قدرةً على المنافسة في جذب المواهب. وبسبب ندرة فرص العمل، خاصةً في قطاع غزة، يواصل الشباب التطوع في منظمات المجتمع المدني لاكتساب الخبرات المهنية على أمل أن يتم توظيفهم إذا سحقت الفرصة.

وتحصل معظم منظمات المجتمع المدني تقريباً على تكنولوجيا المكاتب الحديثة بما في ذلك الاتصال بالإنترنت والهواتف الذكية والبرامج المكتبية، إلا أن المنظمات الأصغر تجد صعوبةً أكبر في الاستثمار في التحديثات المنتظمة وغيرها من التحسينات لتقنياتها. ويستخدم عددٌ متزايد من المنظمات وسائل التواصل الاجتماعي التي تشكل بديلاً قيماً لمنصات التواصل التقليدية مثل الصحف والراديو والتلفزيون. وعلى سبيل المثال، استخدم "منتدى الشرق الشبابي" مواقع التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات والقيام بنشاطات للشباب وغيرهم من الجماهير عام 2017.

الجدوى المالية: 5.1

تدهورت الجدوى المالية لمنظمات المجتمع المدني عام 2017. فمعظم المنظمات غير قادرة أن تحافظ على استمراريتها من التمويل المحلي، ولا يزال التمويل الأجنبي خاضعاً لأولويات المانحين الدوليين المتغيرة.

يُعتبر التمويل المحلي وسيلةً غير منتظمة، وغالباً ما يكون غير كافٍ لتغطية نفقات منظمات المجتمع المدني. ويقدم القطاع الخاص بعض التمويل لمنظمات المجتمع المدني عبر مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR). وتشمل كيانات القطاع الخاص التي تدعم منظمات المجتمع المدني المصارف والشركات الكبيرة مثل "بنك فلسطين" و"شركة الاتصالات الفلسطينية" و"شركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية" (جوال). كما تقدم المساهمات الخيرية من الأفراد

والمؤسسات الثرية بعض الدعم لمنظمات المجتمع المدني ومشاريعها، ولكن بدرجة أقل.

كما تعتمد الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى جانب منظمات المجتمع المدني الصغيرة الأخرى على الدعم المحلي من خلال فعاليات جمع التبرعات والزكاة. فعلى سبيل المثال، أطلقت "جمعية أطفالنا" في قطاع غزة حملة لجمع التبرعات عام 2017 للتعويض عن انخفاض التمويل الدولي، وتجنب إغلاق صفًا لتلاميذها الصم. وتشمل الأمثلة الأخرى "جمعية إنعاش الأسرة" و"جمعية الإحسان الخيرية" و"جمعية الصديق الطيب" التي تنظم عادةً فعاليات مثل حفلات العشاء الخيرية أو إطلاق حملات لجمع التبرعات في خلال الأعياد الدينية التي تشجع على إعطاء الزكاة وغيرها من التبرعات الخيرية. كما يعتمد الكثير من منظمات المجتمع المدني على رسوم العضوية والمساهمات، على الرغم من أنها تكون بمثابة موارد دخل إضافية وهي غير كافية للحفاظ على استمرارية المنظمة.

وفي ظل غياب تمويل محلي ملحوظ من القطاع الخاص والمساهمات الخيرية، تعتمد منظمات المجتمع المدني الفلسطينية إلى حد كبير على تمويل المشاريع من المانحين الدوليين. ونتيجة لذلك، غالبًا ما ترتبط ثروات منظمات المجتمع المدني بأولويات المانحين. فيمكن أن يؤدي تخفيض التمويل أو تحويل التمويل إلى قضايا مختلفة إلى ترك المنظمات من دون إيرادات حيوية. وفي استكمالٍ للتوجه السائد عام 2016، خفض عدد من المانحين الدوليين الرئيسيين مساعداتهم للأراضي الفلسطينية عام 2017، ما أدى إلى انخفاض المبالغ التي تحصل عليها منظمات المجتمع المدني.

فعلى سبيل المثال، تراجع الدعم من "وزارة التنمية الدولية البريطانية" (DFID) من 68.7 مليون جنيه استرليني عام 2016 إلى 54 مليون جنيه عام 2017 (أي من حوالي 89 مليون دولار إلى 70 مليون دولار)، في حين انخفض التمويل من الاتحاد الأوروبي من 252 مليون يورو إلى 220 مليون يورو (أي من حوالي 292 مليون دولار إلى 255 مليون دولار) في الفترة عينها.

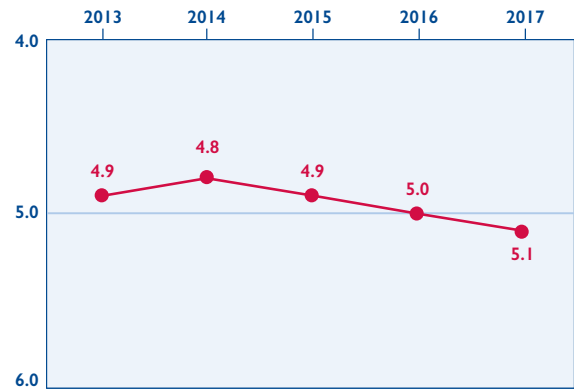
علاوةً على ذلك، زاد عدد كبير من الحكومات الأجنبية إجراءات التدقيق والرقابة الأخرى على الأموال المخصصة للضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى وجه الخصوص تقييد التمويل للمساعدات التي تدعم "حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات" (BDS). وخفضت الحكومة النرويجية تمويلها لمنظمة من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية تؤيد حركة المقاطعة، وأعلنت أنها ستطبق عملية تدقيق أكثر صرامة على تمويل منظمات المجتمع المدني

الفلسطينية في المستقبل. وتراجعت النرويج وسويسرا عن قرارهما بتمويل "أمانة حقوق الإنسان القانون الإنساني الدولي"، وهي آلية مشتركة كانت تدعم منظمات المجتمع المدني المرتبطة بحملات المقاطعة. واستنتجت مراجعة حكومة الدانمارك لتمويلها للضفة الغربية وقطاع غزة أنه ينبغي على الحكومة أن تقوم بالمثل وتعزز إجراءات التدقيق.

ويؤدي الاعتماد على تمويل المانحين إلى انعدام الأمن المالي لدى منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، وتبقى المنظمات التي لا تستطيع تأمين التمويل الكافي عرضةً للمخاطر المالية. وفي عام 2017، دفع النقص في التمويل الكثير من منظمات المجتمع المدني إلى تقليص ميزانياتها الأساسية وأنشطتها وموظفيها. وفي قطاع غزة على سبيل المثال، أُجبرت "جمعية بيوس الخيرية" في رفح، بالإضافة إلى خمس منظمات أخرى من منظمات المجتمع المدني على إقفال أبوابها عام 2017 بسبب نقص التمويل.

يفرض قانون منظمات المجتمع المدني على المنظمات تقديم تقارير مالية سنوية لوزارة الداخلية. ومن أجل الامتثال لهذا المطلب، تحافظ منظمات المجتمع المدني على أنظمة الإدارة المالية الأساسية من ضمن أمورٍ أخرى مثل أرشيف العقود والإيصالات ولوائح الرواتب. ويستخدم عدد كبير من المنظمات برامج المحاسبة أو يعتمد على خدمات المحاسبين المحترفين. وغالبًا ما تعكس التقارير المالية السنوية لمنظمات المجتمع المدني قدراتها التنظيمية والتقنية العامة. وتنتشر المنظمات الكبيرة الناشطة على الإنترنت تقارير باللغتين العربية والإنكليزية بانتظام، في حين تعاني المنظمات الأصغر ذات القدرات التقنية الأضعف للقيام بذلك. وحتى في أوساط المنظمات القائمة، ليس من غير المألوف أن تكون التقارير المالية قديمةً سنة أو سنتين.

الجدوى المالية في الضفة الغربية وقطاع غزة



التأييد: 4.3

وبصفة عامة، بقيت بيئة جهود التأييد الخاصة بمنظمات المجتمع المدني على حالها عام 2017، على الرغم من بعض المؤشرات على زيادة التعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني. وأعلنت "السلطة الفلسطينية" عام 2017 أنها

ملتزمة بالشراكة مع المجتمع المدني، على سبيل المثال، وضمنت أحكامًا بشأن مشاركة منظمات المجتمع المدني في السياسات العامة وعمليات سن القوانين في جدول أعمال السياسة الوطنية للأعوام 2017 إلى 2022.

وتتم أحيانًا دعوة منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية إلى المشاركة في المناقشات السياسية والمؤتمرات، مثل المؤتمر لمناقشة ميزانية عام 2017 أو المناقشات حول "استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية" للأعوام 2017 إلى 2022. ولكن بشكل عام، لا تزال منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية تعاني للتعاون مع حكومة "السلطة الفلسطينية". ولا يزال دور التأييد الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني محدودًا بسبب الغياب المستمر للمجلس التشريعي الذي كانت لترفع له منظمات المجتمع المدني المخاوف المتعلقة بالقانون والسياسات وتقديم طلبات لتغييرها.

وفي قطاع غزة، يُعدّ التعاون بين منظمات المجتمع المدني وحكومة "حماس" أو "السلطة الفلسطينية" أكثر تعقيدًا، خاصةً وأن بعض المانحين لديهم سياسات تمنع مشاركة مسؤولي حكومة "حماس" في أنشطة منظمات المجتمع المدني. وعلى سبيل المثال، طلبت الحكومة البلجيكية، وهي جهة مانحة لمجلس الإسكان الفلسطيني في قطاع غزة، ألا يحضر أي مسؤول حكومي افتتاح المجلس لهدية عامة جديدة، وهو حدث مولته الحكومة البلجيكية.

في حين أن التعاون مع السلطات على المستوى الوطني يبقى غير كبير نسبيًا، تتسق منظمات المجتمع المدني على نطاق أوسع مع الهيئات المحلية. وتعمل منظمات المجتمع المدني بصورة منتظمة بصفة المستشارين المسؤولين عن تقديم مدخلات عن التخطيط البلدي وتقديم الخدمات ووضع السياسات.

وينخرط عدد كبير من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في الرصد والدفاع عن حقوق الإنسان على المستويين المحلي والدولي. وينشر "الانتلاف من أجل النزاهة والشفافية - أمان" (AMAN)، وهو الفرع الفلسطيني التابع لمنظمة "الشفافية الدولية"، تقارير عن الفساد داخل الأراضي الفلسطينية. وتقوم منظمة "الحق" و"الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان" بالدفاع بانتظام عن قضايا الحقوق ونشر التقارير حول الحقوق والحريات، بينما يشارك "المركز الفلسطيني للاستقلال المحاماة والقضاء" (مساواة) (Musawa) في التأييد المتعلق بالقضاء وفصل السلطات. وتقوم منظمات المجتمع المدني الأخرى مثل "معهد الأبحاث التطبيقية - القدس" (أريج) (ARIJ)، و"الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية" (PASSIA) بتقديم الخدمات الأكاديمية والبحثية. وتعتبر مجموعات تأييد المجتمع المدني ناشطة ومرئية بشكل خاص على الصعيد الدولي. وترتكز أنشطة

منظمات المجتمع المدني هذه بشكل كبير على تأييد حقوق الإنسان والحريات في سياق النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، مثل حملة المقاطعة التي يقودها تحالف واسع من منظمات المجتمع المدني ومنظمات أخرى مثل حملة "أوقفوا الجدار" و"الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين".

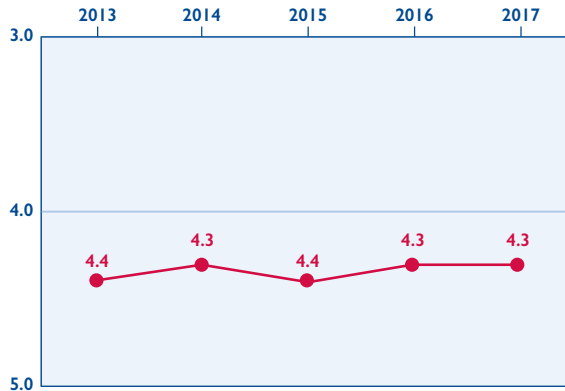
وظوال عام 2017، عارضت منظمات المجتمع المدني إصدار الحكومة تشريعًا خاصًا جديدًا، إلا أن جهودها لم تحقق أي تغيير خلال العام. ويتم إقرار مثل هذه القوانين بموجب مرسوم، غالبًا بدون استشارة الجمهور أو إعطاء فرصة لمنظمات المجتمع المدني لاستعراضها. وشملت هذه القوانين المرسوم الاشتراعي للمحكمة الجنائية العليا والمرسوم الاشتراعي الذي يعدّل قانون المحكمة الدستورية العليا، وقد قوبل كلاهما بمعارضة قوية

وواسعة النطاق من قبل منظمات المجتمع المدني بسبب اعتبار هذه القوانين تعديًا على صلاحيات السلطة القضائية واستقلالها، فضلًا عن ضمانات المحاكمة العادلة. كما أصدرت الحكومة بموجب مرسوم قانون الجرائم الإلكترونية الجديد والمثير للجدل. وبالمثل، لم تعط منظمات المجتمع المدني أو الجمهور فرصة لإبداء رأيهما. وبعد فترة وجيزة من إصدار القانون، استُخدم كأساس قانوني لاعتقال عدة جهات فاعلة من المجتمع المدني، ومن ضمنها الناشط عيسى عمرو، وهو من مؤسسي منظمة "شباب ضد الاستيطان"، وهي من منظمات المجتمع المدني، وخمسة صحفيين كانوا يعملون لدى وسائل إعلام تابعة لحركة "حماس" في الضفة الغربية.

بذلت منظمات المجتمع المدني جهودًا تأييدية كبيرة بشأن انتخابات عام 2017. وشملت المنظمات المشاركة في هذه الجهود "شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية" (PNGO) و"مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية" (PHROC). وفي الوقت الذي لم ينجح تأييد منظمات المجتمع المدني لإجراء انتخابات في قطاع غزة والضفة الغربية، اضطلعت المنظمات بدور مهم في زيادة الوعي بشأن الانتخابات ورصدها. فأقامت شراكة مع "لجنة الانتخابات المركزية"، وأصدرت بيانات رسمية لصالح الانتخابات وأجرت حملات عامة وراقبت أماكن الاقتراع.

وبقيت قدرة منظمات المجتمع المدني على التأثير على القوانين التي تحكم عملها محدودة. وفي عام 2017، دعت المنظمات إلى مناهضة الإطار الجديد للشركات غير الربحية، المذكورة أعلاه.

التأييد في الضفة الغربية وقطاع غزة



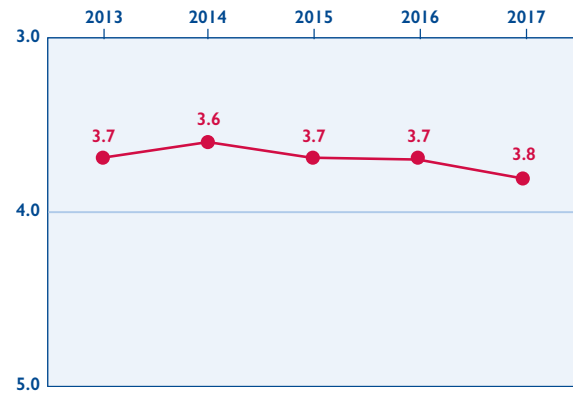
ودعت منظمات المجتمع المدني أيضًا إلى تحويل مهمة الإشراف على تسجيل المنظمات من اختصاص وزارة الداخلية إلى وزارة العدل، وإبقاء سلطة تعليق عمل منظمة معينة من منظمات المجتمع المدني في يد المحاكم فقط بدلاً من وزارة الداخلية. ولكن لم تُحدث أي من هذه الحملات تغييرًا عام 2017.

تقديم الخدمات: 3.8

واصلت منظمات المجتمع المدني تقديم مجموعة متنوعة من السلع والخدمات، رغم تراجع تقديمها للخدمات عام 2017 بسبب الاضطراب السياسي ونقص التمويل. ويعتمد معظم منظمات المجتمع المدني المشاركة في تقديم الخدمات على المساعدات الدولية. وقد أدى عدم اليقين المتزايد بشأن مستقبل الدولة الفلسطينية وانخفاض الدعم من المانحين الدوليين إلى إضعاف قدرة منظمات المجتمع المدني على تقديم الخدمات، إذ اضطر الكثير منها إلى تقليص حجم المشاريع أو انتهت مشاريعها من دون أن يتم تجديدها. وعلى سبيل المثال في عام 2017، أوقفت "وزارة التنمية الدولية البريطانية" (DFID) تمويل شريك منظمات المجتمع المدني الفلسطينية "وكالة معا الإخبارية"، وهي منظمة إعلامية غير ربحية. وأدى وقف التمويل إلى إنهاء "برنامج العمل على منع العنف ضد النساء والفتيات"، وهي مبادرة لتقديم برامج إعلامية لمنع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. وتستمر خدمات منظمات المجتمع المدني المتبقية في سد الثغرات الحرجة في تقديم الخدمات من قبل الدولة، وخاصة في مجالات مثل الصحة العقلية والتعليم والمساعدات الإنسانية وحقوق المرأة والشباب. وفي قطاع غزة، تواصل منظمات المجتمع المدني تقديم خدمات إنسانية مرتبطة بإدارة الأزمة ومساعدات ما بعد النزاع، مثل المساعدات الطبية والنفسية.

وفي عام 2017، قدمت بعض منظمات المجتمع المدني، ومنها "مركز التمكين الاقتصادي للشباب"، مشاريع وبرامج متنوعة تضم إلى حدٍ كبير مبادرات صغيرة نُفذت في فترة زمنية قصيرة، مقابل مشاريع كبيرة نُفذت في فترات زمنية أطول. وساهم تقلص حجم المشاريع بالإضافة إلى حاجة منظمات المجتمع المدني إلى القيام بمشاريع أكثر تنوعًا لنظرة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، في تراجع متزايد في التخصص لدى منظمات المجتمع المدني عام 2017.

تقديم الخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة



تقدّم منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة السلع والخدمات لدوائرها الشعبية وللمستفيدين الآخرين. وعندما تسمح البرامج، تقوم منظمات المجتمع المدني بتوزيع وتسويق الموارد والمنشورات وتحليل الخبراء للجمهور العام، وفي بعض الأحيان للقطاع الخاص. كما أنها تستشير المؤسسات الأكاديمية والدينية والحكومية وتقدم الدعم لها. وتواصل منظمات المجتمع المدني تقديم السلع والخدمات من دون التمييز في ما يتعلق بالعرق والإثنية. وقد عمدت بعض المنظمات إلى تحديث النهج المراعية للشباب والاعتبارات الجنسانية في تقديمها للخدمات.

وفي غالب الأحيان، تعكس السلع والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني احتياجات وأولويات دوائرها الشعبية ومجتمعاتها. وتتبع منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة نهجين لتقديم الخدمات: إما نهجًا تصاعديًا قائمًا على جمع بيانات النوعية والكمية لتقييم احتياجات السكان، وإما نهجًا تنازليًا تحدّه منظمات المجتمع المدني و/أو المانح مسبقًا. وقد تؤثر أولويات مسؤولي الحكومة المحلية حيث تعمل منظمات المجتمع المدني على نهجها في تقديم الخدمات، وخاصة في قطاع غزة.

يقدم عدد كبير من منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية الخدمات بموجب عقود حكومية. فعلى سبيل المثال، تتعاقد وزارة التنمية الاجتماعية مع منظمات المجتمع المدني لتقديم الخدمات الاجتماعية مثل إعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة ورعاية المسنين وخدمات الصحة النفسية وتنمية الطفولة المبكرة. ومنذ عام 2014، زادت الوزارة مشترياتها من خدمات منظمات المجتمع المدني من 2.5 إلى 7.5 مليون شيكل إسرائيلي جديد (أي من حوالي 694,000 دولار إلى 2.1 مليون دولار). ولكن لا يمكن الاعتماد دائمًا على هذا التمويل. وعلى سبيل المثال، يقدم "مستشفى جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية" خدمات صحية للمواطنين المشمولين بالتأمين الحكومي، ولكن الحكومة تتأخر عادةً في دفع هذه المبالغ بسبب الصعوبات المالية التي تواجهها "السلطة الفلسطينية".

إن استرداد تكاليف منظمات المجتمع المدني ضئيل، وتقدم معظم منظمات المجتمع المدني الخدمات مجانًا. ويطلب عدد قليل فقط من المنظمات من المستفيدين الدفع مقابل الخدمات، ولكن تلك المنظمات تميّز بين المجموعات التي تدفع وتلك التي لا تدفع. وعلى سبيل المثال، تقوم عدة منظمات من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك "جمعية الإغاثة الزراعية

السلطانية (PARC) و"الجمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية" (PMRS)، بتقديم الخدمات وجمع الرسوم بناءً على قدرة المستفيدين على الدفع، وقد لا تفرض رسومًا أو تفرض رسمًا زهيدًا إذا لم يستطع المستفيد دفع الكلفة. وفي حين يتم أحيانًا انتقاد منظمات المجتمع المدني لاعتمادها على المساعدات وعدم استجابتها للمجتمع، تدرك الحكومة أهمية عملها وتقدره في بياناتها الرسمية.

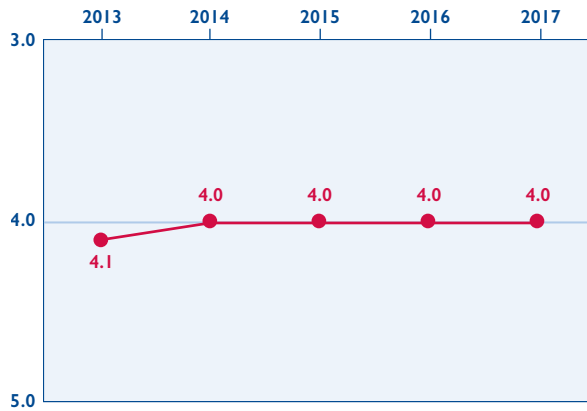
4.0 البنية التحتية القطاعية:

بقيت البنية التحتية التي تدعم قطاع منظمات المجتمع المدني مستقرةً عام 2017، مع بعض التعزيز لتحالفات وشبكات منظمات المجتمع المدني.

وواصل عدد كبير من منظمات الدعم الوسيطة في الضفة الغربية وقطاع غزة تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني عام 2017. وتشمل هذه المنظمات "شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية" (PNGO) و"شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية - قطاع غزة"، و"الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية" (PGUCS)، و"الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية" (PNIN)، و"الاتحاد الفلسطيني العام للمنظمات غير الحكومية - قطاع غزة" (GPU). وتستمر منظمات الدعم الوسيطة في نشر وتنسيق المعلومات بين منظمات المجتمع المدني، وتقديم دعم مفيد بشكل خاص للمنظمات المجتمعية التي تعمل في المناطق النائية وفي المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية حيث يتم فرض قوانين وقيود إضافية. وعلى الرغم من حصول منظمات الدعم الوسيطة على مجموعة كبيرة من الموارد المتمثلة بالمعرفة والقدرات والموارد المالية للمنظمات الأعضاء فيها، تعاني هذه المنظمات من عدم كفاية الموارد البشرية، فمعظم موظفيها غير متفرغين، ما يحد من قدراتها على المشاركة بانتظام.

تظهر التحالفات في جميع أنحاء المجتمع المدني، وهي فعالة بشكل عام في تنسيق جهود منظمات المجتمع المدني. وترتكز عمومًا على قطاع أو حملة أو منطقة جغرافية معينة. ومن التحالفات التي كانت ناشطة عام 2017 "مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية" (PHROC) و"الائتلاف الوطني للمرأة الفلسطينية للقرار 1325"، و"الائتلاف

البنية التحتية القطاعية في الضفة الغربية وقطاع غزة



من أجل العدالة المناخية" و"ائتلاف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية". وفي معظم الحالات، تعتمد استدامة تحالفات منظمات المجتمع المدني على الحالة الملحة وأهمية القضية التي تشكلت لمعالجتها، وكذلك ما إذا كان لديها تنظيم قوي ليقودها. وتحافظ تحالفات منظمات المجتمع المدني على وضع غير رسمي، إذ لا ينص القانون على التسجيل الرسمي للتحالفات أو الشبكات. وبناءً على ذلك، عندما يحقق التحالف هدفه أو يفشل في تحقيقه، يمكن حلّه بسهولة.

وفي عام 2017، واصلت منظمات الدعم الوسيطة والتحالفات نشاطها، خاصةً في جهود التأييد. وخلال عام 2017، عقدت التحالفات اجتماعات في مناسبات متعددة لمناقشة مسائل مختلفة واتخاذ إجراءات بشأنها، بما في ذلك سياسة "السلطة الفلسطينية" المتعلقة بقطاع غزة، والعدد المتزايد من المراسيم التشريعية مثل قانون الجرائم الإلكترونية والمضايقات من المسؤولين الأمنيين.

وشارك عدد قليل من المنظمات المحلية في تقديم المنح عام 2017، ولكن معظم هذه المنظمات تكون تابعة أو ممولّة من هيئات دولية. وعلى سبيل المثال، قدمت "لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية" عام 2017، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، منحًا إلى 14 منظمة من منظمات المجتمع المدني لتنفيذ أنشطة مختلفة تهدف إلى تعزيز المشاركة السياسية في الانتخابات المحلية.

يتوفر تدريب منظمات المجتمع المدني في كلّ من الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا ما تعتبره المنظمات فعالاً. ويعتقد بعض خبراء منظمات المجتمع المدني أن التدريب أصبح متكررًا في ما يتعلق بالمواضيع المُقدّمة فضلًا عن المنظمات والأشخاص الذين يحضرون التدريبات. ويعتمد الكثير من منظمات المجتمع المدني القائمة في قطاع غزة على التدريب عن بعد، وذلك بسبب التحديات التي تواجهها عند محاولة إرسال موظفين إلى الخارج للتدريب أو عند استقبال مدربين من الخارج في قطاع غزة.

وتواصل منظمات المجتمع المدني الدخول في شراكات مع كيانات في القطاعات الأخرى. وعلى سبيل المثال، دخلت منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في شراكة مع وكالات التنمية الدولية والشركات الخاصة والمستثمرين الفرديين في مشروع بعنوان "حداث البيارة"، من أجل إنشاء مئات المنتزهات للأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتشمل هذه

الشراكة مؤسسة "التعاون" غير الربحية، و"بنك فلسطين" و"وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى" (الأونروا) (UNRWA) و"الجمعية الخيرية المتحدة للأراضي المقدسة" غير الربحية و"مؤسسة منى وباسم حشمة".

الصورة العامة: 4.2

لم يطرأ عمومًا أي تغيير على الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني عام 2017. وفي الضفة الغربية، غالبًا ما يكون الصحفيون مستعدين لتغطية مشاركة منظمات المجتمع المدني في التأييد على المستوى الوطني. وينطبق ذلك بصفة خاصة عندما تقوم منظمات المجتمع المدني بتأييد قضايا تتماشى مع مصالح وسائل الإعلام، مثل حرية التعبير والرقابة الحكومية. ووفقًا للخبراء في مجال منظمات المجتمع المدني، لا تضطلع وسائل الإعلام في قطاع غزة بدور إيجابي في تغطية دور منظمات المجتمع المدني وأنشطتها.

وفي كلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة، تكون وسائل الإعلام عادةً مرتبطةً بفصائل سياسية معينة، ما يؤثر على استقلاليتها وتغطيتها الإعلامية. ونظرًا لعدم سعي المحطات الإعلامية الموالية للحكومة لإجراء مقابلاتٍ أو برامج مع قادة المجتمع المدني، تركز المنظمات على تطوير العلاقات مع المحطات التلفزيونية والإذاعية المحلية. وتتيح العلاقات مع هذه الوسائل الإعلامية لمنظمات المجتمع المدني فرصًا للحصول على تغطية إعلامية والتواصل بشكلٍ مباشر أكثر مع الدوائر الشعبية.

ويقدّر الجمهور دور منظمات المجتمع المدني في المجتمع الفلسطيني، ولا سيما تلك المنظمات التي تقدم خدمات عامة قيمة مثل المساعدات الطبية والاجتماعية. ولا تزال هذه الصورة الإيجابية موجودة بشكل رئيسي في صفوف المستفيدين من هذه الخدمات. وتستند التصورات العامة السلبية لمنظمات المجتمع المدني إلى حدٍ كبير إلى تصورات التأثير الخارجي للمانحين الأجانب أو الحكومة. ويُنظر إلى منظمات المجتمع المدني بصورة متزايدة على أنها مقابلة للمانحين والوكالات الدولية الكبيرة تنفّذ مشاريع وبرامج الجهات الفاعلة الخارجية فحسب.

ولا يزال المسؤولون الحكوميون في إدارتي الضفة الغربية وقطاع غزة حذرين من أهداف المجتمع المدني، ولا سيما الأهداف المتعلقة بالتأييد ومنظمات حقوق الإنسان. وقد أدى اعتراض منظمات المجتمع المدني على عدة قوانين مثل قانون الجرائم الإلكترونية إلى زيادة شك وعداوية الدولة، التي تظهر أحيانًا في تضيق الحكومة على منظمات المجتمع المدني وعرقلتها.

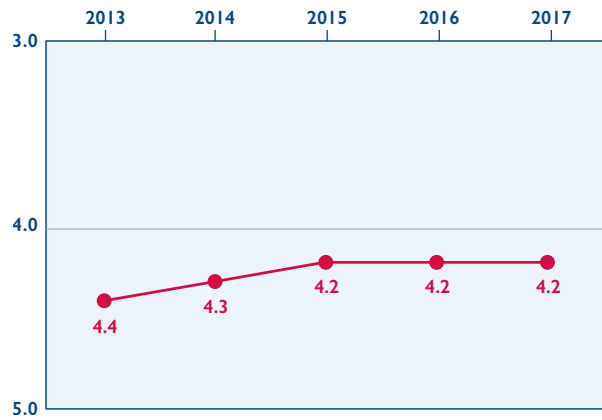
وفي المقابل، تتمتع منظمات المجتمع المدني التي تقدم الخدمات بعلاقات أفضل مع الحكومة وبصورة أكثر إيجابية بالنسبة إلى المسؤولين. وفي الضفة الغربية، تتسم العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بالإيجابية عمومًا. فلدَى الكثير من المصارف والشركات الكبرى ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تدعم مشاريع وأنشطة منظمات المجتمع المدني. وتعزز منظمات المجتمع المدني الرائدة صورتها العامة وتزيد الوعي بشأن أنشطتها من خلال جهود التواصل وموظفي العلاقات العامة على المواقع الإلكترونية للمنظمات وعبر وسائل التواصل الاجتماعي. أما منظمات المجتمع المدني الأصغر مثل الجمعيات والشركات الصغيرة غير الربحية فتركز على مواقع التواصل الاجتماعي، وخاصة موقع "فيسبوك"، لتعزيز صورتها وأنشطتها.

وتنشر بعض منظمات المجتمع المدني الرائدة تقارير سنوية على مواقعها الإلكترونية ليطلع عليها الجمهور، ولكن في الكثير من الحالات يتم تأخير هذه التقارير، ولا

يقوم الكثير من منظمات المجتمع المدني بنشرها على الإطلاق.

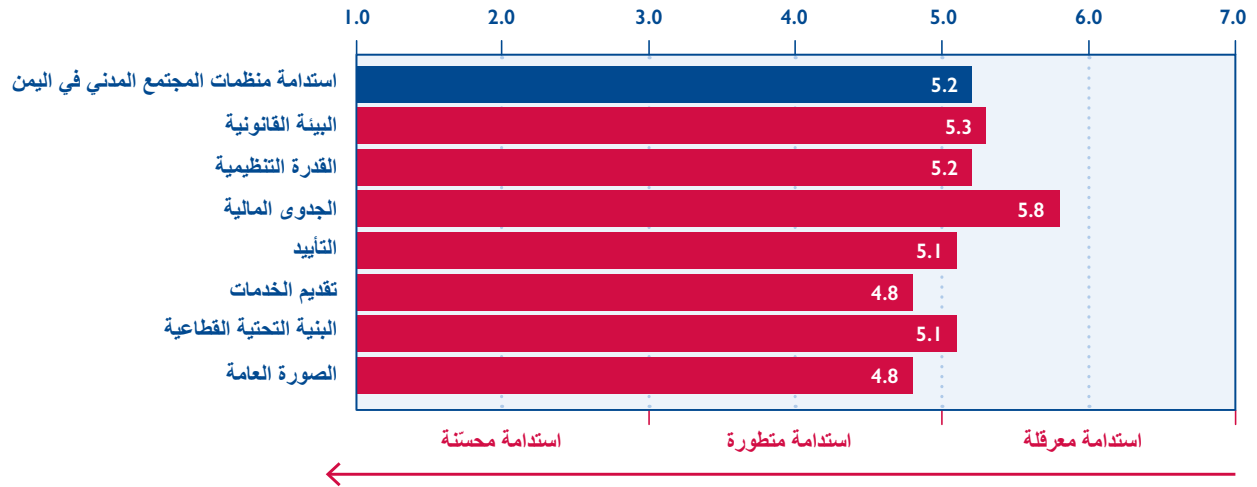
وقد وضعت منظمات المجتمع المدني مدونة قواعد السلوك عام 2008 وحديثها عام 2015 لمساعدة منظمات المجتمع المدني على الامتثال إلى المعايير المعمول بها. واعتبارًا من عام 2017، أُقرت المدونة ووقعت عليها 360 منظمة. ودعم "مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية" هذا التوجه عام 2017 من خلال تقديم المساعدة الفنية والمصادقات لمنظمات المجتمع المدني التي امتثلت لهذه المدونة.

الصورة العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة



العاصمة: صنعاء
عدد السكان: 28,036,829
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وفقاً لتعديل القوة الشرائية): \$1,300
مؤشر التنمية البشرية: متدن (0.452)
الحرية في العالم: غير حر (14/100)

الاستدامة الإجمالية لمنظمات المجتمع المدني: 5.2



في عام 2017، بقي اليمن يتخبط في حرب أهلية فاقمتها الجهات الفاعلة الدولية. فعلي الصعيد المحلي، استمر النزاع بين الحكومة المعترف بها دولياً بقيادة الرئيس عبدربه منصور هادي من جهة والحوثيين من جهة أخرى. وواصل تحالف متعدد الجنسيات بقيادة السعودية والإمارات هجومه الجوي والبري على الأراضي الخاضعة لسيطرة الحوثيين. وقد أسفر النزاع المستمر عن سقوط العديد من الضحايا المدنيين وتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في البلاد. واستناداً إلى بيانات موقع الاستجابة الإنسانية Humanitarian Response، كان أكثر من 22 مليون شخص في اليمن بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية بحلول نهاية العام - أي في زيادة بنسبة 10% عن نهاية عام 2016. ولم ينفك النزاع عن الحدّ من النفاذ إلى مرافئ اليمن البحرية والجوية والبرية، ما حال دون توزيع المنظمات الدولية للمساعدات، فضلاً عن الحصول على واردات تجارية. وقد ساهم ذلك في تفاقم أزمة أمن الغذاء في عام 2017. وكان اليمن من بين الدول الست الأسوأ في العالم على صعيد سوء التغذية ووفيات الأطفال، بحسب "مؤشر الجوع العالمي" الصادر عن "المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية" لعام 2017. كما طرح الوضع الأمني الخطير تحديات كبيرة أمام موظفي منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك من خلال الحدّ من قدرتهم على التحرك بحرية في مختلف أنحاء البلاد لإتمام عملهم.

واستمر اقتصاد اليمن في التراجع عام 2017. فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي في البلاد بنسبة 10.9 في المئة، في حين واصلت قيمة الريال اليمني الهبوط مقابل الدولار الأمريكي. وقد أدى تراجع الإيرادات العامة إلى انخفاض التمويل في عام 2017 الخاص بتقديم الخدمات العامة الأساسية على غرار التعليم والصحة والمياه والكهرباء، وواجهت منظمات المجتمع المدني الدولية صعوبات لتوفير خدمات كافية لسدّ العجز. علاوةً على ذلك، عجزت الحكومة عن دفع رواتب موظفي القطاع العام باستمرار، وهم يشكلون حوالي ربع عدد سكان اليمن، كما عجزت أيضاً عن تمويل برامج الضمان الاجتماعي.

وشهد عام 2017 أيضاً استمرار الاضطرابات السياسية. فقد اجتمع الحوثيون وأنصار الرئيس السابق علي عبدالله صالح لتشكيل حكومة إنقاذ وطني في عام 2016، لكن هذا التحالف انحل في أواخر عام 2017. وقد تطور النزاع الناتج عن ذلك بين الحوثيين وأنصار صالح إلى اشتباكات مسلحة انتهت بمقتل صالح والعديد من حلفائه في كانون الأول/ديسمبر. وقد عزز الحوثيون سلطتهم على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المناطق الخاضعة لسيطرتهم - لا سيما المدن الشمالية وبالذات صنعاء وإبّ والحديدة.

أما في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة هادي المعترف بها دولياً، بما فيها عدن وتعز، فقد تطورت الخلافات بين

قوات الحكومة والقوات المدعومة من الإمارات إلى مواجهات مسلحة. وقد تعرضت منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء البلاد إلى التمييز والمضايقات استنادًا إلى تبعيتها السياسية المفترضة. وكذلك في بعض الحالات، تمت عرقلة جهود منظمات المجتمع المدني لتقديم مساعدات إنسانية نتيجة ارتباطها المفترضة أو الفعلية بحزب أو فصيل معين.

وفي عام 2017، واجهت منظمات المجتمع المدني بيئةً قانونيةً متدهورة، حيث أن السلطات من كلي الحكومتين عمدت بشكل متزايد إلى تطبيق القوانين والأنظمة التي تحكم هذا القطاع بطرق عشوائية وقمعية، وأسست هيئات جديدة فاقت البيروقراطية والارتباك السائدين في بيئة إدارية مرتبكة أساسًا في اليمن. بقيت القدرة التنظيمية في القطاع مليئةً بالتحديات حيث أن عددًا قليلًا من المنظمات اعتمد وطبق خططًا استراتيجية أو التزم بأنظمة إدارية واضحة. وواجهت منظمات المجتمع المدني تحديات مالية جديدة أيضًا في ظل فرض شروط جديدة على التمويل الأجنبي بالتزامن مع تراجع مصادر التمويل الفردية والمتأتمية من القطاع الخاص والمصادر الحكومية. ولقد تقلص مجال وفرص تأييد منظمات المجتمع المدني بسبب البيئة السياسية. غير أن هذه المنظمات واصلت توفير مجموعة من السلع والخدمات التي بقيت بمعظمها مرتبطةً بالإغاثة والخدمات الإنسانية المقدمة إلى الأشخاص النازحين داخليًا. ولم تتغير البنية التحتية القطاعية بشكل كبير رغم أن العديد من تحالفات منظمات المجتمع المدني ازدادت ضعفًا وتقلص عدد الشراكات بين القطاعات. وتم تسييس التغطية الإعلامية لمنظمات المجتمع المدني، كما أطلقت السلطات حملات سلبية للتشهير بالمنظمات التابعة لخصومها السياسيين، ما أدى إلى تشويه الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني.

بدوره، أدى الوضع الأمني والاقتصادي إلى إقفال العديد من المنظمات في الوقت الذي برزت فيه منظمات جديدة. وقدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بشكل غير رسمي وجود 12,000 منظمة مجتمع مدني عاملة في اليمن، ومعظمها تعمل في صنعا.

البيئة القانونية: 5.3

تدهورت البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني في اليمن في عام 2017 نتيجة التطبيق العشوائي والقمعي المتزايد الذي اعتمدهت السلطات للقوانين والأنظمة التي تحكم القطاع. ورغم أن إطار العمل القانوني لمنظمات المجتمع المدني يعتبر كافيًا لتمكينها من العمل بشكل جيد على الورق، إلا أن تطبيقه على الأرض يتضمن العديد من التعقيدات، لا سيما في ظل تنازع حكومتين على السلطة.

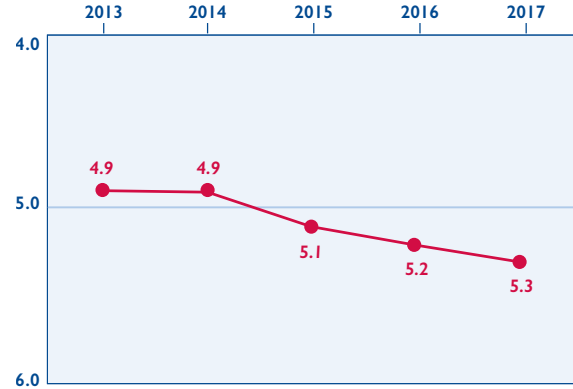
تخضع منظمات المجتمع المدني أساسًا لقانون الجمعيات والمؤسسات (القانون 1 لعام 2001). واستنادًا إلى هذا القانون، يتعين على منظمات المجتمع المدني أن تتسجل لتحصل على شكل قانوني ويُسمح لها بالعمل. وبالرغم من أن أحكام القانون لا تفرض قيودًا كبيرة على منظمات المجتمع المدني، إلا أنه يترتب على تطبيقها العديد من العوائق والصعوبات. فقد أصبحت عملية التسجيل أكثر تعقيدًا حيث غالبًا ما تتطلب علاقات شخصية ورشوة، حيث أن تسجيل منظمة مجتمع مدني جديدة يستغرق في العادة شهرًا على الأقل، لكنه قد يستغرق وقتًا أطول بكثير بحسب نوع المنظمة وتبعيتها السياسية. على سبيل المثال، لا يمكن للمنظمات المعنية بحقوق الإنسان عمومًا أن تتسجل ما لم تكن مواليةً للسلطات التي تحكم المناطق الواقعة ضمنها. وبعد التسجيل، يتعين على المنظمة تجديد رخصة عملها كل سنة.

واجهت منظمات المجتمع المدني العاملة في مختلف أنحاء البلاد ممارسات غير قانونية أعاقت عمليات تسجيلها أو تجديد تراخيصها خلال العام. وقد صرحت بعض هذه المنظمات أنه، تمامًا كالسنوات السابقة، فقد أرغمتها الحكومة على دفع الرشاوى لتجديد تراخيصها. كما بدأت السلطات تفرض على هذه المنظمات الساعية إلى تجديد تراخيصها تقديم تقارير مالية يوافق عليها محاسبون معتمدون. وبالرغم من أن القانون ينص على هذا الإجراء، إلا أنه لم يتم تطبيقه إلا مؤخرًا، وقد دفع ذلك بعض المنظمات إلى دفع رشاوى للحصول على تجديد تراخيصها. وتم تعليق تراخيص بعض منظمات المجتمع المدني العاملة في عدن خلال عام 2017. على سبيل المثال، جرى تعليق رخصة عمل "مؤسسة الصحة والتعليم للتنمية" (صوت) لأن السلطات زعمت أنها تعاملت مع مراكز صحية غير معتمدة.

ورغم أن القانون لا ينص على ذلك، فرضت السلطات على نحو متزايد حصول منظمات المجتمع المدني على تراخيص إضافية لتنفيذ أنشطة محددة، حتى ولو كانت تملك أساسًا تراخيص سارية. فغالبًا ما تضطر المنظمات إلى دفع الرشاوى للحصول على تراخيص مماثلة بسرعة حيث وفي الكثير من الأحيان يتم تأخير إصدارها. علاوةً على ذلك، غالبًا ما يستغرق إصدار هذه التراخيص وقتًا أطول أو لا تُمنح من الأساس إن لم تكن الأنشطة التي تنطوي عليها التراخيص مرتبطة مباشرةً بعمل الإغاثة. ففي عام 2017، علقت السلطات في الحديدة وعدن بعض أنشطة "مؤسسة تنمية القيادات الشبابية" (YLDF) على سبيل المثال، لأنها لم تحصل على التراخيص. وكذلك، تم وقف ورشة عمل تنظمها منظمة "مواطنة لحقوق الإنسان" في إب لأنها لم تحصل على ترخيص بممارسة هذا النشاط.

فضلاً عن ذلك، تم تعليق برنامج تنفذه "مؤسسة بنات الحديدة التنموية الاجتماعية" بعنوان "قيادات نسوية من أجل السلام" لعدة أشهر بسبب غياب تراخيص لتنفيذ النشاط. وشكل هذا الإجراء الذي لا يحمل صفةً شرعيةً والمنتحل بالحصول على تراخيص للأنشطة عائقًا جديدًا عرقل بشكل كبير عمل منظمات المجتمع المدني وأخره في عام 2017.

البيئة القانونية في اليمن



وفي حين تتمتع عموماً منظمات المجتمع المدني في المناطق الخاضعة للحكومة المعترف بها دولياً، بما فيها عدن ومأرب وتعز بحرية أكبر بالمقارنة مع تلك الواقعة في المناطق الخاضعة للحوثيين، تواجه هذه المنظمات أيضاً تأخيرات بيروقراطية ومشاكل أخرى على صعيد التطبيق. وقد ساهم تأسيس جهات حكومية جديدة في عام 2017 في زيادة المتطلبات البيروقراطية لمنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء البلاد مع خلق فرص جديدة في الوقت نفسه أمام السلطات لطلب الرشاوى من المنظمات وابتزازها. وفي عام 2017، أسست وزارة التخطيط والتعاون الدولي قسماً خاصاً للإشراف على المنظمات المحلية - وهو دور كانت تضطلع به سابقاً وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. فضلاً عن ذلك، طُلب في عام 2017 من كافة المنظمات التنسيق مع "الهيئة الوطنية لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية ومواجهة الكوارث" (NAMCHA) المنشأة حديثاً. نتيجة لذلك، خضعت المنظمات

اليمنية لمراقبة عدة جهات وواجهت تأخيرات في عملياتها لأنها كانت بحاجة إلى عدة موافقات.

وفي عام 2017، أرغم عدد كبير من المنظمات على الإقفال بشكل مؤقت أو دائم نتيجة مضايقات الحكومة، بما فيها طلبات الرشاوى. فقد أوقفت "مؤسسة خيرات للدراسات والحوكمة" في صنعاء و"مركز أيجاد للدراسات والتنمية" في ذمار أنشطتهما مؤقتاً بسبب المضايقات الرسمية والقيود الأمنية خلال عام 2017. كما اضطرت "مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي" (SEMC) إلى إقفال مكتبه في صنعاء والانتقال إلى تعز. هذا وتأثرت المنظمات الدولية بهذه الإجراءات أيضاً. فقد أوقفت السلطات في صنعاء منتدى المنظمات غير الحكومية الدولية الذي كان ينسق ويعزز التعاون بين المنظمات غير الحكومية الدولية وشركائها المحليين. وقد أدى إقفال المنتدى إلى خفض فعالية جهود الإغاثة التي بذلتها منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية عام 2017.

تجدر الإشارة إلى أن القانون لا يحدّ من قدرة منظمات المجتمع المدني على الحصول على الأموال من أفراد أو جهات. فبالنسبة إلى الأموال المتأتية من فرد أو جهة أجنبية، ينص القانون 1 لعام 2001 على أنه يتعين على منظمات المجتمع المدني إبلاغ وزارة التخطيط والتعاون الدولي قبل تقديم اقتراحات التمويل إلى منظمات أو وكالات دولية على سبيل المثال، وتوفير معلومات مفصلة حول مصدر الأموال والغاية منها. كذلك، على منظمات المجتمع المدني الحصول على موافقة وزارة التخطيط والتعاون الدولي قبل إبرام أي اتفاق مع جهة أجنبية.

وفي حين ينص القانون على الإعفاءات الضريبية والجمركية للمنظمات المحلية، إلا أن تطبيق القانون يتضارب مع قوانين أخرى. فعلى سبيل المثال، غالباً ما ترفض السلطات الجمركية إخضاع السلع المستوردة لمؤسسات تدر الإيرادات لصالح المنظمات للإعفاءات الجمركية والضريبية بحجة أن هذه الإعفاءات لا ينص عليها القانون الجمركي، حتى ولو أنها ترد في قانون منظمات المجتمع المدني. وفي عام 2017، طلبت السلطات الضريبية من بعض المؤسسات، بما فيها "رنين! اليمن" و"مؤسسة حلول"، دفع ضرائب الأجور الخاصة بالموظفين الدائمين. بالرغم من أن القانون ينص على دفع المنظمات لضرائب الأجور الدائمة إلا أن السلطات لم تكن تنفذ هذه المادة من القانون وعمدت مؤخراً لذلك. وقد أدى تطبيقها في وقت تركز فيه المنظمات تحت وطأة مشقات مالية إلى بروز تحديات إضافية أمام استدامتها.

ولا تدرك معظم منظمات المجتمع المدني، لا سيما تلك المنشأة حديثاً، حقوقها وواجباتها التي ينص عليها القانون. كما أن عدد المحامين والخبراء القانونيين المحليين الملمين بالقوانين التي تحكم منظمات المجتمع المدني والقادرين على دعم هذه المنظمات لمعالجة المسائل القانونية قليل جداً. وغالباً ما يتمركز هذا العدد القليل الذي يتمتع بالخبرة في المدن ويتقاضى أتعاباً باهظة تحول دون سعي معظم المنظمات إلى مساعدتهم.

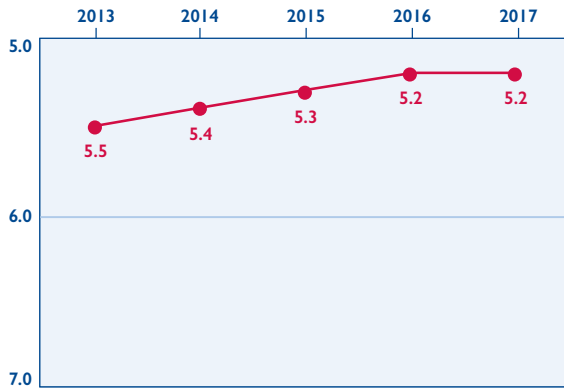
5.2 القدرة التنظيمية:

لا تزال القدرة التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني على حالها عمومًا في عام 2017، وتستمر المنظمات في مواجهة التحديات نفسها التي واجهتها في السنوات السابقة.

وتواصل منظمات المجتمع المدني مواجهة الصعوبات في تحديد الدوائر الشعبية المحلية. كما أن الحصول على موافقة الحكومة ضروري قبل إجراء تقييمات الاحتياجات لأنشطة الإغاثة. ونتيجة ذلك جزئيًا، غالبًا ما تحدد المنظمات الدولية والحكومة المستفيدين من الخدمات التي توفرها منظمات المجتمع المدني المعنية بالإغاثة. على سبيل المثال، تعتمد "مؤسسة بنات الحديدة للتنمية الاجتماعية" و"مؤسسة خديجة للتنمية" و"مؤسسة الصحة والتعليم للتنمية" (صوت) كلها على تحديد القطاعين الدولي والعام للمستفيدين المستهدفين. في المقابل، تتمتع منظمات المجتمع المدني المعنية بالتنمية والتدريب باستقلالية أكبر بقليل في تحديد مجموعاتها المستهدفة، رغم أن قدراتها لا تزال ضعيفة. وفي أرجاء القطاع، من النادر أن تقيم منظمات المجتمع المدني علاقات طويلة الأمد مع المستفيدين منها - ويعود السبب عمومًا إلى غياب استراتيجية طويلة الأمد.

وفي حين تقرر منظمات المجتمع المدني بشكل متزايد بأهمية التخطيط الاستراتيجي، تبقى قدرتها على اعتماد خطط استراتيجية وتطبيقها ضعيفة للغاية. كما أن البيئة الأمنية غير المستقرة تجعل من التخطيط الطويل الأمد غير عملي، حيث تميل منظمات المجتمع المدني بدلاً من ذلك إلى تطوير وتطبيق خطط قصيرة الأمد فقط. ويفرض كذلك تعويل معظم منظمات المجتمع المدني المحلية بشكل كامل على التمويل الأجنبي عائقًا إضافيًا أمام اعتماد خطط استراتيجية فعالة، إذ تبقى الاستراتيجيات مقيدة بتصورات وأجندات وبرامج المانحين. ومنذ اشتعال النزاع في عام 2015، أرغم العديد من منظمات المجتمع المدني على التخلي عن استراتيجياتها والانتقال إلى عمل الإغاثة، استجابةً للوضع الإنساني ولضمان التمويل على حدٍ سواء. وكانت هذه هي الحال مثلًا مع "الجمعية الوطنية للقبائل اليمنيات" و"جمعية الإصلاح الخيرية" (ICS) و"جمعية معاذ" و"مؤسسة تمدين للشباب" (TYF) و"جمعية رعاية الأسرة اليمنية" (YFCA) و"مؤسسة أكون للحقوق والحريات". وفي عام 2017، عملت معظم المنظمات المحلية وفق خطط طوارئ أو خطط عملياتية قصيرة الأمد بما يتناسب مع تمويلها القصير الأمد.

القدرة التنظيمية في اليمن



مع ذلك، بدأت بعض منظمات المجتمع المدني بتطوير خطط استراتيجية بغية تحسين أدائها واستقطاب التمويل، وشملت "مؤسسة العطاء للإغاثة والتنمية"، و"منظمة مدرسة السلام" و"منظمة مواطنة لحقوق الإنسان".

وغالبًا ما ترتبط الهيكليات الإدارية الخاصة بمنظمات المجتمع المدني بحجمها وخبرتها. فالمنظمات الكبيرة على غرار "المؤسسة الوطنية للتنمية والاستجابة الإنسانية" (NFDHR) و"منظمة سول للتنمية" و"اتحاد نساء اليمن" أعدت وطبقت أنظمة إدارية تحدد خطوط السلطة والمسؤولية لجميع أعضائها وموظفيها. في المقابل، تميل المنظمات الصغيرة، سواء في المدن أو المناطق الريفية، إلى اعتماد أنظمة إدارية غير واضحة. على سبيل المثال، غالبًا ما يضطلع رئيس المؤسسة

بدور المدير المالي في الوقت نفسه. فضلًا عن ذلك، وفي معظم منظمات المجتمع المدني، لا تكون مجالس الأمناء فاعلةً ولكنها قائمة عمومًا من أجل تلبية متطلبات التسجيل والتجديد. كما أن العديد من المؤسسات لا تعرف كيفية الاستفادة من مجالس الأمناء لمساعدتها في مجال جمع التبرعات أو اكتشاف التحديات وحلها.

ولا يزال استقطاب الموظفين المحترفين والإبقاء عليهم لفترة طويلة يمثل تحديًا بالنسبة إلى كافة منظمات المجتمع المدني، إذ غالبًا ما ينتقل الموظفون إلى منظمات دولية تدفع عمومًا أجورًا أعلى. نتيجةً لذلك، تلجأ الأغلبية الساحقة من منظمات المجتمع المدني إلى خدمات المتطوعين. ونظرًا إلى معدل البطالة المرتفع في البلاد بشكل خاص، غالبًا ما يرغب الأفراد في التطوع للعمل مع منظمات المجتمع المدني على أمل أن يقودهم ذلك إلى منصب مدفوع الأجر.

وخلال السنوات الثلاث الماضية، تضاءلت قدرة المنظمات المحلية على اعتماد التكنولوجيا لإدارة الموارد وتطبيق البرامج في ظل تراجع التمويل. لكن العديد من منظمات المجتمع المدني في المدن والمناطق الريفية على السواء تستخدم أنظمة الطاقة الشمسية من أجل الحصول على الكهرباء وخدمات الإنترنت. كما تستخدم منظمات المجتمع المدني وسائل التواصل الاجتماعي بفعالية من أجل التواصل مع المستفيدين منها والتسويق لمشاريعها وأنشطتها. ويمكن للمنظمات أيضًا استخدام قنوات وسائل التواصل الاجتماعي لإجراء استطلاعات واسعة النطاق. فعلى سبيل المثال، أجرت "رنين! اليمن" في عام 2017 استطلاعًا عبر الإنترنت بالاشتراك مع أكثر من خمسة وعشرين منظمة من حول العالم لقياس وجهة نظر الشباب حول وقف النزاع في اليمن.

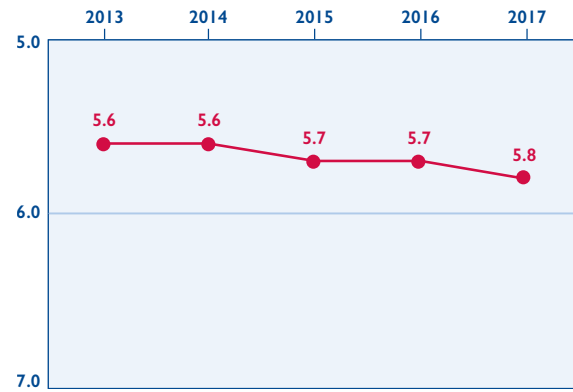
الجدوى المالية: 5.8

تدهورت جدوى منظمات المجتمع المدني المالية في عام 2017. فقد بقي التمويل الأجنبي يتمحور بشكل أساسي حول أنشطة الإغاثة وأخذ يصبح تنافسيًا أكثر فأكثر، في وقت تفاقم فيه عجز الهيئات الحكومية والقطاع الخاص عن دعم هذه المنظمات. كما واجهت منظمات المجتمع المدني تحديات كبيرة لتنفيذ مشاريع تقوم على الدخل المكتسب. وبحلول نهاية العام، واجهت العديد من منظمات المجتمع المدني ضعفًا ماليًا شديدًا.

هذا ونادرًا ما يكون لدى منظمات المجتمع المدني مصادر تمويل متعددة ومتنوعة. فمعظمها اعتمد لفترة طويلة على المانحين الأجانب كمصدر التمويل الأساسي واستمر الوضع على حاله في عام 2017. وقد ازداد هذا الاعتماد على الأموال الأجنبية بسبب الركود الاقتصادي في اليمن الذي بلغ ذروته في عام 2017. وفي حين ازدادت فرص التمويل الأجنبي بعض الشيء في عام 2017، ازداد التنافس على الأموال. يُذكر أن معظم التمويل الأجنبي منظم ليكون تمويلًا قصير الأمد، ما يعكس مقارنةً جديدة اعتمدها المانحون للتعامل مع الوضع الأمني غير المستقر. وقد أثر ذلك بشكل ملحوظ على الجدوى المالية لمنظمات المجتمع المدني، بما فيه من خلال التأثير على قدرتها على التوظيف وتدريب الموظفين.

وقد أدى الاعتماد على التمويل الأجنبي إلى تحديات إضافية أمام منظمات المجتمع المدني في العام 2017. فبعض المنظمات الدولية على غرار ACTED و INTERSOS و"أطباء بلا حدود" بدأت بالعمل مباشرة مع المستفيدين اليمنيين بدلًا من تمويل المنظمات المحلية. قامت بعض المنظمات المانحة في اليمن والتي عادة ما تقدم منح للمنظمات المحلية كالْيونسيف على سبيل المثال، بوضع اشتراطات على النسب المخصصة لتشغيل المنظمات المحلية من إجمالي التمويلات وذلك بما يتوافق مع سياساتها وليس بما يلبي استراتيجيات واحتياجات المنظمات المحلية. بدورها، بدأت منظمات دولية قليلة بما فيها "أو كسفام" و"اليونيسيف" بدفع المنح بالريال اليمني بدلًا من اليورو أو الدولار الأمريكي، ما أدى إلى تراجع قيمة المنح مقابل سعر السلع والخدمات الضرورية لتنفيذ الأنشطة، الأمر الذي أثر بشكل كبير على قدرة المنظمات المحلية على تنفيذ المشاريع في عام 2017.

الجدوى المالية في اليمن



وقد تأثرت مشاريع منظمات المجتمع المدني التي تقوم على الدخل المكتسب إلى حد كبير بالتراجع الاقتصادي في البلاد. ففي عام 2017، اكتسب عدد قليل فقط من المنظمات المرموقة دخلًا من خلال أنشطتها. في هذا الإطار، سوّقت كل من "مؤسسة تنمية القيادات الشابة" (YLDF) و"مؤسسة العطاء للإغاثة والتنمية" على سبيل المثال لخدماتها في مجالَي التدريب والإستشارات، في حين باعت "مؤسسة خديجة للتنمية" منتجات تقليدية، بما فيها الأثاث والملابس. وقد أنهت منظمات مجتمع مدني أخرى مشاريعها التي تقوم على الدخل المكتسب بالكامل في عام 2017 بسبب عدم تحقيقها أي أرباح.

كذلك، تراجع تمويل القطاع الخاص للمنظمات المحلية في عام 2017. فقد قلّصت شركات على غرار "يمن موبايل" و"أم تي أن" و"سبأفون" و"بترو مسيلة"، دعمها لمنظمات المجتمع المدني بالمقارنة مع عام 2016 بسبب التدهور الاقتصادي المستمر. وعادةً ما تعتمد منظمات المجتمع المدني في حضرموت على تمويل القطاع الخاص المحلي أكثر من الأموال الأجنبية؛ علمًا أن بعض "مجالس تنسيق المنظمات المجتمعية" في حضرموت و"جمعية حضرموت لمكافحة البطالة" أفلتت أبوابها في عام 2017 نتيجة نقص التمويل.

وعلى نحو مماثل، تراجعت قدرة الحكومة على توفير التمويل إلى المنظمات المحلية بشكل ملحوظ في عام 2017 نتيجة هبوط الإيرادات العامة. فقد عجزت الحكومة في اليمن عن دفع أجور موظفي القطاع العام في عام 2017 وأيضًا عن دعم منظمات المجتمع المدني المحلية.

تجدر الملاحظة أن معظم المنظمات تفتقر إلى القدرة على استقطاب الأموال من مصادر متعددة. كما أن العديد منها يواجه صعوبات لوضع عروض جذابة لمشاريع جديدة واللجوء إلى مساعدة متخصصة للقيام بذلك. وعمومًا، إن المنظمات الكبيرة على غرار "مؤسسة خديجة للتنمية" و"مؤسسة متطوعون" في حضرموت، وتلك التي تربطها علاقات مع القطاع الخاص على غرار "اتحاد نساء اليمن" و"بنك الغذاء"، تتمتع بقدرة أكبر على جذب الأموال سواء من القطاع الخاص أو من خلال أنشطة جمع التبرعات العامة.

وبقيت الإدارة المالية لمنظمات المجتمع المدني سيئةً في عام 2017، لكنها تحسنت بعض الشيء بالمقارنة مع السنوات

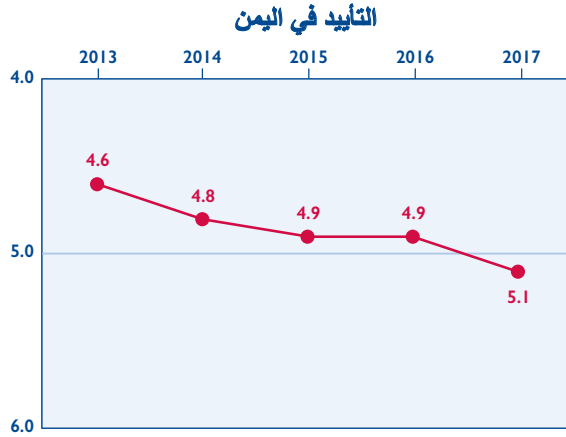
الماضية بفضل الضغوط المستمرة التي مارسها المانحون لضمان الشفافية. وقد أخذت المنظمات تعتمد بشكل متزايد إجراءات مالية شفافة لتلبية متطلبات المانحين.

من جهة أخرى، يتجنب العديد من منظمات المجتمع المدني نشر التقارير المالية، حيث أقدم مسؤولون حكوميون في بعض الأحيان على استعمال المعلومات الخاصة بأجور المنظمات وميزانياتها التشغيلية لابتزاز المنظمات أو مضايقتها. وفي مثال على ذلك، حاول "المرصد اليمني لحقوق الإنسان" و"المركز الاجتماعي لمناهضة الكسب غير المشروع" جمع معلومات بشأن الأداء المالي لمنظمات المجتمع المدني المعنية بجهود الإغاثة من أجل إدراجها في تقارير عن المساءلة الاجتماعية؛ إلا أنهما عجزا في الكثير من الحالات عن الحصول على هذه المعلومات.

5.1: التأييد

تراجع تأييد منظمات المجتمع المدني بشكل ملحوظ في عام 2017. فقد تسببت الاضطرابات السياسية بين كافة أطراف النزاع بتقليص المجال المتاح أمام منظمات المجتمع المدني للمشاركة في صنع السياسة والتأييد إلى حد كبير. وفي الوقت نفسه، أدى وجود عدة سلطات تشرف على قطاع منظمات المجتمع المدني إلى فرض المزيد من القيود على أنشطة تأييد هذه المنظمات وحريتها في التعبير.

ولم تحاول أي من الحكومتين إشراك قطاع منظمات المجتمع المدني في عمليات صنع القرار العامة، حتى في المسائل التي تضطلع بها هذه المنظمات بدور كبير، على غرار خطط الاستجابة الإنسانية. ويميل التعاون بين القطاعين إلى أن يقتصر على الجانب التنفيذي. على سبيل المثال، أعدت "حكومة الإنقاذ الوطني" استراتيجية الصحة الإنجابية بالتعاون مع منظمات دولية، لكنها لم تشرك منظمات المجتمع المدني المحلية إلا في أوائل مرحلة الإطلاق. أما في حضرموت وعدن، فإن ثقافة وعُرف المشاركة الأكبر تعني تمتع منظمات المجتمع المدني بنفاذ أكبر نسبياً إلى عمليات صنع السياسة. على سبيل المثال، تتعاون "مجالس تنسيق المنظمات المجتمعية" في المكلا مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي من أجل التخطيط للإغاثة وتنسيق شؤونها وكذلك جهود التنمية في المحافظة.



وفي مختلف أنحاء اليمن، تعجز منظمات المجتمع المدني عن إطلاق حملات تأييد ضد السلطات المسؤولة من دون أن تخاطر باتهامها بأنها متحالفة مع الطرف الآخر من النزاع. وعموماً، لا تشعر منظمات المجتمع المدني بالأمان إلا عندما تمارس الضغط وتحشد التأييد حول مسائل تخدم مصالح الأطراف المسيطرة حيث تتواجد. على سبيل المثال، نظمت بعض منظمات المجتمع المدني في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين حملة كبيرة دعت إلى فتح مطار صنعاء الذي أغلقه التحالف بقيادة السعودية والإمارات. في المقابل، في أواخر عام 2017، أصدرت المنظمات الدولية بياناً مشتركاً أدانت فيه إقبال التحالف للمرافئ البحرية والجوية والبرية، لكن منظمات المجتمع المدني في المناطق الخاضعة للحكومة المعترف بها دولياً عجزت عن المشاركة في البيان.

وقد اختلف تأييد منظمات المجتمع المدني لقضايا عامة بين منطقة وأخرى في عام 2017. فمثلاً في عدن، أطلقت منظمات على غرار "منظمة سواسية لحقوق الإنسان" و"مؤسسة حقوق الإنسان" و"العدالة لحقوق الإنسان" و"مؤسسة وجود للأمن الإنساني"، حملات تأييد ضد الاختفاء القسري وضد تعليق الحكومة للرواتب وعجزها عن توفير الكهرباء. وفي تعز المحاصرة، شهدت المناطق الخاضعة للحكومة المعترف بها دولياً مطالب شعبية تدعو الحكومة إلى دفع رواتب موظفي القطاع العام. كما نظمت منظمات المجتمع المدني في تعز مسيرة حاشدة ضد المجاعة بعنوان "حملة البطون الخاوية". وفي حجة وصعدة والحديدة، تراجع نطاق جهود التأييد نتيجة تصاعد وتيرة الاشتباكات العسكرية في عام 2017.

وعلى الرغم من التحديات الأمنية والسياسية، واصل عدد من منظمات المجتمع المدني أنشطة التأييد المرتبطة بالمشاركة العامة ومساءلة الحكومة. فقد نفذت "رنين! اليمن" ومنظمة "اليمن سنتنصر" العديد من الأنشطة في عام 2017 بهدف تمكين الشباب للمشاركة في السياسة العامة في صنعاء وحجة وعدن وحضرموت ومارب وإب. بدورها، نفذت "مؤسسة أوام" و"مؤسسة تنمية القيادات الشابة" مشروع "قيادات نسوية من أجل السلام" الذي يهدف إلى تعزيز مشاركة النساء في السياسة في كل من الحديدة وعدن وإب وصنعاء.

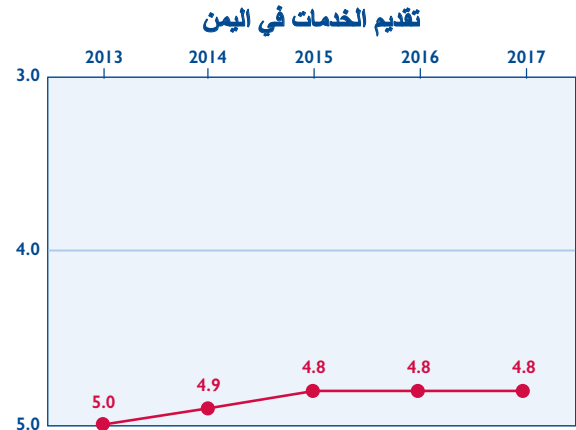
غير أن مثل هذا التأييد لا يزال حساسًا. فعلى سبيل المثال، نصبت "مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية" خيمة مساءلة مجتمعية ليتلقى فيها صناع القرار بقيادة المجتمع. غير أن السلطات طلبت استبدال عبارة "المساءلة المجتمعية" بكلمة "حوار" بسبب الحساسية تجاه كلمة "المساءلة". وفي ذمار، أحييت "مؤسسة النافذة للتنمية الاجتماعية" إلى التحقيق بسبب قيامها بأنشطة تأييد تدعم حقوق النساء والكويتا السياسية.

تقديم الخدمات: 4.8

رغم التحديات المالية والأمنية والسياسية، بقيت قدرة منظمات المجتمع المدني على تقديم الخدمات في عام 2017 ثابتة. واستمر تركيز الخدمات التي تقدمها هذه المنظمات على توفير خدمات الإغاثة ودعم الأشخاص النازحين داخليًا مع بذل جهود أقل نسبيًا في مجالات أخرى على غرار التنمية والتمكين الاقتصادي والتعليم. لكن الحاجة إلى الخدمات تتجاوز عمومًا قدرة منظمات المجتمع المدني على توفيرها، لا سيما في ظل تدهور مؤسسات الدولة التي تقدم الخدمات العامة.

ففي عام 2017، وفرت منظمات المجتمع المدني في اليمن التي يتجاوز عددها 12,000 منظمة مجموعةً من الخدمات. ناهيك عن خدمات الإغاثة، قَدِّمت هذه المنظمات خدمات أخرى، كانت توقفت عن تقديم العديد منها خلال السنوات السابقة مع اتساع رقعة النزاع. ومن بين هذه الخدمات تلك المرتبطة بتمكين النساء وتخفيف حدة النزاع وحلّه، وإصلاحات البنية التحتية المجتمعية، وتنمية المؤسسات المتناهية الصغر، والمشاركة العامة والحوار، وكذلك تأييد حقوق الإنسان والتعليم، من جملة خدمات أخرى.

ويعتمد العديد من منظمات المجتمع المدني - لا سيما تلك العاملة في مجال الإغاثة والمساعدات الإنسانية - على المانحين الدوليين والقطاع العام لتحديد المستفيدين المستهدفين والخدمات التي سيتم تقديمها. وقد ازداد هذا الاعتماد منذ بداية الحرب نتيجة القيود التي فرضتها الحكومة على الاستطلاعات وتقييمات احتياجات المجتمع. فقد باتت هذه الأنشطة تتطلب تراخيص كثيرة ومعقدة. وقد أدى هذا الوضع إلى بروز بعض المشاكل. فعلى سبيل المثال، اكتشفت "مؤسسة بنات الحديدية للتنمية الاجتماعية" ومؤسسة صوت أسماء مزيفة وأسماء أفراد لم يكونوا معوزين على لوائح المانحين للمستفيدين المستهدفين من مساعدات الإغاثة.



وبشكل عام، تتمتع المنظمات التي تقدم خدمات تنموية وإجتماعية بمساحة وقدرة أفضل لتحديد المستفيدين من خدماتها مقارنة بتلك التي تعمل في مجال الإغاثة. فقد تمكنت "مؤسسة مساندة للتنمية" (MFD) - الحديدية مثلًا، من تحديد المزارعين الذين هم بحاجة إلى الكهرباء وزودتهم بألواح طاقة شمسية مع إرشاد حول كيفية استعمالها وصيانتها.

يذكر أن عددًا قليلًا فقط من المنظمات تنفذ مشاريع تقوم على الدخل المكتسب وتقدم خدمات مدفوعة. ومن بينها، "مؤسسة خديجة للتنمية" و"اتحاد نساء اليمن" و"جمعية الإصلاح الخيرية" و"منظمة سول للتنمية" و"مؤسسة تنمية القيادات الشابة" و"وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر" (SMEPS). على سبيل المثال، تملك "منظمة سول للتنمية" مركزًا للكمبيوتر والتكنولوجيا حيث تعطي دروسًا إلى العامة مقابل أجور رمزية، كما تمتلك "جمعية الإصلاح الخيرية" عدة مشاريع قائمة على الدخل المكتسب، بما في ذلك مدارس ومراكز تدريب. غير أن معظم خدمات منظمات المجتمع المدني القائمة على الدخل المكتسب تواجه صعوبات اقتصادية وأمنية تحول في معظم الأحيان دون استرداد التكاليف بالكامل.

لم يتغير إدراك الحكومة بأهمية قطاع منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات في عام 2017. وربما تفهم الحكومتان في اليمن أهمية دور منظمات المجتمع المدني في الاستجابة الإنسانية وتوفير الخدمات التي تعجز مؤسسات القطاع العام عن تقديمها، لكن السلطات لا تزال تضع العوائق أمام عمل هذه المنظمات، ما يعيق تقديم الخدمات - بما في ذلك التراخيص لتقديم الخدمات والقيود على التأييد وتقييمات الاحتياجات وتحركها في أنحاء البلاد، إلى جانب تحديات أخرى سبق وذكرناها أعلاه. وتجدر الملاحظة أن المنظمات التي تطبق أجنذات الحكومة يتم الاعتراف بها بإيجابية أكبر من تلك التي تحاول العمل بشكل محايد.

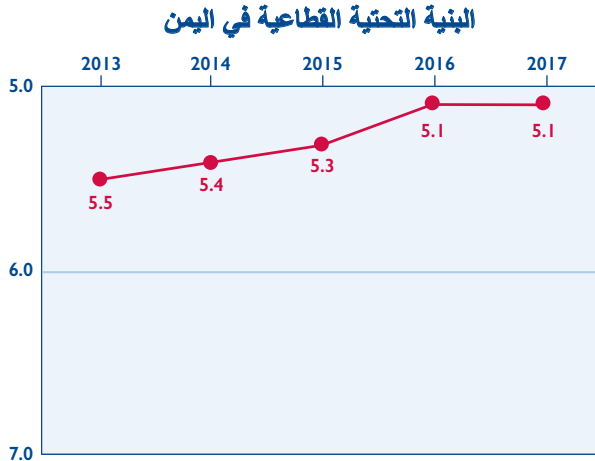
5.1 البنية التحتية القطاعية:

بقيت البنية التحتية التي ترعى قطاع منظمات المجتمع المدني مستقرةً عمومًا في عام 2017. غير أن الشبكات والاتحادات واجهت صعوبات لضمان استدامتها واستمراريتها، في حين بقيت مشاريع التطوير التنظيمي قليلة. مع ذلك، لا يزال عدد قليل جدًا من المنظمات أو المراكز توفر الخدمات التدريبية أو الفنية أو خدمات الدعم المؤسسي إلى منظمات المجتمع المدني. ومن بين هذه القلة القليلة نذكر "شبكة التعزيز المدني" و"شبكة النماء اليمينية للمنظمات الأهلية" (YDN) و"الصندوق الاجتماعي للتنمية" و"المنتدى الإنساني" و"مجلس تنسيق منظمات المجتمع المدني" في حضرموت. وكانت هذه المنظمات والشبكات تواجه تحديات على صعيد التمويل منذ عام 2015 بما أن بناء قدرات منظمات المجتمع المدني لم يعد من الأولويات في السياق الراهن. كما توفر بعض منظمات المجتمع المدني غير المتخصصة في بناء القدرات خدمات دعم قطاعية كجزء من مشاريعها. على سبيل المثال، نفذت "رنين! اليمن" التي تركز على إشراك الشباب في صنع السياسة، مشروعًا مؤسسيًا لبناء القدرات لحوالي 10 منظمات مجتمع مدني في عام 2017. وعلى نحو مماثل، تعمل "مؤسسة أوام" لبناء قدرات منظمات ومشاريع في مجالي الثقافة والتنمية.

ولا تعتمد منظمات المجتمع المدني المحلية عادةً إلى إعادة منح الأموال التي تتلقاها من مانحين إلى منظمات مجتمع مدني أخرى ما لم تتفق مع المانحين على ذلك. وفي بعض الحالات، قد يطلب المانح من منظمة المجتمع المدني أن تتشارك مع منظمة أخرى قادرة على سد فجوة ما على غرار التغطية الجغرافية. ويقدم عدد محدود من المنظمات المنح إلى المستفيدين. على سبيل المثال، توفر "منظمة سول للتنمية" قروضًا إلى المستفيدين لمساعدتهم على إنشاء مشاريع تدّر الدخل من خلال "برنامج أزال للتمويل الصغير والأصغر الإسلامي".

وخلال عام 2017، تحسّن التواصل والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني المعنية بتقديم خدمات الإغاثة بفضل مجموعات التنسيق المشترك التي أسسها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في عام 2016. غير أن المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا لم تشهد هذا القدر من التحسّن بما أن التنسيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ليس كبيرًا بالقدر نفسه.

وقد بقي عدد من شبكات وتحالفات "شبكة التعزيز المدني" قائمًا في عام 2017، بما فيها "المنتدى الإنساني" و"شبكة التعزيز المدني" و"مجلس تنسيق منظمات المجتمع المدني" و"شبكة النماء اليمينية". غير أن العديد من هذه التحالفات ازداد ضعفًا خلال ذلك العام. فقد واجهت "شبكة التعزيز المدني" تحديات كبيرة على صعيد التمويل، اضطرت على أثرها إلى إقفال مكتبها والانتقال إلى مبنى أحد أعضاءها.



وفي الكثير من الحالات، ضعفت التحالفات بسبب انشغال المنظمات الأعضاء بأنشطتها الخاصة. كما أن العديد من تحالفات منظمات المجتمع المدني لم تعد قادرةً على توفير خدمات الدعم المؤسسي والفني بسبب القيود على التمويل.

وفي حين تراجعت الأنشطة الرامية إلى تحسين القدرات التنظيمية والفنية للمنظمات المحلية، نفذت المنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات الأمم المتحدة على غرار "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أنشطة لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني التي تنفذ أنشطة، على غرار إدارة الأزمة الإنسانية والاستطلاعات الميدانية والتدريب على معايير الاستجابة الدنيا ("مشروع اسفير") والصحافة المتأثرة بالنزاع.

وقد أدى تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في اليمن إلى تراجع الشراكات بين منظمات المجتمع المدني نفسها وبينها وبين قطاعات أخرى. وبقي عدد الشراكات المبرمة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة ضئيلاً جدًا، في حين تدهورت شراكات هذه المنظمات مع القطاع الخاص بسبب المشقات الاقتصادية. فتوقف شركات خاصة على غرار "يمن موبايل" و"أم تي أن" (MTN) و"بترو مسيلة" و"سبأفون" و"بببسي" تمويل برامج مجتمعية بالشراكات مع منظمات المجتمع المدني، بما فيها "مؤسسة تنمية القيادات الشابة" و"مؤسسة همة شباب" و"مؤسسة خديجة للتنمية" وغيرها. غير أنه في حضرموت، حافظت بعض منظمات المجتمع المدني على غرار "مؤسسة العون" و"مؤسسة الصديق" على شراكاتها مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع مجتمعية.

الصورة العامة: 4.8

تدهورت صورة منظمات المجتمع المدني في عام 2017 نتيجة تسييس أنشطتها وتقلص المجال المتاح أمامها للتعبير ووصولها إلى العامة من الناس.

فقد سعت منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء اليمن بشكل متزايد إلى الحد من التغطية الإعلامية لمنظماتها وأنشطتها في عام 2017، حيث غالباً ما يتم تسييس هذه التغطيات وتشويهها. وحتى أن بعض المنظمات المانحة طلبت من شركائها المحليين الابتعاد عن الإعلام لتجنب جذب الاهتمام غير المرغوب فيه إليها. ففي اليمن، تفرض السلطات السياسية إلى حد كبير الزاوية الإعلامية - بما فيه الوصف السلبي في بعض الأحيان لمنظمات المجتمع المدني. وعليه، تحظى المنظمات المتحالفة أو التابعة للسلطات المحلية المعنية بتغطية إعلامية أكثر إيجابية من قبل وسائل الإعلام الخاصة والعامة.

وفي عام 2017، اتهمت السلطات علناً بعض المنظمات بالفساد، بما في ذلك سرقة مساعدات الإغاثة في العديد من المدن. وقد ألحق ذلك الضرر بسمعة منظمات المجتمع المدني العامة، ما عزز الصورة السلبية لها باعتبارها فاسدة وتهتم بمصالحها الخاصة رغم إقرار العامة بالأعمال الجيدة التي تقوم بها.

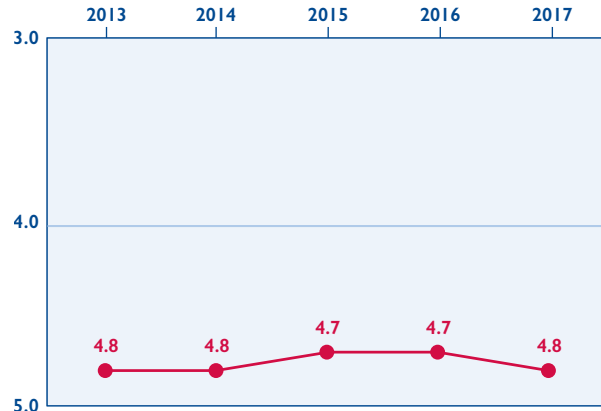
هذا وأطلقت الجهات الفاعلة السياسية حملات سلبية ضد بعض منظمات المجتمع المدني المتحالفة مع أخصامها السياسيين. واتهمت بعض السلطات المنظمات العاملة في مجال تنمية المجتمع وحقوق المرأة والشباب وحقوق الإنسان بالتحالف مع حكومات أجنبية وتنفيذ أجندات أجنبية أو ثني الشباب عن المشاركة في القتال. على سبيل المثال، عانت "مواطنة لحقوق الإنسان" و"مؤسسة تمكين للتنمية" ومنظمات أخرى تعنى بحقوق الإنسان تضييقاً وتغطية إعلامية مشوهة للتقارير التي نشرتها حول انتهاكات الحقوق من قبل أطراف النزاع في اليمن. وعلى الأثر، اضطرت "تمكين" إلى وقف أنشطتها في صنعاء.

وتتمتع بعض المنظمات، لا سيما الكبيرة منها، بمواقعها الإلكترونية الخاصة للإعلان عن خدماتها وأنشطتها. لكن وسائل التواصل الاجتماعي تضطلع عموماً بدور وسيلة التواصل الأولى لمنظمات المجتمع المدني مع المستفيدين والشركاء في المجتمع. وتستخدم معظم المنظمات، بما فيها "رنين! اليمن" و"صوت" و"منظمة شباب بلا حدود" و"مؤسسة بنات الحديدة للتنمية الاجتماعية"، صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي - لا سيما "فيسبوك" - لنشر فرص التوظيف والشراكة والتدريب. فهي تعتبر أن وسائل التواصل الاجتماعي هي الطريقة الأقل تكلفة والأفضل للوصول إلى جمهورها المستهدف وعادةً ما تكون أكثر فعالية من وسائل الإعلام التقليدية للترويج لأنشطتها وخدماتها.

هذا ويفتقر معظم المنظمات إلى القدرة التنظيمية المطلوبة لضمان مستويات مرتفعة من الشفافية في عملياتها سنوية تفصل خدماتها وأنشطتها وتمويلها، لتجنب

وممارساتها. كما يحرص العديد منها على عدم نشر تقارير التضييق من سلطات الدولة والتغطية الإعلامية السلبية.

الصورة العامة في اليمن



الملحق أ: المنهجية المعتمدة في مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني

تعليمات للشركاء في تنفيذ مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني

مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2017

أ. المقدمة

إن مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني الصادر عن "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" (USAID) (المشار إليه كـ"المؤشر" أو "مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني") هو تقرير سنوي حول متانة قطاعات تدخل منظمات المجتمع المدني وجدواها العامة في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان وأوروبا الوسطى والشرقية وأوراسيا. ومؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني هو عبارة عن أداة طورته "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" لتقييم متانة قطاعات منظمات المجتمع المدني وجدواها العامة في دول العالم. ومن خلال تحليل سبعة أبعاد ضرورية للاستدامة القطاعية، يسلط المؤشر الضوء على نقاط القوة والقيود أمام تطوير منظمات المجتمع المدني. ويسمح المؤشر بمقارنات في مختلف البلدان ومع مرور الوقت على السواء. وإذ تمّ تطويره في بادئ الأمر عام 1997 من أجل أوروبا الوسطى والشرقية وأوراسيا، يُعتبر مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني أداة قيمة ومنهجية تستخدمها منظمات غير حكومية وحكومات ومانحون وأكاديميون وغيرهم من أجل فهم استدامة قطاع المجتمع المدني بشكل أفضل. وتواصل "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" مساعيها من أجل ضمان قابلية مقارنة نقاط المؤشر بين الدول وتحسين موثوقية وصحة المقاييس، والتوحيد المناسب للمفردات والتعريفات، والملكية المحلية للمؤشر، وشفافية عملية تجميع المؤشر وكذلك التكوين التمثيلي للجان التي تضع النقاط.

وبدءًا بمؤشر عام 2017 وللسنوات الأربعة المقبلة، تتولى كل من "منظمة صحة الأسرة الدولية 360" (FHI 360) و"المركز الدولي للممارسة القانونية غير الساعية للربح" (ICNL) إدارة التنسيق وتنقيح مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني. وسيشارك شخص من كبار أعضاء طاقم عمل "منظمة صحة الأسرة الدولية 360" و"المركز الدولي للممارسة القانونية غير الساعية للربح" في لجنة التحرير إضافةً إلى شخص واحد أو أكثر من كبار مسؤولي "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" في واشنطن. وستقدم "منظمة صحة الأسرة الدولية 360" منحا صغيرة إلى منظمات المجتمع المدني المحلية من أجل تطبيق منهجية مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في البلاد، في حين سيكون "المركز الدولي للممارسة القانونية غير الساعية للربح" المسؤول الأول عن تنقيح التقارير. ويؤدي شركاء التنفيذ المحليون دورًا أساسيًا في إعداد "مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني" ويحتاجون إلى مزيج من مهارات البحث والاجتماع والتأييد من أجل تطبيق مؤشر عالي الجودة لاستدامة منظمات المجتمع المدني.

يرجى من شركاء التنفيذ المحليين أن يتذكروا ما يلي:

- يجب أن تضمّ اللجان مجموعةً متنوعة من ممثلي المجتمع المدني
- يجب أن يصيغ أعضاء اللجان النقاط الأولية للأبعاد والتبريرات بشكل فردي وقبل اجتماع اللجنة
- يجب مناقشة كل مؤشر وبعد في اجتماع اللجنة وتقديم التبرير للنقطة المقترحة لكل بعد
- يجب مقارنة نقاط كل بعد مع نقاط العام الفائت لضمان أن يعكس مسار التغيير التطورات الحاصلة خلال السنة الخاضعة للتقييم
- يجب تدوين التغييرات الطارئة على أي مؤشرات وأبعاد في التقرير الخاص بالبلد من أجل تبرير تغييرات النقاط المقترحة
- ستطلب لجنة التحرير معلومات إضافية في حال لم يتمّ دعم النقاط بالتقرير. في حال عدم تقديم معلومات مناسبة، يحق للجنة التحرير تعديل النقاط على هذا الأساس

II. منهجية الجهة المنفذة

لا بدّ من أن يتبع شريك التنفيذ الخطوات التالية لجمع لجنة الخبراء التي ستجتمع شخصيًا من أجل مناقشة وضع المجتمع المدني خلال العام الذي يتم خلاله إعداد التقارير، وتحديد النقاط وإعداد التقرير الخاص بكل بلد من أجل "مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2017".



II. اختيار خبراء اللجنة. اختيار بعناية مجموعة مؤلفة من 8 إلى 10 ممثلين عن المجتمع المدني على الأقل ليكونوا خبراء في اللجنة. يجب أن يشمل أعضاء اللجنة ممثلين عن مجموعة متنوعة من منظمات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة، على غرار:

- مراكز دعم منظمات المجتمع المدني، أو مراكز الموارد أو منظمات الدعم الوسيطة؛
- منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والمنظمات الدينية المشاركة في مجموعة من أنشطة تقديم الخدمات و/أو التأييد؛
- منظمات المجتمع المدني المشاركة في أنشطة الرقابة/الإشراف/التأييد الحكومية على المستويين المحلي والوطني؛
- كليات لديها خبرة مرتبطة بالمجتمع المدني واستدامة منظمات المجتمع المدني؛
- شركاء منظمات المجتمع المدني من الحكومة أو الشركات أو وسائل الإعلام؛
- مراكز الأبحاث العاملة في مجال تنمية المجتمع المدني؛
- الجمعيات الأعضاء على غرار التعاونيات ونقابات المحامين ومجموعات مستخدمي المواد الطبيعية؛
- ممثلون عن مناطق جغرافية متنوعة ومجموعات سكانية، مثلًا الأقليات؛
- مانحون دوليون يدعمون المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني؛ و
- غيرهم من الشركاء المحليين.

من المهم أن يتمكن أعضاء اللجنة أيضًا من تقييم مجموعة واسعة من أنشطة منظمات المجتمع المدني في قطاعات مختلفة بدءًا من الديمقراطية وحقوق الإنسان وإصلاحات الإدارة، وصولًا إلى تقديم خدمات أساسية إلى الدوائر الشعبية. ولا بدّ من أن تشمل منظمات المجتمع المدني الممثلة في اللجنة تلك التي يركز عملها بشكل كبير على التأييد وتقديم الخدمات الاجتماعية على السواء. ومتى كان ذلك ممكنًا، يجب أن تضمّ اللجان ممثلين عن الأقسام الريفية والمدنية للبلاد، إضافةً إلى مجموعات نسائية وسكان من الأقليات وغيرهم من المجموعات المهمشة، إلى جانب القطاعات الثانوية على غرار حقوق النساء والتنمية المجتمعية والتربية الوطنية والتمويل المتناهي الصغر والبيئة وحقوق الإنسان والشباب. كما يتعين على اللجنة أن تضمّ قدر المستطاع تمثيلًا متساويًا من الرجال والنساء. وفي حال شارك اثنان أو أكثر من ممثلي منظمة المجتمع المدني نفسها في اللجنة، فيمكنهم الإدلاء بصوت واحد فقط. يوصى بأن يكون 70 في المئة على الأقل من أعضاء لجنة الخبراء من أبناء البلد الذي يخضع للتصنيف.

في بعض الحالات، قد يكون من المناسب اختيار مجموعة أكبر من أجل أن تعكس بشكل أفضل تنوع واتساع قطاع المجتمع المدني في البلاد. وبالنسبة للدول التي تكون فيها الاختلافات ملحوظة على مستوى المناطق ملحوظة، يجب أن يُشرك المنفذون، إلى أقصى حدّ ممكن، تصورات مناطقية مختلفة. إن كانت القيود المالية لا تسمح بتمثيل تمثيلي شخصي على مستوى المناطق، يمكن اللجوء إلى خيارات بديلة منخفضة التكلفة، بما فيها إرسال النقاط أو الملاحظات عبر البريد الإلكتروني، الاجتماع عبر الهاتف أو عبر خدمة "سكايب".

في حال وجود بعثة لـ "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" (USAID) في البلاد، يجب دعوة ممثل الوكالة إلى حضور اجتماع اللجنة. ويمكن لممثلي "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" الحاضرين إلقاء بعض الكلمات التمهيدية لافتتاح الفعالية، نظرًا إلى أنها ممولة من الوكالة، ويمكنهم مراقبة المحادثات والمشاركة فيها. غير أنهم لن يتمكنوا من الإدلاء بصوتهم على صعيد النقاط.

يرجى تقديم قائمة بأعضاء اللجنة الذين تعترضون دعوتهم إلى "منظمة صحة الأسرة الدولية 360" (FHI 360) من أجل الموافقة قبل أسبوعين على الأقل من موعد الاجتماع باستخدام الشكل المشار إليه في الملحق أ. تقع على عاتق شريك التنفيذ مسؤولية ضمان أن يمثل تكوين اللجنة، والنقاط والقصة الناتجة، بشكل مناسب قطاعًا عريضًا من المجتمع المدني ويشمل تصورات أنواع متنوعة من أصحاب المصلحة من قطاعات مختلفة ومجالات مختلفة من البلاد.

2. التحضير لاجتماع اللجنة. ضمان أن يفهم أعضاء اللجنة أهداف اللجنة، بما في ذلك إعداد تصنيف قائم على الإجماع لكل من الأبعاد السبعة لاستدامة المجتمع المدني التي يغطيها المؤشر وصياغة تقرير أو تفسير لكل تصنيف بما يتماشى مع المنهجية المشار إليها أدناه. نحن نشجعكم على عقد جلسة توجيهية موجزة لأعضاء اللجنة قبل مناقشة اللجنة. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة للأعضاء الجدد، ولكنه مفيد أيضًا لتزويد كافة أعضاء اللجنة بأحدث التطورات بشأن تغييرات المنهجية والعملية. ويختار بعض الشركاء عقد جلسة تدريب رسمية مع أعضاء اللجنة لمراجعة مستندات المنهجية وإرشاداتها. في المقابل، يزود شركاء آخرون أعضاء اللجنة بمناقشة أكثر شمولية بشأن أهداف التمرين والعملية.

ويتمثل الهدف الإجمالي للمؤشر في تعقب التقدّم المحرز في القطاع ومقارنته مع مرور الوقت، ما يعزّز قدرة الجهات المحلية على إجراء تقييم ذاتي وتحليل. وبغية ضمان فهم مشترك لما يتم تقييمه، يقدّم الداعي إلى الاجتماع تعريفًا للمجتمع المدني إلى أعضاء اللجنة. يستخدم مؤشر

استدامة منظمات المجتمع المدني التعريف المرفق لضمان معالجة التقرير لشريحة واسعة من المجتمع المدني.

وبغية إعطاء الوقت الكافي لإعداد اللجنة، لا بدّ من توزيع الإرشادات ومستندات وصف التصنيف ونسخة عن الفصل الخاص بالبلد للعام الفائت على أعضاء لجنة الخبراء قبل ثلاثة أيام على الأقل من اجتماع اللجنة كي يتمكنوا من إعداد نقاطهم الأولية لكل بُعد قبل الاجتماع مع أعضاء اللجنة الآخرين. ومن الضروري التشديد على أهمية إعداد نقاطهم وتبويراتهم قبل حضور اجتماع اللجنة. كما من المهم تذكير أعضاء اللجنة بأنه يجب أن تعكس النقاط التطورات الحاصلة خلال عام 2017 التقويمي (من أول كانون الثاني/يناير 2017 ولغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2017). ونوصي كذلك أن تشجعوا أعضاء اللجنة على التفكير في أمثلة ملموسة توضح الاتجاهات، نظرًا إلى أن هذه المعلومة ستكون مهمة من أجل تبرير النقاط المقترحة.

وأخيرًا، نوصي بشدة أن يتم جمع مصادر البيانات والمعلومات وإرسالها إلى أعضاء اللجنة لإرشادهم خلال وضع النقاط. يمكن إيجاد توصيات بشأن مصادر المعلومات أدناه ضمن الفقرة رقم 4 في ما يلي.

تعريف منظمات المجتمع المدني: يتم تعريف منظمات المجتمع المدني على أنها "بالمعنى الواسع أي منظمات، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، ليست جزءًا من الجهاز الحكومي، ولا توزع الأرباح على مديريها أو مشغليها، وذاتية الحكم وتعتبر المشاركة فيها مسألة حرية اختيار. ويشمل هذا كلاً من المنظمات التي تخدم أعضائها والمنظمات التي تخدم الجمهور. وبالتالي، يتضمن هذا التعريف مقدمي الخدمات الصحية الخاصة وغير الربحية، والمدارس، ومجموعات التأيد، ووكالات الخدمات الاجتماعية، ومجموعات مكافحة الفقر، ووكالات التنمية، والجمعيات المهنية، والمنظمات المجتمعية، والنقابات، والكيانات الدينية، والمنظمات الترفيهية، والمؤسسات الثقافية، وغيرها الكثير".

- نحو تمكين بيئة قانونية للمجتمع المدني، بيان المؤتمر السنوي الخيري السادس عشر للزملاء الدوليين لجامعة جون هوبكنز في نيروبي في كينيا. المجلة الدولية لقانون عدم الربح (The International Journal of Not-for-Profit Law)، المجلد 8، العدد 1، تشرين الثاني/نوفمبر 2005.

وستكمّل هذه الوسائل استطلاعات رضا موجزة سيتم استخدامها للمساعدة على تقييم نجاح الابتكارات الخاصة بالمنهجية والعملية.

3. عقد اجتماع للجنة الخبراء في مجال منظمات المجتمع المدني

3.أ. لا تطلب من أعضاء اللجنة وضع نقاط للمؤشرات الفردية، بل للأبعاد الكلية فقط. وبالنسبة لكل بعد، نسمح لكل عضو في اللجنة مشاركة نقاطه الأولية وتبويبها مع باقي المجموعة.

(ملاحظة: في حال مشاركة اثنين أو أكثر من ممثلي منظمة المجتمع المدني نفسها في اللجنة، يمكن الإدلاء بصوت واحد بالنيابة عنهم جميعاً). ورغم أن وضع النقاط لن يكون على مستوى المؤشرات، لا بدّ من الحرص على أن يناقش أعضاء اللجنة كل مؤشر ضمن كل بعد من مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني ويوفروا أمثلة قائمة على الأدلة وذات صلة بالبلد لظروف وسياسات وفعاليات حديثة أو تاريخية ضمن كل واحدة من فصوص البعد. يرجى أخذ ملاحظات حول مناقشة كل مؤشر وبعد، مع تفصيل التبرير لكافة نقاط الأبعاد، في النموذج المتوافر في الملحق ب. لا بدّ من تقديم هذه الملاحظات إلى "منظمة صحة الأسرة الدولية 360" مع المسودة الأولى للروايات (ليس من الضروري ترجمتها إلى الإنكليزية إن لم تكن مصاغة في الأساس بالغة الإنكليزية).

في نهاية مناقشة كل بعد، من الضروري السماح لأعضاء اللجنة بتعديل نقاطهم، إذا رغبوا في ذلك. بعدها، وبالنسبة لكل بعد، يجب إلغاء النقطة الأعلى والنقطة الأدنى (إذا كان ثمة اثنتان أو أكثر من النقاط الأعلى أو الأدنى، إلغاء واحدة منها فقط) واحتساب متوسط النقاط المتبقية معاً من أجل التوصل إلى نقطة واحدة لكل بعد. احتساب المعدل أو المتوسط الحسابي¹ لهذه النقاط من أجل الحصول على نقطة أولية للبعد. يرجى الاحتفاظ بكافة النقاط في السجل، والتأكيد على أنه لا يمكن إعطاء أي إسناد شخصي لأعضاء اللجنة الأفراد. يرجى استخدام جدول مماثل لذلك المزود أدناه من أجل تعقب نقاط أعضاء اللجنة من دون إسناد شخصي.

عضو اللجنة	البيئة القانونية	القدرة التنظيمية	الجدوى المالية	التأييد	تقديم الخدمات	البنية التحتية القطاعية	الصورة العامة
1							
2							
3							

3.ب. ما إن يتم تحديد نقطة لكل بعد، يرجى الطلب من أعضاء اللجنة مقارنة النقاط المقترحة مع نقاط العام الفائت لضمان أن يعكس توجه وحجم التغيير التطورات الحاصلة خلال السنة. على سبيل المثال، في حال تم اقتراح تحسين نقطة ما، لا بدّ من أن يستند ذلك إلى تطورات إيجابية ملموسة خلال العام المذكورة في التقرير. من جهة أخرى، في حال ساء الوضع أكثر خلال العام، يجب أن ينعكس ذلك في نقطة أدنى.

وبشكل عام، يجب استعمال تغيير بنسبة 0.1 لعكس التغيرات البسيطة في أي بعد. ويُعتبر تغيير بنسبة 0.2 أكثر أهمية ومناسباً عند تحسّن أو تراجع عدد من المؤشرات ضمن بعد ما. ويمكن تبرير اختلافات أكبر في حال وجود المزيد من التغييرات الملحوظة في القطاع. في كافة هذه الحالات، لا بدّ من أن تناقش اللجنة الأدلة الداعمة للتغيير وتوثيقه في الرواية المتعلقة بالبعد.

فضلاً عن ذلك، للنقاط الخاصة بكل بعد من الأبعاد، يجب مراجعة وصف هذا البعد في "التصنيفات: نظرة أكثر قرباً". المناقشة مع المجموعة ما إذا كانت نقاط دولة ما تتطابق مع وصف هذا التصنيف. على سبيل المثال، يشير الحصول على نقطة 2.3 في القدرة التنظيمية إلى أن قطاع المجتمع المدني هو في مرحلة "الاستدامة المحسنة". يرجى قراءة قسم "الاستدامة المحسنة" الخاص بالقدرة التنظيمية ضمن "التصنيفات: نظرة أكثر قرباً" لضمان أنها تصف بدقة بيئة المجتمع المدني.

في حال لم تشعر اللجنة أن النقطة المقترحة دقيقة بعد هاتين المراجعتين، تتم المناقشة ضمن مجموعة من أجل تحديد نقطة أكثر دقة تناسب وصف ذلك البعد. في نهاية المطاف، يجب أن تعكس كل نقطة الإجماع بين أعضاء المجموعة.

3.ج. مناقشة كل من الأبعاد السبعة للمؤشر ووضع نقاط لها بطريقة مماثلة. ما إن يتم وضع نقاط للأبعاد السبعة، يتم احتساب معدل نقاط البعد النهائية معاً للحصول على نقطة إجمالية لاستدامة منظمات المجتمع المدني. يرجى تقديم الجدول مع النقاط من أعضاء اللجنة الأفراد إضافة إلى التقرير السردى. يجب الإشارة إلى أعضاء اللجنة بشكل عددي.

1. المتوسط الحسابي هو مجموع كافة النقاط المقسمة على إجمال عدد النقاط.

3.د. يرجى تذكير المجموعة في هذه المرحلة بأنه سيتم مراجعة التقارير من قبل لجنة تحرير في واشنطن، العاصمة. ستضمن لجنة التحرير أن كافة النقاط مدعومة بشكل مناسب وقد تطلب أدلة إضافية لدعم النقطة. في حال عدم تقديم معلومات دقيقة، قد تعدّل اللجنة النقاط.

4. إعداد مسودة التقرير الخاص بكل بلد. يجب أن يركز التقرير على التطورات الحاصلة خلال عام 2017 التقويمي (من أول كانون الثاني/يناير 2017 ولغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2017).

يجب أن تبدأ مسودة التقرير ببيان عام ومناقشة موجزة للحالة الراهنة لاستدامة قطاع المجتمع المدني في ما يتعلق بكل بلد. وفي البيان العام، يرجى إدراج عدد مقدّر لمنظمات المجتمع المدني المسجلة والناشطة، إضافةً إلى وصف عن المجالات الأولية والمناطق الجغرافية حيث تعمل منظمات المجتمع المدني. وكذلك يجب إدراج لمحة عامة مقتضبة عن أي تطورات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أساسية في البلاد تكون قد أثرت على قطاع منظمات المجتمع المدني خلال العام. في حال عدم توفير هذه المعلومات، سيطلبها المحرر خلال الجولات التالية، الأمر الذي سيتطلب عملاً إضافياً من جانبكم.

بعدها، يجب أن يشمل التقرير أقساماً عن كل بلد. ويجب أن يبدأ كل قسم بملخص عن أسباب أي تغييرات في النقاط خلال العام. على سبيل المثال، في حال اقتراح نقطة أفضل، يجب ذكر أساس هذا التحسن بوضوح في المقدمة. كما يجب أن تتضمن هذه الأقسام مناقشة لكل من الإنجازات ونقاط القوة في ذلك البلد، إضافةً إلى العوائق ونقاط الضعف التي تواجه الاستدامة وتؤثر على عمليات مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني. يجب أن يعالج التقرير كل مؤشر ضمن كل بلد.

ولا بدّ من صياغة التقرير استناداً إلى مناقشة أعضاء لجنة الخبراء ومدخلاتهم، إضافةً إلى مراجعة مصادر معلومات أخرى حول قطاع منظمات المجتمع المدني، على سبيل المثال لا الحصر، الدراسات التحليلية للقطاع والبيانات الإحصائية واستطلاعات الرأي العام وغيرها من البيانات الصادرة عن أطراف ثالثة ذات صلة. وتتضمن بعض مصادر المعلومات والبيانات الدولية التي يجب أخذها في الحسبان ما يلي:

- مؤشر المجتمع المدني الصادر عن التحالف العالمي لمشاركة المواطنين - <http://csi.civicus.org/index.php>
- مرصد التحالف العالمي لمشاركة المواطنين - <http://monitor.civicus.org/>
- مؤشر العطاء العالمي - <http://www.cafonline.org/about-us/publications>
- معهد أنواع الديمقراطية (V-Dem) - <http://www.v-dem.net/en/analysis/analysis/>
- مؤشر الاستدامة الإعلامية - <http://lirex.org/projects/media-sustainability-index-msi>
- أمم تمرّ في مراحل انتقالية - <http://freedomhouse.org/report-types/nations-transit#.VdugbqSFOhl>
- الحرية في العالم - <http://freedomhouse.org/report/freedpm-world/freedom-world-2017>
- حرية الصحافة - <http://freedomhouse.org/report/freedom-press/freedom-press-2017>
- مؤشر الحقوق العالمية الصادر عن الاتحاد الدولي للنقابات العمالية - <http://www.ituc-csi.org/ituc-global-rights-index-2017?lang=en>
- استطلاع الاتحاد الدولي للنقابات العمالية حول مخالقات حقوق النقابات - <http://survey.ituc-csi.org/>
- تقرير حقوق الإنسان الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية - <http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/>
- مرصد المركز الدولي للممارسة القانونية غير الساعية للربح للحرية المدنية - <http://www.icnl.org/research/monitor>
- مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي - <http://carnegieendowment.org/regions>
- أفرو بارومتر - <http://www.afrobarometer.org/>

يرجى أن تقتصر مسودة التقارير على ثماني صفحات باللغة الإنكليزية كحدّ أقصى. تذكروا دائماً أننا نعوّل على المنفذين لضمان أن تكون التقارير بالحجم المناسب ومصاغة بشكل جيد.

وفي حين يجب أن تكون التقارير الفردية الخاصة بكل بلد بشأن مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2017 مقتضبة، بإمكان المنفذين صياغة تقارير أطول لاستخدامهم الخاص من أجل الإسهاب في وصف اجتماعات اللجنة. ويمكن أن تشمل التقارير الأطول معلومات أو أمثلة سياقية إضافية حول البلد ويمكن استخدامها لعدد من الأغراض، بما

في ذلك مبادرات تأييد وأبحاث وتصاميم مشاريع تعريفية، إلخ.

يرجى إدراج قائمة بالخبراء الذين شاركوا في اللجنة باستخدام الشكل المزود في الملحق أ مع التقرير. وسيكون ذلك لاطلاعنا الخاص ولن يتم نشرها للعلن. وكذلك، تذكروا توفير التصنيفات الفردية لأعضاء اللجنة لكل بعد (مع استبدال الأسماء بالأرقام).

5. التصحيحات الأولية للتقرير الخاص بكل بلد. في غضون أسابيع قليلة من استلام مسودة التقرير، سترسل "منظمة صحة الأسرة الدولية 360" وشريكها "المركز الدولي للممارسة القانونية غير الساعية للربح" لكم نسخة مراجعة عن تقريركم الذي خضع للتفتيح من حيث القواعد والأسلوب والمحتوى. وإذا دعت الحاجة، سيطلب المصححون معلومات إضافية لضمان أن يكون التقرير كاملاً و/أو لتوضيح البيانات التي يتضمنها التقرير. يرجى طلب أي توضيح ضروري من المصحح في أقرب وقت ممكن، ومن ثم تقديم التقرير المراجع بحلول الموعد النهائي المحدد.

6. مراجعة لجنة التحرير. سترجع لجنة التحرير في واشنطن النقاط ومسودات التقارير المراجعة الخاصة بكل بلد. وتتألف لجنة التحرير من ممثلين عن "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" و"منظمة صحة الأسرة الدولية 360" و"المركز الدولي للممارسة القانونية غير الساعية للربح" وخبير واحد على الأقل في شؤون المنطقة يكون متمرساً في المسائل والديناميكيات التي تؤثر على المجتمع المدني في المنطقة. ويتأسس لجنة التحرير ممثل "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية". وفي حال رأت لجنة التحرير أن نقاط اللجنة غير مدعومة بشكل مناسب بالتقرير الخاص بالبلد، لا سيما مقارنةً بنقاط العام السابق وكذلك نقاط وتقارير دول أخرى في المنطقة، يمكن للجنة التحرير أن تطلب تعديل النقاط، ما يضمن بالتالي قابلية المقارنة بمرور الوقت بين الدول، أو أن تطلب تزويدها بمعلومات إضافية لدعم نقاط اللجنة. ويتم إدراج وصف إضافي للجنة التحرير في القسم التالي: "دور لجنة التحرير".

7. مراجعة إضافية للتقرير. بعد اجتماع لجنة التحرير، سيرسل المصحح تقريراً مراجعاً يشير إلى نقاط لجنة التحرير الموصى بها، وحيث يُطلب المزيد من الأدلة الداعمة أو التوضيح. وضمن هذه المسودة، ستضاف خانات حيث ستذكرون ما إذا كنتم تقبلون بالنقاط المراجعة أو حيث يمكنكم تقديم أدلة إضافية لدعم النقطة المقترحة الأصلية.

يجب مراجعة التقرير وإعادةه إلى المصحح ضمن الإطار الزمني المخصص. سيبقى مصحح المشروع على تواصل معكم من أجل مناقشة أي أسئلة وتوضيحات عالقة في ما يتعلق بوضع النقاط ومحتوى التقرير. ستكون منظمتكم مسؤولة عن الإجابة عن كافة الملاحظات العالقة من لجنة التحرير، الصادرة عن مصحح المشروع، إلى حين الموافقة على التقرير وقبوله من "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية".

8. نشر التقارير النهائية والترويج لها. بعد أن توافق "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" على التقارير ويتم تنسيقها بشكل نهائي، سيتم جمع التقارير الخاصة بكل بلد ضمن تقارير إقليمية. وسيكون كل شريك تطبيق مسؤولاً عن الترويج بكل من التقرير النهائي والمنشور الخاص بالبلد والتقرير الإقليمي.

ستنفذ منظمتكم أنشطة من أجل الترويج لاستخدام المؤشر وانتشاره. وقد يشمل ذلك تنظيم فعالية عامة محلية أو مناقشة اللجنة أو ورشة عمل وجعل التقرير متاحاً عبر الإنترنت من خلال نشره على الموقع الإلكتروني أو إنشاء صفحة شبكة اجتماعية للتقرير الخاص بالبلد وعبر وسائل أخرى مذكورة في خطة الاستخدام والانتشار الخاصة بكم. يجب تقديم وثائق تثبت أنكم نفذتم الأنشطة المشار إليها في الخطة إلى "منظمة صحة الأسرة الدولية 360" قبل أن تسمح بالدفعة النهائية.

III. دور لجنة التحرير

باعتبارها خطوة مهمة في عملية إعداد "مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني"، تخضع كافة التقارير الخاصة بكل بلد للمراجعة والمناقشة من جانب لجنة التحرير المؤلفة من خبراء منطقيين وفي قطاع منظمات المجتمع المدني في واشنطن العاصمة وخبيراً يقع مقره في المنطقة. يرأس هذه اللجنة أخصائي في الديمقراطية من "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" وتضم أعضاء متناوبين من الوكالة (وشمل الأعضاء السابقون خبراء من مكاتب منطقيية و"مركز التميز حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكمة في مكتب المساعدة الإنسانية وحل النزاعات وتمكين الديمقراطية" التابع لـ"الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية"، و"مكتب الحلول المحلية" في "مكتب النمو الاقتصادي والتعليم والبيئة" التابع للوكالة، وكذلك مسؤولو الخدمات الخارجية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكمة لدى "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية"). كما تشمل اللجنة خبراء في المجتمع المدني من "منظمة صحة الأسرة الدولية 360" و"المركز الدولي للممارسة القانونية غير الساعية للربح".

وتتطلع لجنة التحرير بثلاثة أدوار رئيسية. فهي تتولى مراجعة كافة التقارير والنقاط لضمان أن الروايات مناسبة ومقنعة من جهة دعم النقاط المقترحة وتحديد ما إذا كان التغيير المقترح في النقاط مدعوماً بالرواية. وتبين الرواية المقنعة أن النقاط هي نتيجة أدلة عن حالات منهجية وواسعة النطاق وليست مبنية على حالة فردية واحدة أو اثنتين.

على سبيل المثال، تعتبر بيئة بلد ما تتسم بعدد متناهي من منظمات المجتمع المدني التي تتمتع بنظام إدارة مالية قوي تجمع الأموال على الصعيد المحلي من مصادر متنوعة تبريرًا مقنعًا للحصول على نقاط مرتفعة على صعيد الجدوى المالية. في المقابل، لا يعتبر بلد ما حيث منظمة مجتمع مدني واحدة أو اثنتان باتت قادرة الآن على جمع الأموال من مصادر متنوعة تبريرًا مقنعًا.

كما تتحقق لجنة التحرير من أن نقاط كل بعد تلبية المعايير المشار إليها في "التصنيفات: نظرة أكثر قربًا"، بغية ضمان أن النقاط والقصص تعكس بدقة المرحلة الفعلية من تطور قطاع منظمات المجتمع المدني. أخيرًا، تنتظر لجنة التحرير في نقاط بلد ما في ما يتعلق بالنقاط المقترحة في بلدان أخرى، ما يوفر نظرة مناطقية تضمن قابلية مقارنة النقاط في أرجاء كافة البلدان.

ونشجع منظمات المجتمع المدني على تذكير لجانها منذ البداية بأن لجنة التحرير قد تطلب توضيحًا إضافيًا للنقاط ويمكنها أن تعدّل النقاط، حيث تدعو الحاجة. وفي حين سيحظى شركاء التنفيذ بفرصة الاعتراض على هذه التعديلات من خلال توفير المزيد من الأدلة على النقاط التي اقترحتها اللجنة، تكون كلمة الفصل في نهاية المطاف بشأن كافة النقاط لرئيس لجنة التحرير من "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية". غير أنه من خلال الطلب من اللجان مقارنة نقاطها مع نقاط العام الفائت ومع "التصنيفات: نظرة أكثر قربًا" (وهو فعليًا ما تقوم به لجنة التحرير)، يؤمل بوجود اختلافات ضئيلة بين النقاط المقترحة والنقاط النهائية.

وكذلك، من شأن الحرص على أن يتضمن القسم السردي لكل بعد تفسيرات مناسبة لكافة النقاط أن يحدّد من الحاجة إلى أن تطلب لجنة التحرير المزيد من التوضيح.

المبادئ التوجيهية لأعضاء لجنة خبراء مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني

1. تعليمات

طوال عملية إعداد التقرير الخاص بكل بلد لمؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني، يُرجى استخدام التعريفات التالية:

منظمات المجتمع المدني: تُعرف منظمات المجتمع المدني "بأنها بشكل واسع أي منظمات، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، ليست جزءًا من الجهاز الحكومي، ولا توزع الأرباح على مديريها أو مشغليها، وذاتية الحكم، وتعتبر المشاركة فيها مسألة حرية اختيار. ويشمل هذا كلاً من المنظمات التي تخدم أعضائها والمنظمات التي تخدم الجمهور. وبالتالي يتضمن هذا التعريف مقدمي الخدمة الصحية الخاصة وغير الربحية، والمدارس، ومجموعات التأييد، ووكالات الخدمات الاجتماعية، ومجموعات مكافحة الفقر، ووكالات التنمية، والجمعيات المهنية، والمنظمات المجتمعية، والنقابات، والكيانات الدينية، والمنظمات الترويجية، والمؤسسات الثقافية، وغيرها الكثير."²

عادةً ما تشمل منظمات المجتمع المدني مجموعات غير رسمية غير مسجلة، ولكن لكي يتم تضمينها في مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني، يجب أن تمتلك الهيكل والاستمرارية للتميز عن تجمع واحد للأفراد والعلاقات الشخصية أو الأسرية. وفي العديد من البلدان، تقوم الحكومات والأحزاب السياسية والشركات الخاصة بإنشاء منظمات المجتمع المدني ودعمها. ومع ذلك، فإن مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني لا يشمل سوى المنظمات والمجموعات التي تتمتع بالحكم الذاتي، مع هوية قانونية و/أو وظيفية متميزة.

البيئة القانونية: البيئة القانونية والتنظيمية التي تحكم قطاع منظمات المجتمع المدني وتنفيذه.

القدرة التنظيمية: القدرة الداخلية لقطاع منظمات المجتمع المدني على تحقيق أهدافه.

الجدوى المالية: يمكن لقطاع منظمات المجتمع المدني الوصول إلى مختلف مصادر الدعم المالي.

التأييد: قدرة قطاع منظمات المجتمع المدني على التأثير في الرأي العام والسياسة العامة.

تقديم الخدمات: قدرة قطاع منظمات المجتمع المدني على توفير السلع والخدمات.

البنية التحتية القطاعية: خدمات الدعم المتاحة لقطاع منظمات المجتمع المدني.

الصورة العامة: تصور المجتمع لقطاع منظمات المجتمع المدني.

² نحو تمكين بيئة قانونية للمجتمع المدني، بيان المؤتمر السنوي الخيري السادس عشر للزملاء الدوليين لجامعة جونز هوكينز، نيويورك، كينيا. المجلة الدولية لقانون عدم الربح، المجلد 8، العدد 1، نوفمبر 2005.

II. العملية

استخدم الخطوات التالية لإرشادك عبر عملية التصنيف الفردي. سيتم تكرار نفس هذه العملية أثناء اجتماع لجنة خبراء منظمات المجتمع المدني، حيث سيناقش أعضاء اللجنة نقاطهم الأولية، والأدلة على هذه النقاط، ويحددون بإجماع الآراء النقاط النهائية لكل بُعد من الأبعاد.

الخطوة 1: يُرجى البدء بمراجعة تقرير العام الماضي والمصادر الأخرى للمعلومات حول التطورات التي كنت على علم بها داخل كل قطاع من تقرير العام الماضي. ثم، قم بتصنيف كل بُعد من الأبعاد السبعة على المقياس التالي المدرج من 1 إلى 7، حيث تشير النقطة 1 إلى قطاع مجتمع مدني متطور جداً يتمتع بمستوى مرتفع من الاستدامة، وتشير النقطة 7 إلى قطاع هش وغير مستدام يعاني من مستوى منخفض من التنمية. يتم تقريب النقاط الكسرية من خانة عشرية واحدة. عند تصنيف كل بُعد، يُرجى تذكر النظر في كل مؤشر بعناية، وتسجيل ملاحظات عن أي أمثلة محددة أو متعلقة بالبلد خاصة بالظروف الحالية أو التاريخية، أو السياسات، أو الأحداث التي استخدمتها كأساس لتحديد هذه النقاط.

الخطوة 2: يُرجى مراجعة نقاطك المقترحة لكل بُعد للتأكد من أنه منطقي بالمقارنة مع نقاط العام الماضي في ظل التطورات داخل القطاع والبلد. بالإضافة إلى ذلك، راجع وصف ذلك البُعد في قسم "التصنيفات: نظرة أكثر قرباً" لضمان أن ذلك يقدم وصفاً دقيقاً للبيئة. على سبيل المثال، يعني مجموع نقاط مقداره 2.3 في القدرة التنظيمية أن قطاع المجتمع المدني في مرحلة "الاستدامة المُحسّنة". إذا قررت، بعد مراجعة نقاط العام الماضي وقسم "التصنيفات: نظرة أكثر قرباً"، أن مجموع النقاط لا يصور الوضع بدقة، فيُرجى تحديد مجموع نقاط أكثر دقة يناسب النقاط التاريخية ووصف ذلك البُعد بشكل أفضل.

الاستدامة المعاقدة		الاستدامة المتطورة		الاستدامة المحسّنة	
7.0 – 6.1	6.0 – 5.1	5.0 – 4.1	4.0 – 3.1	3.0 – 2.1	2.0 – 1.0

التغيرات في النقاط عن العام الماضي

نظرًا لأن معظم التغيرات في قطاع منظمات المجتمع المدني تزداد تدريجيًا، فإن التغيرات في نقاط مؤشر البُعد عن العام الماضي ينبغي أن تكون عمومًا ضمن نطاق من 0.1 إلى 0.3 أعلى أو أقل من نقاط البُعد في العام الماضي. إن للتغيرات في نقاط البُعد عن السنة الماضية الأهمية التالية:

0.1	تغير معتدل
0.2	تغير كبير
0.3 أو أكبر	تغير كارثي مفاجئ، وغالبًا ما يكون غير متوقع

الخطوة 3: بعد حصولك على نقاط كل بُعد من السبعة أبعاد، احسب متوسط هذه النقاط السبعة معًا لتصل إلى تصنيف عام للبلد.

الخطوة 4: احضر مناقشة لجنة الخبراء. واستمع إلى خبراء آخرين يصفون مبررات النقاط التي أعطوها. بعد مناقشة كل مؤشر لكل بُعد، ستتاح لك الفرصة لمراجعة نقاطك المقترحة لتحقيق مجموع نقاط لهذا البُعد بإجماع الآراء. من المهم جدًا أن تتضمن المناقشة معلومات وأمثلة محددة يمكن استخدامها لتبرير نقاط لجنة الخبراء. لذلك، يُرجى منك الحضور مستعدًا لمشاركة أمثلة لأدلة محددة لدعم الاتجاهات التي لاحظتها خلال العام. وإذا لم يتم تقديم معلومات كافية، يحق للجنة التحرير تعديل النقاط وفقًا لذلك.

مقياس النقاط:

يستخدم مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني مقياساً مكوناً من سبع نقاط، حيث تمثل النقطة 1 أعلى مستويات الاستدامة والنقطة 7 أدنى مستويات الاستدامة. ويتم تقسيم هذه المستويات إلى ثلاث مراحل عامة: الاستدامة المُحسَّنة (من 1 إلى 3)، والاستدامة المتطورة (من 3.1 إلى 5)، والاستدامة المعاقة (من 5.1 إلى 7). ويمكن استخدام الإرشادات العريضة التالية لتحديد النقاط للأبعاد والمؤشرات الفردية:

1. تتحسن استدامة قطاع المجتمع المدني بشكل كبير عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال. في حين أن الإصلاحات والتطورات المطلوبة ربما لا تتحقق، فإن مجتمع منظمات المجتمع المدني المحلية يدرك الحاجة إليها ولديه خطة وقدرة لتحقيق هذه الإصلاحات والتطورات بنفسه.
 2. تتحسن استدامة قطاع المجتمع المدني عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال. ويبيد مجتمع منظمات المجتمع المدني المحلية التزاماً بتحقيق الإصلاحات وتطوير المهنية في هذا المجال.
 3. تتحسن استدامة قطاع المجتمع المدني إلى حدٍ ما عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال، أو يعتبر التزامها بتطوير الجانب المذكور أمراً هاماً.
 4. تتأثر استدامة قطاع المجتمع المدني بشكلٍ ضئيل بالممارسات/السياسات في هذا المجال. ويمكن أن يعوق التقدم اقتصاد راكد، أو حكومة سلبية، أو إعلام غير مكثرت، أو مجتمع مكون من نشطاء بنوايا حسنة ولكن بلا خبرة.
 5. يتم إعاقة استدامة قطاع المجتمع المدني إلى حدٍ ما عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال. ويمكن أن يعوق التقدم اقتصاد مبني على التعاقدات، أو حاكم مستبد وحكومة مركزية، أو إعلام مسيطر عليه أو رجعي، أو مستوى منخفض من القدرة، أو الإرادة، أو الاهتمام في جزء من مجتمع منظمات المجتمع المدني.
 6. يتم إعاقة استدامة قطاع المجتمع المدني عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال. وقد يمنع نمو قطاع منظمات المجتمع المدني وجود بيئة معادية وقدرة منخفضة ودعم عام متدني.
 7. يتم إعاقة استدامة قطاع المجتمع المدني بشكلٍ كبير عن طريق الممارسات/السياسات في هذا المجال، عمومًا نتيجة لوجود حكومة استبدادية تعارض بشدة نمو منظمات المجتمع المدني المستقلة.
- للحصول على معلومات أكثر تحديداً حول معنى التصنيفات للأبعاد الفردية، يُرجى الرجوع إلى قسم "التصنيفات: نظرة أكثر قرباً" المرفق.

النقاط: الأبعاد والمؤشرات

1. البيئة القانونية

التسجيل – الإجراءات القانونية لإضفاء الطابع الرسمي على وجود منظمات المجتمع المدني

- هل توجد قوانين مواتية بشأن تسجيل منظمات المجتمع المدني؟
- هل يتعين على منظمات المجتمع المدني التسجيل لكي تعمل؟
- من الناحية العملية، هل منظمات المجتمع المدني - بغض النظر عن شكلها القانوني أو القضايا التي تركز عليها - قادرة على التسجيل بسهولة (أي، هل هناك عوائق كبيرة من حيث المدة، أو التكاليف، أو البيروقراطية)؟
- هل تواجه بعض المنظمات صعوبة في التسجيل أكبر من غيرها؟

التشغيل – إنفاذ القوانين وآثارها على منظمات المجتمع المدني

- هل تحدد القوانين بوضوح قواعد واضحة ومحددة للإدارة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني؟
- هل تقيد القوانين نطاق أنشطة منظمات المجتمع المدني المسموح بها، على سبيل المثال، عن طريق تقييد أنواع معينة من التأييد أو التعبير تقوم بها منظمات المجتمع المدني؟
- هل رفع تقارير منظمات المجتمع المدني وغيرها من التزامات المساءلة محددة بوضوح في القوانين، وهل يشكل ذلك عبئاً على منظمات المجتمع المدني؟
- هل توفر القوانين حدوداً واضحة للرقابة الحكومية على منظمات المجتمع المدني؟
- هل يتم تطبيق القوانين واللوائح بشكل متنسق ووفقاً لشروطها؟

تضييق الدولة - الانتهاكات المرتكبة ضد منظمات المجتمع المدني وأعضائها من قبل مؤسسات الدولة والجماعات التي تعمل بالنيابة عن الدولة

- إلى أي مدى يُسمح لمنظمات المجتمع المدني وممثليها بالعمل بحرية بموجب القانون؟
 - هل تحظى منظمات المجتمع المدني بالحماية ضد إمكانية قيام الدولة بحلها لأسباب سياسية/تعسفية؟
 - هل منظمات المجتمع المدني خالية من المضايقات من قبل الحكومة المركزية، والحكومات المحلية، وشرطة الضرائب؟
 - إلى أي مدى تتمتع منظمات المجتمع المدني باللجوء القانوني للطعن على قرارات الحكومة (مثل إلغاء تسجيل منظمات المجتمع المدني، أو تعليق نشاطها، أو رفض التصريح بالمنحة) في المحكمة؟
 - هل يمكن لمنظمات المجتمع المدني التعامل بحرية مع المسائل التي تخضع للنقاش العام والتعبير عن النقد؟
 - هل تتمتع منظمات المجتمع المدني بالحق في التجمع والمشاركة في الاحتجاجات العامة؟
- فرض الضرائب - السياسات الضريبية التي تؤثر على منظمات المجتمع المدني**
- هل تتلقى منظمات المجتمع المدني أي نوع من الإعفاءات الضريبية، أو الخصومات على الدخل من المنح، أو الهبات، أو الرسوم، أو النشاط الاقتصادي؟
 - هل يحصل المانحون الأفراد أو الشركات على خصومات ضريبية؟
- الحصول على الموارد - الفرص القانونية لمنظمات المجتمع المدني لحشد الموارد المالية**
- هل يُسمح لمنظمات المجتمع المدني قانوناً بكسب الدخل من توفير السلع والخدمات عن طريق فرض رسوم، أو إنشاء مؤسسات اجتماعية، أو وسائل أخرى؟
 - هل يُسمح لقطاع عريض من منظمات المجتمع المدني من الناحية القانونية بالتنافس على العقود/المشتريات الحكومية على المستويين المحلي والمركزي؟
 - هل يُسمح لمنظمات المجتمع المدني بالمشاركة في حملات جمع التبرعات؟
 - هل يُسمح لمنظمات المجتمع المدني بقبول الأموال من المانحين الأجانب؟
- القدرة القانونية المحلية - توفر الخبرة القانونية لمنظمات المجتمع المدني ونوعيتها**
- هل يُسمح لمنظمات المجتمع المدني قانوناً بكسب الدخل من توفير السلع والخدمات عن طريق فرض رسوم، أو إنشاء مؤسسات اجتماعية، أو وسائل أخرى؟
 - هل يُسمح لقطاع عريض من منظمات المجتمع المدني من الناحية القانونية بالتنافس على العقود/المشتريات الحكومية على المستويين المحلي والمركزي؟
 - هل يُسمح لمنظمات المجتمع المدني بالمشاركة في حملات جمع التبرعات؟
 - هل يُسمح لمنظمات المجتمع المدني بقبول الأموال من المانحين الأجانب؟
- القدرة القانونية المحلية - توفر الخبرة القانونية لمنظمات المجتمع المدني ونوعيتها**
- هل يوجد محامون محليون مدربون على القوانين ذات الصلة بمنظمات المجتمع المدني؟
 - هل تتوفر مشورة قانونية عالية الجودة لمنظمات المجتمع المدني في العاصمة وفي المدن الثانوية؟

2. القدرة التنظيمية

بناء الدوائر الشعبية - العلاقات مع الأفراد أو المجموعات المتضررة أو المهمة بالقضايا التي تعمل عليها منظمات المجتمع المدني

- إلى أي مدى تحدد منظمات المجتمع المدني بوضوح دوائرها الشعبية والمستفيدين المحتملين وتسعى بنشاط إلى تطوير علاقات معهم، على سبيل المثال من خلال إشراكهم في أنشطتهم أو ضمان أن أنشطتهم تمثل احتياجات هذه الدوائر الشعبية ومصالحها؟
- ما مدى نجاح منظمات المجتمع المدني في هذه المساعي؟
- التخطيط الاستراتيجي - الأهداف والأولويات التنظيمية لفترة زمنية محددة.
- هل لدى منظمات المجتمع المدني مهمات واضحة المعالم؟

- هل حددت منظمات المجتمع المدني بوضوح الخطط الاستراتيجية ودمجت تقنيات التخطيط الاستراتيجي في عمليات صنع القرار الخاصة بها؟
- إلى أي مدى تلتزم منظمات المجتمع المدني بمهامها وخططها الاستراتيجية؟
- إلى أي مدى تتمتع منظمات المجتمع المدني بمقاييس لقياس نجاح عملها؟
- هيكل الإدارة الداخلية - الهياكل والعمليات لتوجيه عمل منظمات المجتمع المدني**
- هل حددت منظمات المجتمع المدني هياكل إدارية واضحة، بما في ذلك تقسيم مسؤوليات معترف بها بين مجلس الإدارة والموظفين؟
- إلى أي مدى تشارك مجالس الإدارة بنشاط في إدارة منظمات المجتمع المدني؟
- إلى أي مدى تعمل منظمات المجتمع المدني بطريقة منفتحة وشفافة، بما في ذلك السماح للمساهمين والمؤيدين بالتحقق من الاستخدام المناسب للأموال؟
- هل لدى منظمات المجتمع المدني سياسات أو إجراءات مكتوبة لتوجيه العمليات التنظيمية؟
- هل تتخذ منظمات المجتمع المدني الخطوات المناسبة لتجنب تضارب المصالح؟
- موظفو منظمات المجتمع المدني - الجودة وإدارة الموارد البشرية**
- إلى أي مدى تستطيع منظمات المجتمع المدني المحافظة على الموظفين الدائمين، المدفوع لهم رواتب؟
- إلى أي مدى تطور منظمات المجتمع المدني مهارات/كفاءات موظفيها، بما في ذلك المهارات القيادية كجزء من التخطيط لتعاقب الموظفين؟
- إلى أي مدى تتمتع منظمات المجتمع المدني بممارسات كافية في مجال الموارد البشرية للموظفين، بما في ذلك العقود، وتوصيف الوظائف، وكشوف المرتبات وسياسات شؤون الموظفين؟
- هل تقوم منظمات المجتمع المدني بتوظيف المتطوعين وإشراكهم بشكل كافٍ؟
- هل تستفيد منظمات المجتمع المدني من الخدمات المهنية مثل المحاسبين، أو مديري تكنولوجيا المعلومات، أو المحامين؟
- التقدم التقني - الحصول على التكنولوجيا واستخدامها**
- هل تسمح موارد منظمات المجتمع المدني بشكل عام بتحديث المعدات المكتبية الأساسية (أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات الجديدة نسبياً، الطابعات، الهواتف الخلوية، إلخ)؟
- إلى أي مدى تستطيع منظمات المجتمع المدني الوصول إلى الإنترنت؟
- هل منظمات المجتمع المدني فعالة في استخدام التكنولوجيا الحديثة وتقنيات اتصالات المعلومات، بما في ذلك أدوات وسائل التواصل الاجتماعي لتسهيل عملياتها؟ مثل LinkedIn و WhatsApp، و Facebook.

3. الجدوى المالية

التنوع - الوصول إلى مصادر متعددة للتمويل

- هل لدى منظمات المجتمع المدني عادةً مصادر تمويل متعددة ومتنوعة لدعم عملياتها على المديين القصير والطويل؟
- الدعم المحلي - المصادر المحلية للتمويل والموارد**
- إلى أي مدى تقوم منظمات المجتمع المدني بتوفير تمويلاتها من المصادر المحلية، بما في ذلك الأفراد، والحكومات، والشركات، والمؤسسات المحلية؟
- هل منظمات المجتمع المدني قادرة على الاعتماد على مجموعة أساسية من الدعم التطوعي وغير النقدي من مجتمعاتها ودوائرها الشعبية؟
- إلى أي مدى تستفيد منظمات المجتمع المدني من برامج الأعمال الخيرية/المسؤولية الاجتماعية للشركات؟
- هل توفر الحكومات (المركزية و/أو المحلية) منحاً لمنظمات المجتمع المدني بطريقة منفتحة وشفافة؟
- الدعم الخارجي - المصادر الخارجية للتمويل والموارد**
- إلى أي مدى يعتمد قطاع منظمات المجتمع المدني على التمويل الخارجي؟

- هل تأثرت منظمات المجتمع المدني بالتحولات في مستويات التمويل أو أولويات المانحين الأجانب؟
- ما مدى تنوع الدعم الذي تحصل عليه منظمات المجتمع المدني من المانحين الأجانب من حيث العدد والنوع (على سبيل المثال القطاع الخاص، والحكومة)؟

جمع الأموال - قدرة منظمات المجتمع المدني على جمع الأموال

- هل تسعى منظمات المجتمع المدني بنشاط إلى زيادة الدعم الذي تحصل عليه من مجتمعاتها ودوائرها الشعبية؟
- هل تشارك منظمات المجتمع المدني في أي نوع من أنشطة التواصل مع الأعضاء، وأنشطة حشد الموارد (الأحداث الرياضية، والمهرجانات الثقافية، والتواصل مع المغتربين، إلخ) أو برامج تنمية الأعمال الخيرية؟
- هل تستخدم منظمات المجتمع المدني تقنيات اتصالات المعلومات الجديدة لجمع الأموال؟
- هل تجمع المنظمات القائمة على العضوية أي مستحقات؟

الدخل المكتسب - الإيرادات الناتجة عن بيع المنتجات والخدمات

- إلى أي مدى تحصل منظمات المجتمع المدني على إيرادات من الخدمات أو المنتجات، أو إيجارات من الأصول؟
- إلى أي مدى تقوم منظمات المجتمع المدني بإنشاء مؤسسات اجتماعية؟
- هل تتعاقد الهيئات الحكومية أو الشركات المحلية مع منظمات المجتمع المدني للحصول على خدمات؟

نظم الإدارة المالية - العمليات، والإجراءات، والأدوات لإدارة الموارد المالية والعمليات

- هل لدى منظمات المجتمع المدني عادةً أنظمة إدارة مالية سليمة مطبقة؟
- إلى أي مدى تستطيع منظمات المجتمع المدني الحصول على خدمات الإدارة المالية المهنية؟
- هل تعمل منظمات المجتمع المدني عادةً بطريقة شفافة، بما في ذلك استخدام عمليات التدقيق المالية المستقلة ونشر التقارير السنوية مع البيانات المالية؟

4. التأييد

التعاون مع الحكومة المحلية والمركزية - الوصول إلى عمليات صنع القرار الحكومية

- هل هناك خطوط اتصال مباشرة أو سبل أخرى للتعاون بين منظمات المجتمع المدني وواضعي السياسات على المستويين المركزي والمحلي؟
- هل هذه السبل غير رسمية ومخصصة أو مؤسسية في عمليات صنع القرار الحكومية؟
- هل تتطلب السياسات أو القوانين الحكومية وصول الجمهور إلى عمليات صنع القرار الحكومية، بما في ذلك متطلبات الحصول على مجموعات عمل، وجلسات استماع عامة، وما إلى ذلك؟

مبادرات تأييد السياسات - مبادرات لصياغة جدول الأعمال العام، أو الرأي العام، أو التشريعات

- هل تقوم منظمات المجتمع المدني - سواء بشكل فردي أو في تحالفات مبنية على القضايا - بإجراء حملات تأييد واسعة النطاق تهدف إلى تشكيل جدول الأعمال العام، أو الرأي العام، أو التشريعات؟
- إلى أي مدى كانت هذه الحملات فعالة، سواء على المستوى المحلي أو الوطني؟
- كيف تختار منظمات المجتمع المدني مبادرات التأييد السياسية، وإلى أي مدى يتم التشاور مع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية الأخرى في هذه العملية؟

جهود الضغط - المشاركة مع المشرعين للتأثير بشكل مباشر على العملية التشريعية

- هل تشعر منظمات المجتمع المدني بالارتياح لمفهوم الضغط؟
 - هل تحققت أي نجاحات في الضغط على المستويين المحلي أو الوطني أدت إلى سنّ أو تعديل تشريعات؟
- #### التأييد لإصلاح قانون منظمات المجتمع المدني - مبادرات لتعزيز إطار قانوني وتنظيمي أكثر ملاءمة لقطاع منظمات المجتمع المدني

- هل هناك وعي في مجتمع منظمات المجتمع المدني الأوسع حول الكيفية التي يمكن بها لإطار قانوني وتنظيمي مواتي تعزيز فعالية منظمات المجتمع المدني واستدامتها؟
- هل بذلت منظمات المجتمع المدني جهودًا لتعزيز الإصلاحات القانونية التي من شأنها أن تفيدها منظمات المجتمع المدني، والعمل الخيري المحلي، وما إلى ذلك

5. تقديم الخدمات

مجموعة السلع والخدمات - مجموعة متنوعة من السلع والخدمات المقدمة

- هل تقدم منظمات المجتمع المدني خدمات في مجالات متنوعة، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية الأساسية (مثل الصحة، أو التعليم، أو الإغاثة، أو الإسكان، أو المياه، أو الطاقة) وغيرها من المجالات (مثل التنمية الاقتصادية، أو حماية البيئة، أو الإدارة، أو التمكين)؟

- وعمومًا، هل يوجد تنوع في "خط إنتاج" القطاع أو خدماته؟

الاستجابة للمجتمع - ما مدى تلبية السلع والخدمات للاحتياجات المحلية

- هل تعكس السلع والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني احتياجات وأولويات دوائرها الشعبية ومجتمعاتها؟
- كيف تحدد منظمات المجتمع المدني هذه الاحتياجات؟
- هل تجمع منظمات المجتمع المدني البيانات لإثبات مساهماتها في الاحتياجات المحلية؟

الدوائر الشعبية والعملاء - الأشخاص، والمنظمات، والمجتمعات التي تستغل خدمات منظمات المجتمع المدني وسلعها أو تستفيد منها

- هل توفر جمعيات العضوية السلع والخدمات للأفراد غير الأعضاء فيها؟
- هل تقوم منظمات المجتمع المدني بعرض بعض المنتجات، مثل المنشورات أو ورش العمل أو تحليلات الخبراء، أو توزيعها أو تسويقها لمنظمات المجتمع المدني الأخرى، أو الأوساط الأكاديمية، أو الشركات، أو المؤسسات الدينية، أو الحكومة؟
- هل تقدم منظمات المجتمع المدني عمومًا سلعها وخدماتها دون تمييز فيما يتعلق بالعرق، أو الجنس، أو الأصل العرقي، أو التوجه الجنسي، إلخ؟

استرداد التكاليف - القدرة على إنتاج الإيرادات من خلال تقديم الخدمات

- هل تسترد منظمات المجتمع المدني أيًا من تكاليف تقديم الخدمات عن طريق فرض رسوم، أو إنشاء مشروعات اجتماعية، أو توقيع عقود، إلخ؟
- إلى أي مدى تتمتع منظمات المجتمع المدني بدراية بطلبات السوق -- وقدرة الدوائر الشعبية المتميزة على الدفع -- لتلك المنتجات؟

تقدير الحكومة ودعمها - التقدير الحكومي للخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني

- إلى أي مدى تقدّر الحكومة، على المستويين الوطني والمحلي، القيمة التي يمكن أن تضيفها منظمات المجتمع المدني في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية ومراقبتها من خلال بياناتها العامة، أو سياساتها وممارساتها؟

6. البنية التحتية القطاعية

مراكز موارد منظمات الدعم الوسيطة ومنظمات المجتمع المدني - المنظمات والبرامج التي توفر التدريب وخدمات الدعم الأخرى لمنظمات المجتمع المدني

- هل هناك أي منظمات دعم وسيطة (منظمات توفر الحصول على التدريب والدعم الفني) تخدم منظمات المجتمع المدني في البلاد؟
- هل هناك مراكز موارد لمنظمات المجتمع المدني (أماكن يمكن فيها لمنظمات المجتمع المدني الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، أو وسائل أخرى لمنظمات المجتمع المدني للحصول على المعلومات، والتكنولوجيا، والتدريب، والمساعدة الفنية ذات الصلة في جميع أنحاء البلاد؟
- إلى أي مدى تلبّي مراكز موارد منظمات الدعم الوسيطة ومنظمات المجتمع المدني احتياجات منظمات المجتمع المدني المحلية؟
- هل تكسب منظمات الدعم الوسيطة ومراكز الموارد بعض إيراداتها التشغيلية من الدخل المكتسب (مثل رسوم الخدمات) وغيرها من المصادر المنتجة محليًا

المنظمات المحلية لتقديم المنح - المؤسسات، أو المنظمات، أو البرامج المحلية التي توفر الموارد المالية لمنظمات المجتمع المدني

- هل تقدم مؤسسات المجتمع المحلي أو منظمات الدعم الوسيطة المنح، سواء من الأموال المجمعَة محليًا أو عن

طريق إعادة منح أموال المانحين. الدوليين، لتلبية الاحتياجات والمشاريع المحددة محليًا؟

تحالفات منظمات المجتمع المدني- التعاون داخل قطاع منظمات المجتمع المدني

- إلى أي مدى تشارك منظمات المجتمع المدني المعلومات مع بعضها البعض أو تعمل معًا لتحقيق أهداف مشتركة؟
- هل هناك شبكات أو ائتلافات قائمة تسهل هذا التعاون؟
- هل هناك منظمة أو لجنة يعزز القطاع من خلالها مصالحه؟

التدريب- فرص التدريب المتاحة لمنظمات المجتمع المدني

- هل هناك مدربو إدارة محليون قادرين في منظمات المجتمع المدني؟
- هل يتوفر التدريب الأساسي لإدارة منظمات المجتمع المدني في العاصمة والمدن الثانوية؟
- هل يتوفر تدريب متخصص أكثر تقدمًا في مجالات مثل الإدارة الاستراتيجية، والمحاسبة، والإدارة المالية، وجمع التبرعات، وإدارة المتطوعين، وبناء الدوائر الشعبية، والتأييد، وتطوير مجالس الإدارة؟
- هل تلبى التدريبات احتياجات منظمات المجتمع المدني المحلية؟
- هل تتوفر المواد التدريبية باللغات المحلية؟

الشراكات بين القطاعات- التعاون بين منظمات المجتمع المدني والقطاعات الأخرى

- هل هناك أمثلة لمنظمات المجتمع المدني تعمل في شراكة، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي، مع القطاع الخاص، والحكومة، ووسائل الإعلام لتحقيق أهداف مشتركة؟
- هل هناك وعي بين مختلف القطاعات بإمكانيات هذه الشراكات ومزاياها؟

7. تقديم الخدمات

التغطية الإعلامية- وجود منظمات المجتمع المدني وأنشطتها في وسائل الإعلام (المطبوعة، وعبر التلفزيون، والإذاعة، والإنترنت)

- هل تتمتع منظمات المجتمع المدني - سواء تلك التي تعمل في مجال التأييد أو تقديم الخدمات - بتغطية إعلامية على المستويين المحلي والوطني، في كل من وسائل الإعلام الخاضعة لسيطرة الحكومة ووسائل الإعلام الخاصة، وكذلك وسائل الإعلام التقليدية (المطبوعة، والإذاعية، والتلفزيونية) وتلك المتاحة عبر الإنترنت؟
- إلى أي مدى تكون هذه التغطية إيجابية؟

هل تميز وسائل الإعلام بين إعلانات الخدمة العامة وإعلانات الشركات؟

- هل توفر وسائل الإعلام تحليلًا إيجابيًا للدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في المجتمع المدني؟

التصور العام لمنظمات المجتمع المدني- سمعتها بين المجموعات السكانية الأكبر

- هل لدى الجمهور تصور إيجابي لمنظمات المجتمع المدني - سواء تلك المشاركة في أنشطة التأييد أو تقديم الخدمات؟

هل يفهم الجمهور مفهوم منظمات المجتمع المدني؟

هل يدعم الجمهور أنشطة منظمات المجتمع المدني بشكل عام؟

ما مدى صلة مهمة منظمات المجتمع المدني بأعضاء المجتمع؟

تصور المؤسسات الحكومية/التجارية لمنظمات المجتمع المدني- سمعتها لدى الحكومة وقطاع الأعمال

- هل لدى قطاع الأعمال ومسؤولي الحكومة المحلية والمركزية تصورات إيجابية عن منظمات المجتمع المدني - سواء من يشارك في أنشطة التأييد أو تقديم الخدمات؟

هل يعتمدون على منظمات المجتمع المدني كمورد مجتمعي، أم كمصدر للخبرة والمعلومات الموثوقة؟

العلاقات العامة- الجهود الرامية إلى تعزيز الصورة والأنشطة التنظيمية

إلى أي مدى ترفع منظمات المجتمع المدني الوعي حول أنشطتها أو تعزز صورتها العامة؟

إلى أي مدى تقيم منظمات المجتمع المدني علاقات مع الصحفيين لتشجيع التغطية الإيجابية؟

هل تستخدم منظمات المجتمع المدني بشكل فعال وسائل التواصل الاجتماعي للتوعية العامة؟

التنظيم الذاتي - الإجراءات المتخذة لزيادة المساءلة والشفافية

- هل اعتمدت منظمات المجتمع المدني ميثاق أخلاقيات أو حاولت إظهار الشفافية في عملياتها؟
- هل تنشر منظمات المجتمع المدني الرائدة تقاريرًا سنوية؟

التصنيفات: نظرة أكثر قربًا

تنتقل الأقسام التالية إلى مستوى أعمق من الشرح لخصائص كل بُعد من الأبعاد السبعة لتطور القطاع. يتم استخلاص هذه الخصائص والمراحل من الملاحظات التجريبية لنمو القطاع في المنطقة بدلاً من نظريات السببية للتنمية. نظرًا للطبيعة اللامركزية لقطاعات المجتمع المدني، يمكن أن يحدث الكثير من التطورات المتناقضة بشكل متزامن. وبالتالي فإن خصائص الأبعاد السبعة لا تعتبر خطوات سبع مستقلة للتنمية. بدلاً من ذلك، يتم تجميع هذه الخصائص في ثلاث مراحل رئيسية: الاستدامة المحسنة، والاستدامة المتطورة،³ والاستدامة المعاقبة. مرحلة الاستدامة المحسنة هي أعلى مستويات الاستدامة

والتنمية، وهي تناظر درجة ما بين 1 و3 نقاط؛ ومرحلة الاستدامة المتطورة تناظر درجة ما بين 3.1 و5 نقاط؛ والمستوى الأقل من التنمية هو مرحلة الاستدامة المعاقبة، وهي تناظر درجة ما بين 5.1 و7 نقاط على المقياس.

البيئة القانونية

الاستدامة المحسنة (1-3): يضع الإطار التشريعي والتنظيمي شروطاً خاصة لاحتياجات منظمات المجتمع المدني، بغض النظر عن انتمائها أو طبيعتها أنشطتها، أو يمنح المنظمات غير الربحية مزايا خاصة مثل: خصومات ضريبية كبيرة على مشروعاتها التجارية أو مساهماتها الفردية، وإعفاءات ضريبية كبيرة لمنظمات المجتمع المدني، ومنافسة مفتوحة بين منظمات المجتمع المدني لتقديم الخدمات الممولة من جانب الحكومة، إلخ. وتعتبر جهود الإصلاح القانوني في هذه المرحلة بشكل أساسي هي جهد التأييد المحلي لمنظمات المجتمع المدني لإصلاح أو تعديل قوانين الضرائب، وعمليات الشراء، إلخ. وتتوفر الخبرة المحلية والمقارنة عن الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني، والخدمات والمواد القانونية متاحة.

الاستدامة المتطورة (3.1-5): تواجه منظمات المجتمع المدني، بغض النظر عن انتمائها أو طبيعتها أنشطتها، مشاكل قليلة في التسجيل ولا تعاني من تضيق من جانب الدولة. ويُسمح لها بالمشاركة في مجموعة عريضة من الأنشطة، على الرغم من أن شروط الضرائب وإجراءات المشتريات، وغيرها قد تكبح عمليات منظمات المجتمع المدني وتطورها. وتسعى البرامج إلى إصلاح التشريع الحالي لمنظمات المجتمع المدني أو توضيحه، والسماح لمنظمات المجتمع المدني بالمشاركة في زيادة الإيرادات والأنشطة التجارية، والسماح للحكومات الوطنية أو المحلية بخصخصة تقديم خدمات حكومية مختارة، ومعالجة

القضايا الضريبية والمالية الأساسية لمنظمات المجتمع المدني، إلخ. ويفهم مجتمع منظمات المجتمع المدني المحلية مدى الحاجة إلى توحيد الصفوف والتأييد من أجل الإصلاحات القانونية التي تفيد قطاع منظمات المجتمع المدني ككل. بدأت نواة من المحامين المحليين في التخصص في قانون منظمات المجتمع المدني عن طريق تقديم خدمات قانونية إلى منظمات المجتمع المدني المحلية، وتقديم النصح لمجتمع منظمات المجتمع المدني حول الإصلاحات القانونية اللازمة، وصياغة المشروع التشريعية، إلخ.

الاستدامة المعاقبة (5.1-7): تقيّد البيئة القانونية بشدة من قدرة منظمات المجتمع المدني، أو بعض أنواع منظمات المجتمع المدني، على التسجيل و/أو العمل، إما من خلال غياب الشروط القانونية، أو الطبيعة المربكة أو المقيدة للشروط القانونية (و/أو تنفيذها)، أو معاداة الحكومة لمنظمات المجتمع المدني والتضيق عليها.

القدرة التنظيمية

الاستدامة المحسنة (1-3): توجد العديد من منظمات المجتمع المدني المحكومة بشفافية والمدارة باقتدار عبر مجموعة متنوعة من القطاعات. تمتلك معظم المنظمات بيانات محددة بوضوح حول رسالتها، وينتفع الكثير من منظمات المجتمع المدني من أساليب التخطيط الاستراتيجي. توجد مجالس إدارات، وهناك تمييز واضح بين مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والموظفين. ويعمل لدى منظمات المجتمع المدني موظفون مدربون بشكل جيد، ويتم الاستفادة من المتطوعين على نطاق واسع. وتمتلك معظم منظمات المجتمع المدني معدات عصرية نسبيًا تسمح لها بالقيام بعملها بكفاءة. كما

³ إن تصنيف "الاستدامة المتطورة" لا يفترض مسارًا مباشرًا أو مسارًا للأمام. قد يمثل البعد ونقاط الاستدامة الإجمالية التي تقع ضمن هذه الفئة كلاً من التحسينات والانحدارات.

طوّرت منظمات المجتمع المدني الرائدة دوائر شعبية محلية قوية بنجاح.

الاستدامة المتطورة (3.1-5): تبدي منظمات المجتمع المدني الفردية قدرة معززة على حكم نفسها وتنظيم عملها. وتضم بعض منظمات المجتمع المدني الفردية موظفين يعملون بدوام كامل وتفتخر بتقسيم العمل المنظم بين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين لديها. وتتمتع منظمات المجتمع المدني بإمكانية الحصول على المعدات المكتبية الأساسية، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر وأجهزة الفاكس. في حين أن هذه الجهود ربما لم تؤت ثمارها بعد، إلا أن منظمات المجتمع المدني الرائدة تفهم مدى الحاجة إلى ذلك وتبذل مجهودًا لتطوير الدوائر الشعبية المحلية.

الاستدامة المعافاة (5.1-7): تعتبر منظمات المجتمع المدني في هذا النوع من الاستدامة بشكلٍ أساسي نموذجًا "العروض الرجل الواحد" حيث تعتمد بشكلٍ كامل على شخصية فرد واحد أو فردين. وغالبًا ما ينقسموا بسبب صدامات في الشخصية. وتفتقر منظمات المجتمع المدني إلى معنى واضح المعالم لرسالتها. في هذه المرحلة، تعكس منظمات المجتمع المدني فه قليلًا أو معدومًا بالتخطيط الاستراتيجي أو تشكيل البرامج. ونادرًا ما يوجد لدى المنظمات مجلس إدارة، أو لوائح داخلية، أو موظفون، أو أكثر من بضعة أعضاء نشطين. وليس لدى منظمات المجتمع المدني فهم بقيمة تطوير الدوائر المحلية أو مدى الحاجة إلى ذلك من أجل عملها.

التأييد

الاستدامة المحسنة (1-3): يُظهر قطاع منظمات المجتمع المدني القدرة والكفاءة على الاستجابة للاحتياجات المتغيرة، والقضايا والاهتمامات لدى المجتمع والبلد. وعندما تؤمن منظمات المجتمع المدني قاعدتها المؤسسية والسياسية، فإنها تبدأ في (1) تكوين الائتلافات للسعي في القضايا ذات المصلحة المشتركة، بما في ذلك تشريعات منظمات المجتمع المدني؛ (2) مراقبة الأحزاب السياسية والضغط عليها؛ و(3) مراقبة المشرعين والهيئات التنفيذية والضغط عليها. وتُظهر منظمات المجتمع المدني قدرتها على حشد المواطنين والمنظمات الأخرى للاستجابة إلى المصالح، والقضايا، والاحتياجات المتغيرة. وستراجع منظمات المجتمع المدني في هذه المرحلة من النمو استراتيجياتها، وهي تمتلك القدرة على التكيف مع التحديات والاستجابة لها على حسب القطاع. ومن بين الدوافع الرئيسية للتعاون المصلحة الذاتية: يمكن أن تشكل منظمات المجتمع المدني تحالفات حول قضايا مشتركة تواجهها كمنظمات غير ربحية، وغير حكومية. وتوجد آليات رسمية وتستخدم لتمكين مجموعة من منظمات المجتمع المدني من المشاركة في مختلف مستويات عمليات صنع القرار الحكومية.

الاستدامة المتطورة (3.1-5): تنشأ منظمات تأييد معرفة على نطاق ضيق وتصبح فعالة سياسيًا استجابة لقضايا محددة. ويمكن أن تبدي دائمًا المنظمات في مستواها المتطور من النمو مخاوفها إلى المستويات غير الملائمة من الحكومة (الحكومة المحلية بد من الوطنية والعكس). كما يمكن إظهار ضعف القسم التشريعي أو افتراضه بشكلٍ غير صحيح، لأن النشاط يختارون الاجتماع بمسئولي القسم التنفيذي بدلاً من ذلك ("حيث تكمن القوة في الحقيقة"). توجد بدايات لتحليل السياسات البديلة في الجامعات ومراكز الفكر. وبدأ تطوير مشاركة المعلومات والتواصل الشبكي داخل قطاع منظمات المجتمع المدني للإبلاغ عن احتياجاتها وتأييدها داخل الحكومة. وقد توجد آليات رسمية تسمح لمنظمات المجتمع المدني بالمشاركة في مختلف مستويات عمليات صنع القرار الحكومية، غير أنها ليست فعالة أو مستخدمة بشكلٍ روتيني عمليًا.

الاستدامة المعافاة (5.1-7): حركات شاملة واسعة، مكونة من نشاط مهمين بمجموعة متنوعة من القطاعات، ومتوحدتين في معارضتهم للحكومة ثم يتفرقون أو يختفون. ولم تجرب بعض البلدان في هذه المرحلة حتى أي موجة أولية من النشاط. وتعتبر المخاوف الاقتصادية هي السائدة لدى غالبية المواطنين. وتوجد السلبية، والتشاؤم، والخوف داخل الجمهور العام. ونشاط منظمات المجتمع المدني خائفون من المشاركة في حوار مع الحكومة، ويشعرون بعدم الكفاية لتقديم آرائهم و/أو لا يعتقدون أن الحكومة ستستمع إلى توصياتهم. ولا تفهم منظمات المجتمع المدني الدور الذي يمكن أن يلعبونه في السياسة العامة أو لا تفهم مفهوم السياسة العامة.

تقديم الخدمات

الاستدامة المحسنة (1-3): تقدم الكثير من منظمات المجتمع المدني مجموعة واسعة من السلع والخدمات، التي تعكس أولويات المجتمع و/أو المانحين المحليين. وتقدم الكثير من منظمات المجتمع المدني منتجات تتخطى الخدمات الاجتماعية الأساسية في قطاعات مثل التنمية الاقتصادية، أو حماية البيئة، أو الحكم الديمقراطي. ولقد اكتسبت منظمات المجتمع المدني في عدة قطاعات معرفة قوية كافية بطلبات السوق لخدماتها، وقدرة الحكومة على التعاقد معها لتقديم مثل هذه الخدمات أو غيرها من مصادر إدراج التمويل بما في ذلك المنح، والرسوم، والتبرعات الخاصة كلما كان ذلك مسموحًا به بموجب القانون. ويجد عدد من منظمات المجتمع المدني أنه من الممكن تقديم الدعم المالي التناقلي لتلك السلع والخدمات التي لا يمكن استرداد تكاليفها بالكامل مع الدخل المكتسب من السلع والخدمات الأكثر ربحًا، أو بالأموال التي تُجمع من مصادر أخرى. وتعترف الهيئات الحكومية، بالدرجة الأولى على المستوى المحلي، بقدرات منظمات المجتمع المدني وتقدم المنح أو العقود لتمكينها من تقديم خدمات مختلفة.

الاستدامة المتطورة (3.1-5): تعترف الحكومة بمساهمة منظمات المجتمع المدني في تغطية الفجوة في الخدمات الاجتماعية، على الرغم من أن هذا نادرًا ما يكون مصحوبًا بالتمويل في شكل منح أو عقود. وتدرك منظمات المجتمع المدني مدى الحاجة إلى تحصيل الرسوم مقابل الخدمات والمنتجات الأخرى - مثل المنشورات وورش العمل—ولكن حتى عندما يكون هذا مسموحًا به قانونيًا، فإن هذه الرسوم نادرًا ما تغطي تكاليفها. على الرغم من أن السلع والخدمات المقدمة من منظمات المجتمع المدني تستجيب إلى احتياجات المجتمع، إلا أن الاحتياجات يتم تحديدها بشكل عام من جانب المانحين الأجانب، أو بواسطة

منظمات المجتمع المدني بشكل غير ممنهج. وتبدأ الدائرة الشعبية لخبرة منظمات المجتمع المدني، وتقاريرها، ووثائقها في التوسع لتشمل خلاف أعضائها والفقراء منظمات المجتمع المدني الأخرى، والدوائر الأكاديمية، والكنائس، والحكومة.

الاستدامة المعافاة (7-5.1): هناك عدد محدود من منظمات المجتمع المدني قادر على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية—مثل الصحة، أو التعليم، أو الإغاثة، أو الإسكان - على الرغم من أنه على مستوى منخفض من التمرس. وتتلقى منظمات المجتمع المدني تلك التي تقدم مثل هذه الخدمات مقدارًا قليلاً من الإعانات المالية الحكومية أو العقود إن أمكن. وتقدم منظمات المجتمع المدني، التي تصدر المنشورات أو توفر الخدمات الفنية أو الأبحاث، ذلك فقط لأعضائها أو مانحيها. ونادرًا ما توجد محاولات لتحصيل الرسوم مقابل السلع والخدمات.

البنية التحتية

الاستدامة المحسنة (1-3): تعمل منظمات الدعم الوسيطة لمنظمات المجتمع المدني و/أو مراكز موارد منظمات المجتمع المدني بنشاط في كل مناطق البلاد وتقدم التدريب المتقدم، والخدمات المعلوماتية، والمشورة والدعم القانوني، والأنشطة التنموية الخيرية. وهناك جهود مبدولة لتأسيس مؤسسات مجتمعية، و/أو مؤسسات أصلية مقدمة للمنح، و/أو منظمات تنسق جمع التبرعات المحلية، وتقديم المنح لها. وهناك كادر احترافي من المستشارين، والمدربين، والخبراء المحليين في الإدارة غير الربحية. وتدرك منظمات المجتمع المدني قيمة التدريب، على الرغم من أن نقص الموارد المالية قد يظل قيدًا للحصول على التدريب المقدم محليًا. وتغطي مواضيع التدريب المتاح: القضايا القانونية والضريبية لمنظمات المجتمع المدني، والمحاسبة ومسك الدفاتر، ومهارات الاتصال، وإدارة المتطوعين، ومهارات العلاقات الإعلامية والعامية، والكفالة، وجمع التبرعات. وتعمل منظمات المجتمع المدني معًا وتشارك المعلومات من خلال شبكات وانتلافات. ومنظمات المجتمع المدني آخذة في إقامة شراكات عبر القطاعات مع الشركات، والحكومة، ووسائل الإعلام لتحقيق أهدافًا مشتركة.

الاستدامة المتطورة (3.1-5): تعمل منظمات الدعم الوسيطة ومراكز الموارد بنشاط في المراكز السكانية الرئيسية، وتقدم خدمات مثل توزيع المنح، ونشر الرسائل الإخبارية، والاحتفاظ بقاعدة بيانات للعضوية، وإدارة مكتبة لأدبيات منظمات المجتمع المدني، وتقديم التدريب الأساسي والخدمات الاستشارية. وهناك منظمات شاملة أخرى وشبكات آخذة في التشكل لتسهيل التواصل وتنسيق أنشطة مجموعات منظمات المجتمع المدني. ويمتلك المدربون المحليون القدرة على تقديم التدريب التنظيمي الأساسي. ويتم تشكيل منتديات للمانحين لتنسيق الدعم المالي للمانحين الدوليين، وتطوير الأنشطة الخيرية للشركات.

ولم يتم إدراك قيمة الشراكات بين القطاعات بعد.

الاستدامة المعافاة (7-5.1): هناك عدد قليل، إن وجد، من منظمات الدعم الوسيطة أو مراكز الموارد، والشبكات، والمنظمات الشاملة النشطة. ويعمل هذا العدد القليل من المنظمات النشطة بشكل رئيسي في العاصمة ويقدم خدمات محدودة مثل إتاحة الحصول على أجهزة الكمبيوتر، وأجهزة الفاكس، والبريد الإلكتروني، وتوفير أماكن للاجتماعات. ويعتبر التدريب المحلي والقدرة التنموية لمنظمات المجتمع المدني محدودين للغاية وغير متطورين. وتقدم برامج المانحين الدوليين في المقام الأول التدريب والدعم الفني. كما لا يوجد هناك جهود منسقة لتطوير التقاليد الخاصة بالأعمال الخيرية، أو تحسين جمع

التبرعات، أو تأسيس مؤسسات مجتمعية. وتظل جهودات منظمات المجتمع المدني للعمل معًا محدودة بتصور المنافسة من أجل الحصول على الدعم الأجنبي وعدم الثقة في المنظمات الأخرى.

الصورة العامة

الاستدامة المحسنة (1-3): تتميز هذه المرحلة بوجود معرفة عامة متنامية بمنظمات المجتمع المدني والثقة فيها، ومعدلات متزايدة للتطوع. تتكثف منظمات المجتمع المدني لإطلاق الحملات لزيادة الثقة العامة. وهناك أمثلة منتشرة حول علاقات العمل الجيدة بين منظمات المجتمع المدني والحكومات الوطنية والمحلية، ويمكن أن يترتب على هذه الأمثلة التوصل إلى مبادرات بين القطاعين الخاص والعام، أو إنشاء لجان استشارية خاصة بمنظمات المجتمع المدني لمجالس المدن والوزارات. وتغطي وسائل الإعلام عمل منظمات المجتمع المدني، وتتعامل منظمات المجتمع المدني مع وسائل الإعلام والعلاقات العامة

بطريقة احترافية. كما توجد هناك مسائلة، وشفافية، وتنظيم ذاتي داخل قطاع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك مدونة أخلاقيات أو مدونة قواعد سلوك مقبولة بشكل عام.

الاستدامة المتطورة (3.1-5): لا تميل وسائل الإعلام إلى تغطية منظمات المجتمع المدني لأنها تعتبرها ضعيفة وغير فعّالة، أو غير ملائمة. وتدرك منظمات المجتمع المدني الفردية مدى الحاجة إلى تثقيف الجمهور، والتمتع بشفافية أكثر، والسعي للحصول على الفرص للتغطية الإعلامية، لكنها لا تتمتع بالمهارات اللازمة للقيام بذلك. ويترتب على ذلك أن لا يحظى عامة السكان إلا بالقليل من الفهم لدور منظمات المجتمع المدني في المجتمع. وتُظهر الحكومات المحلية الفردية علاقات عمل قوية مع منظمات المجتمع المدني المحلية، كما هو مدلل عليه بمشاركتها في اللجان المحلية، والاستشارات، والمبادرات المشتركة بين القطاعين العام والخاص، وتمويل المنح العرضية، لكن لا يُعد هذا الأمر منتشرًا بعد.

الاستدامة المعاقة (7-5.1): الجمهور و/أو الحكومة غير مطلعين على منظمات المجتمع المدني بوصفها مؤسسات، أو متشككان في كونها مؤسسات. ولا يفهم معظم السكان مفهوم "غير الحكومي"، أو "غير الربحي"، أو "المجتمع المدني"، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون، وكبار رجال الأعمال، والصحفيون. ويمكن أن تكون التغطية الإعلامية معادية، نظرًا للشك في وجود إعلام حر لكنه غير مطلع، أو نظرًا لعداء الإعلام الخاضع لسيطرة الحكومات الاستبدادية. وقد يتم إصدار تهمة الخيانة ضد منظمات المجتمع المدني. ونظرًا للجو العدائي الذي أوجدته الحكومات الاستبدادية، فإن الأفراد أو الشركات تتبرع، إن أمكن، لمنظمات المجتمع المدني بشكلٍ مجهول.

الملحق ب: البيانات الإحصائية

عام 2017 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

استدامة محسنة ■ استدامة متطورة ■ استدامة معرقة ■

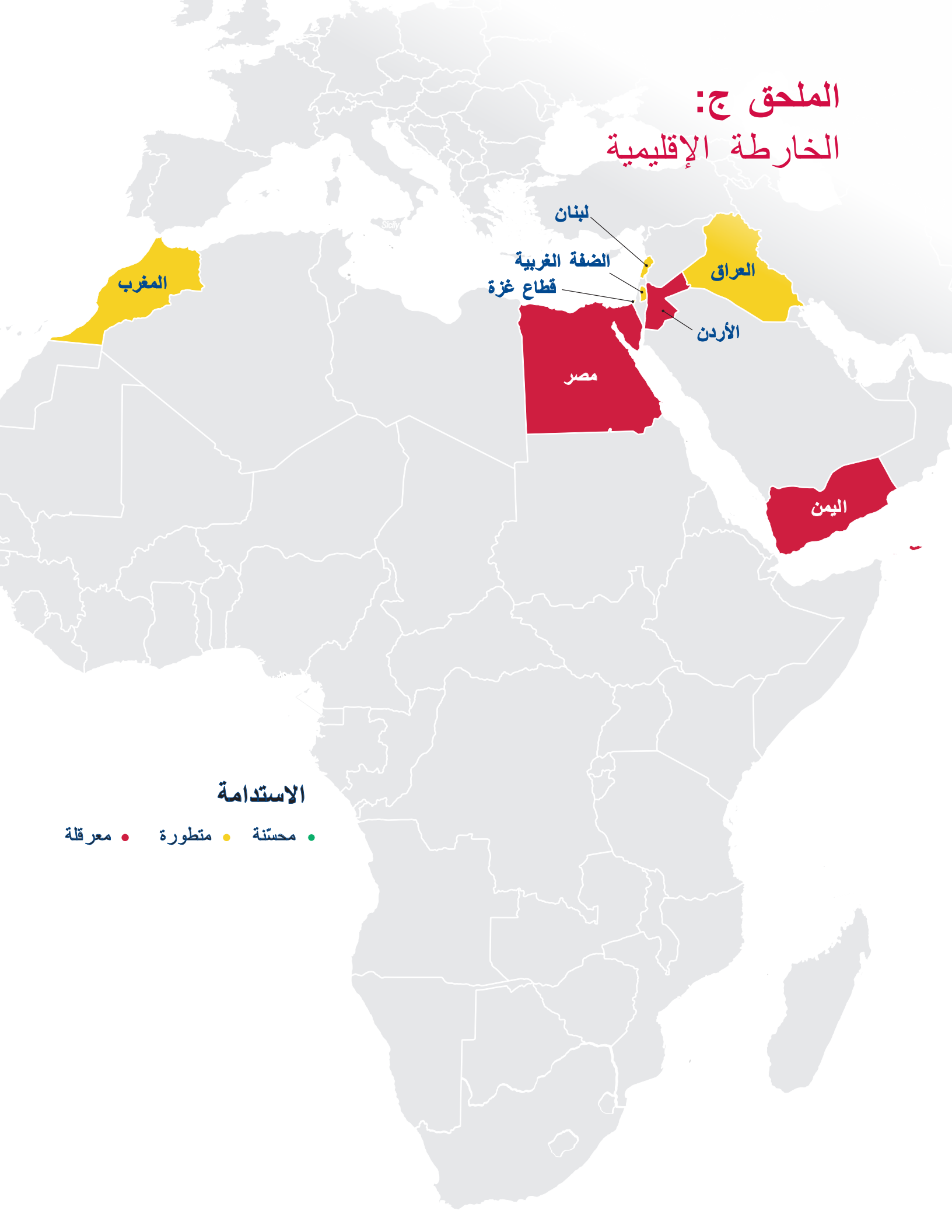
البلد	استدامة منظمات المجتمع المدني	البيئة القانونية	القدرة التنظيمية	الجدوى المالية	التأييد	تقديم الخدمات	البنية التحتية القطاعية	الصورة العامّة
مصر	5.6	6.7	5.6	6.0	5.6	4.9	4.3	6.0
العراق	4.8	4.6	4.9	5.5	3.6	4.5	5.2	5.0
الأردن	5.1	5.4	5.4	5.3	5.0	4.7	5.0	4.6
لبنان	3.9	4.1	4.0	4.9	3.5	3.4	3.8	3.9
المغرب	4.7	4.6	5.1	5.6	3.8	4.5	4.9	4.3
الضفة الغربية وقطاع غزة	4.4	5.1	4.0	5.1	4.3	3.8	4.0	4.2
اليمن	5.2	5.3	5.2	5.8	5.1	4.8	5.1	4.8

تصنيف البلدان بحسب النقاط

التأييد	الجدوى المالية	القدرة التنظيمية	البيئة القانونية
استدامة محصنة	استدامة محصنة	استدامة محصنة	استدامة محصنة
استدامة متطورة	استدامة متطورة	استدامة متطورة	استدامة متطورة
3.5 لبنان	4.9 لبنان	4.0 لبنان	4.1 لبنان
3.6 العراق	استدامة معرفة	4.0 الضفة الغربية وقطاع غزة	4.6 العراق
3.8 المغرب	5.1 الضفة الغربية وقطاع غزة	4.9 العراق	4.6 المغرب
4.3 الضفة الغربية وقطاع غزة	5.3 الأردن	استدامة معرفة	استدامة معرفة
5.0 الأردن	5.5 العراق	5.1 المغرب	5.1 الضفة الغربية وقطاع غزة
استدامة معرفة	5.6 المغرب	5.2 اليمن	5.3 اليمن
5.1 اليمن	5.8 اليمن	5.4 الأردن	5.4 الأردن
5.6 مصر	6.0 مصر	5.6 مصر	6.7 مصر

الصورة العامة	البنية التحتية القطاعية	تقديم الخدمات
استدامة محصنة	استدامة محصنة	استدامة محصنة
استدامة متطورة	استدامة متطورة	استدامة متطورة
3.9 لبنان	3.8 لبنان	3.4 لبنان
4.2 الضفة الغربية وقطاع غزة	4.0 الضفة الغربية وقطاع غزة	3.8 الضفة الغربية وقطاع غزة
4.3 المغرب	4.3 مصر	4.5 العراق
4.6 الأردن	4.9 المغرب	4.5 المغرب
4.8 اليمن	5.0 الأردن	4.7 الأردن
5.0 العراق	استدامة معرفة	4.8 اليمن
استدامة معرفة	5.1 اليمن	4.9 مصر
6.0 مصر	5.2 العراق	استدامة معرفة

الملحق ج: الخارطة الإقليمية



لبنان

الضفة الغربية
قطاع غزة

العراق

الأردن

مصر

اليمن

الاستدامة

● محسنة ● متطورة ● معرفة

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)

Pennsylvania Avenue, NW 1300

Washington, DC 20523

الهاتف: (202) 712-0000

الفاكس: (202) 216-3524

www.usaid.gov